الباب الأول

قضايا المبنى

منهج النحاة العرب

إن الغاية التى نشأ النحو العربى من أجلها وهى ضبط اللغة وإيـجاد الأداة التى تعصم اللاحنين من الـخطأ قد فرضت على هذا النحو أن يتسم فى جـملته بسمة النحو التعليمى لا النحو العلمى، أو بعبارة أخرى أن يكون فى عمومه نحوًا معياريًا لا نحوًا وصفيًا. ولعل أحسن تلخيص لـموقف النحو العربى من هذه الناحية الـمعيارية هو قول ابن مالك فى ألفيته "فما أبيح أفعل ودع ما لـم يبح".

والتفريق هنا بين نحو تعليمى وآخر علمى تفريق تقضى به طبيعة اختلاف المنهج بينهما، فالنحو التعليمى يعطى القواعد ويحتّم مراعاتها، والنحو العلمى يستقرئ الأمثلة ويستنبط منها القواعد، فالأول قياسى والثانى استقرائى، والأول معيارى والثانى وصفى، والأول قاعدة تراعى والثانى بحث يسجل وصف اللغة أثناء عملها فى مرحلة من مراحل وجودها. ومن المتفق عليه أن المعيارية تؤدى أجل الأدوار فى حجرة الدراسة وفى اكتساب الطفل للغة فى أسرته، ولا يمكن الاستغناء عن مراعاتها فى هاتين الحالتين؛ إذ يلعب الصوغ القياسى[1] أخطر دور فى بناء لغة الفرد.

ولكن المعيارية إذ تصل إلى القاعدة تقف عندها وتلزمها وتبطل بها كل بحث

---

(١) نشر هذا البحث فى حوليات دار العلوم ـ العدد الثانى ١٩٦٩-١٩٧٠.
أنظر كتابى: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: ٢٩ وما بعدها.

لاحق لها يؤدى إلى التعديل أو التحويل؛ فالقاعدة لدى المعيارية غاية فى نفسها وقانون ذو سلطة توجب وتجيز وتمنع، والناس أمام هذه السلطة رعايا يطيعون. ومن هنا سمحت الصبغة المعيارية لمنهج النحو أن تتحجر دراسته على صورتها بعد أن اكتملت لها القواعد وظهر قول بعضهم: إن النحو نضج حتى احترق. وتوقف البحث فى النحو ليدور المتأخرون من طلابه فى حلقة مفرغة ليس لهم فيها نشاط إلا التعليق على أقوال المتقدمين. أما الوصفية فاللغة أمامها جهاز متحرك يخضع للوصف فى إحدى مراحله؛ ولكنه يتطور ويتحرك مع الزمن، فيحتاج بعد تطوره إلى تجدد وصفه فى حالته الجديدة. وبهذا لا يسمح المنهج الوصفى للنحو أن يتجمد فى مكانه محاولاً أن يوقف تطور اللغة ويجمدها على حالها، وهيهات فإن القوانين الاجتماعية أقوى من قواعد النحو ومن أمانى رجال النحو.

ويمكننا عند النظر إلى الرسم البيانى التالى[1] أن نوضح خط التطور اللغوى تمهيدًا لبيان نواحى الخطأ فى منهج النحاة.

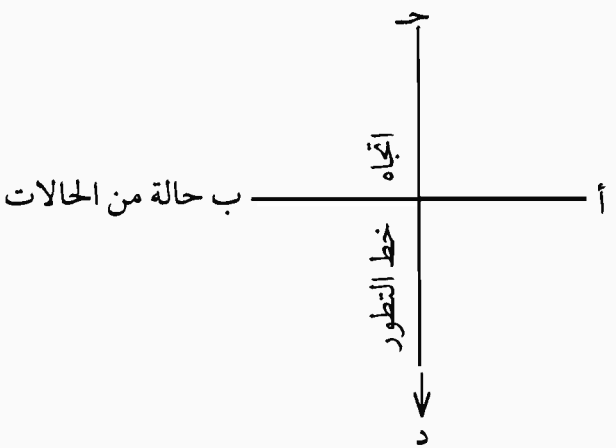

(١) انظر: كتابى: مناهج البحث فى اللغة ص ٣٢ وما بعدها.

وفى هذا الرسم نجد الخط الأفقى أ، ب يمثل واحدة من الحالات المتلاحقة للغة (واحدة بعد الأخرى) ويفرض فى هذه الحالة أن اللغة كانت حين البحث فى وضع ثابت غير متحرك، وهو فهم تأباه طبيعة تطور اللغة نفسها، ولكن الباحث يلجأ إليه للضرورة البحثية. وليس يتم تطور اللغة من تعاقب حالات ثابتة تستغرق كل منها جزءًا من الزمن، ولكن هذا التطور يعنى الحركة الذاتية فى اتجاه خط التغير الاجتماعى، بحيث لو تصورت مقطعًا أفقيًا من اللغة فى لحظة ما لوجدت كل جزئية من اللغة متلبسة بحركة فى اتجاه التطور. وتتعدد الحالات المفروضة التى تمثلها الخطوط الأفقية على خط التطور الرأسى؛ ولكن الباحث يختار لدراسته إحداها فيصفها، ويستخرج منها جهات الشركة بين أجزائها وهى ما نطلق عليه "القواعد".

هذا ما يتصل بشرح الخط الأفقى فى الرسم البيانى ونحب أن نضيف هنا أن موضوع الدراسة ينبغى أن يكون جهازًا لغويًا واحدًا، فلا ينبغى أن يدرس الباحث لهجات متعددة من لغة واحدة على رغم أن هذه اللهجات ما دامت قد اجتمعت تحت عنوان لغة واحدة فلا فرق بينهما من ناحية التحليل والوصف. وكل لهجة فلابد لها من دراسة مستقلة يحتمها اختلافها عن أخواتها اختلافًا لا يخضعهن به جميعًا لقاعدة واحدة أبدًا.

تلك حقيقة مهمة جدًا لا ينبغى لباحث أن يغفل عنها، ويجب أن نذكرها ذكرًا خاصًا فى هذا المقام، لانطباقها على ما سنوجهه من نقد إلى منهج النحاة العرب الأقدمين.

وأما القول فيما يمثله الخط الرأسى فهو يمثل حركة فى الزمن. والواقع أننا ينبغى لنا أن نستبدل بهذا الخط تعديد الخطوط الأفقية، ليمثل كل منها مرحلة من مراحل التطور، وبذلك نصل إلى تمثيل التطور المصحوب بمرور الزمن. ويكون ذلك على النحو الآتى مثلاً:

ـــــــــــــــ اللهجة فى ٦٠٠م

ـــــــــــــــ اللهجة فى ٨٠٠م

ـــــــــــــــ اللهجة فى ١٠٠٠م

ـــــــــــــــ اللهجة فى ١٢٠٠م

وهكذا. فكل مرحلة من هذه المراحل يستقل بها باحث يعتبرها متميزة فى خصائصها عن المرحلة السابقة والمرحلة اللاحقة، ولا يخلط بين مرحلة وأخرى من نفس اللهجة ولا يعبر عنهما معا بقاعدة واحدة. وبهذا التحديد الزمنى والاجتماعى لموضوع الدراسة يصبح الباحث بعد ذلك على الطريق السليم المؤدى إلى نجاح البحث.

وبهذا نشترط لموضوع الدراسة الشرطين الآتيين:

١ ـ أن يتناول لـهجة واحدة من لغة ما، فلا يتناول اللغة كلها مع اختلاف لهجاتها.

٢ ـ أن يتخصص فى مرحلة زمنية واحدة من مراحل اللهجة.

وننظر بعد ذلك فى منهج النحاة الأقدمين لنرى مدى وفائه بهذين الشرطين وسنحاول أن نتناول بنقدنا النقط الآتية:

١ ـ نظرتهم إلى اللغة ولهجاتها.

٢ ـ الاعتبار الزمنى فى نظرهم.

٣ ـ الرواية والرواة فى ضوء المنهج.

٤ ـ الاستشهاد.

٥ ـ السماع والقياس (والتأويل والتعليل) والتقدير إلخ..

٦ ـ التمرينات الذهنية.

٧ ـ الصواب والخطأ.

إن أبا الأسود ومعاصريه لم يكونوا يعرفون الرحلة والسماع؛ وإنما اتكلوا على فصاحتهم الشخصية واصطنعوا لأنفسهم الملاحظة الذاتية أداة للبحث، فكان موضوع الدراسة عند كل منهم لهجته العربية الخاصة ومحصوله من الحفظ.

ولكن النحاة من بعد هؤلاء لم يكونوا فى مثل فصاحتهم، فأضطروا أولاً إلى الاستماع من الأعراب الوافدين، واضطروا ثانيًا إلى الرحلة إلى الصحراء لمشافهة الأعراب هنالك. فَمَنْ هم هؤلاء الأعراب الذين جعلهم النحاة مصدر مادتهم؟ يقول السيوطى[1]: "والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربى من قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد. فإن هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل فى الغريب وفى الأعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حَوْلهم. فإنه لم يؤخذ من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون فى صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا من النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالتطهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز".

---

(١) الاقتراح ص: ١٩ ـ ٢٠.

وواضح منذ اللحظة الأولى أن النحاة والرواة قد اختاروا من القبائل من كانت مخالطته الأعاجم غير محتملة لبعده عن مواطنهم ومن هنا جاء التعبير الشائع "قبائل وسط الجزيرة" ولم يقتصر أخذهم على العرب العدنانية فقط وإنما تعداهم إلى قبيلة قحطانية هى طيئ. والمعلوم أن كل قبيلة من هذه القبائل كانت تتكلم الفصحى بلهجة خاصة بها تختلف فى النطق أو فى النحو أو فى الصرف أو فى المفردات أو فى معظمها عن اللهجات الأخرى، فادعاء نحو واحد وصرف واحد ومعجم واحد لهذه اللهجات المختلفة خطأ فى المنهج لا شك فيه. لقد درس النحاة اللغة الفصحى المشتركة على زعم أنها مادامت لغة العرب أجمعين فالعرب جميعًا مطالبون أن يتكلموها بنفس الطريقة وبثبات واطراد، وهم قد فعلوا ذلك وكان ينبغى أن يظلوا يفعلونه لولا لعنة اللحن التى جاء بها الموالى وتسببوا فيها. وما أبعد هذا الزعم عن الصواب وعن العقل وطبائع الأمور. والمعروف أن بين اللهجة واللهجة كلاهما من نفس اللغة وضوحًا متبادلاً واختلافا فى التركيب والأداء. وليس بين اللهجة من لغة واللهجة من لغة أخرى أو بعبارة ثانية ليس بين اللغة واللغة الأخرى تغايرها وضوح متبادل. ومعنى تبادل الوضوح بين اللهجتين من لغة واحدة أن يتكلم صاحب إحداهما فيفهمه صاحب الأخرى على رغم ما بينهما من اختلاف فى كل ما ذكرنا من قبل. فالمصرى من أبناء القاهرة والمغربى من أبناء الرباط يتكلم كل منهما لهجته الخاصة التى تختلف فى كثير عن لهجة الآخر ولكن كلا منهما يفهم ما يقوله الآخر لأن اللهجتين تنتسبان إلى لغة واحدة هى اللغة العربية المعاصرة.

كذلك كانت الحال فى أواخر القرن الأول الهجرى وبعده أيضًا حين كان النحاة يزاولون نشاطهم فى الملاحظة والاستقراء والتدوين.

كانت كل قبيلة عربية تتكلم لهجتها القبلية الخاصة بها حين يعالج الفرد شئونه البيتية واليومية فى حدود قبيلته، ثم تتكلم القبيلة بعد ذلك لهجة من اللغة

المشتركة بين العرب جميعًا وهى الفصحى فى التخاطب مع القبائل الأخرى وحين التأنق الأدبى. وذلك شبيه بحالنا نحن فى أيامنا هذه ـ لهجات عامية كثيرة ولغة عربية مشتركة واحدة أدبية. وكما أن العربى المعاصر حين يتكلم الفصحى قد يجهل إحدى المفردات فيقحمها فى مكانها كلمة عامية من لهجته كذلك كان العربى القديم. وكان الرواة يسمون المفردات التى من هذا النوع "الغريب"، ولم تكن من الغريب إلا فى عرفهم وبالنسبة لهم، أما بالنسبة لمن تكلمها فهى كلمة من لهجته القبلية المحلية وهى التى تساوى العامية فى عصرنا.

وكما يقحم العربى كلمة من لهجته يقحم استعمالا من لهجته على كلامه بالفصحى، فيأخذ النحاة هذا الاستعمال ويعرضونه فى ضوء ما وصل إليهم من أمثاله ونظائره. فإن اتفق معها فبها وإلا ذهبوا يبنون عليه من الأحكام والتخريجات ما ناء به كاهل النحو وطال به نصه.

فإن قال قائل كيف يحدث ذلك والفصحى لا تتعدد بتعدد القبائل أحلناه على العرب فى عصرنا هذا، ليعلم أن القرآن نفسه قد يخضع فى قراءته على ألسنة العوام للهجاتهم العامية. فالشامى يعطش الجيم والمصرى القاهرى لا يعطشها فى قوله تعالى: "ما جعل الله لرجل من قلبين فى جوفه "وتعطيش الجيم عند الشامى غيره عند السودانى والمصرى الصعيدى ثم إن اليمنى قد ينطق "قلبين" بطريقته الخاصة فى نطق القاف وينطقها السودانى بقاف أخرى وكلاهما يختلف عما ينطق به بقية العرب. وإذا كتب كل واحد من هؤلاء رسالة إلى صديق وافترضنا أن تتفق الرسائل جميعًا فى المعنى فسنرى أن تراكيب هذه الرسائل المكتوبة باللغة الفصحى تختلف باختلاف اللهجات العامية حتى نرى من خلالها فصحى مصرية وفصحى سورية وفصحى مغربية وهكذا، لأن كلا منهم أقحم على الفصحى عاداته المكتسبة من لهجته الخاصة. والمنهج السليم أن نفصل فى

الدراسة والبحث بين الفصحى كما ينطقها هذا والفصحى كما ينطقها ذاك لاختلاف بين الفصحيين بحسب اختلاف اللهجات العامية. ضع كلمة "القبلية" بدل "العامية" فى العبارة السابقة تجد العبارة صادقة على الموقف فى القرنين الأول والثانى الهجريين.

كان على النحاة أن يـختاروا الفصحى على لسان قبيلة واحدة بعينها لتكون موضع الدراسة عندهم، أو كان عليهم أن يقتصروا على الفصحى كما تبدو فى القرآن أسمى نص عربى من جميع وجوهه. فإن اعترض معترض بكثرة القراءات فقد كان عليهم أن يختاروا إحداها. ولكن النحاة لم يفعلوا ذلك وإنما استخرجوا نحوًا تلفيقيا للغة على الصورة التى ارتضوها.

٢ ـ وكما أغفل النحاة العنصر الاجتماعى الذى انتهى تفصيل القول فيه أغفلوا عنصر الزمن أو كما نسميه عنصر تطور اللغة من عصر إلى عصر. لقد افترض النحاة للغة أنها باقية على حالة واحدة لا تنفك، عنها فدرسوا لغة القرن الهجرى الثانى بشواهد من الأدب الجاهلى والإسلامى على السواء. وعجيب أن يفطن هؤلاء النحاة الأقدمون والنقاد الذين كانوا فى عصرهم إلى الفارق الواضح بين خصائص الأدب الجاهلى والأدب الإسلامى ثم لا يفطن هؤلاء ولا أولئك إلى الفارق بين خصائص اللغة فى العصر الجاهلى وخصائص اللغة فى العصر الإسلامى؛ ولو قد فعلوا لوجدوا من ذلك ما يبرر الفصل فى دراسة النحو بين عصر وعصر. بل إننا لنجد أخلافهم فيما بعد حين فطنوا إلى التطور رأوا فيه تحللا وتدهورًا فى اللغة، فبدلاً من أن يبدأوا بدراسة نحو هذه المرحلة الجديدة الطارئة اكتفوا بإبطال الاستشهاد بشعر المحدثين.

والمنهج السليم هنا أن يبطل النحاة الاستشهاد بشعر الـمحدثين ولكنهم فى نفس الوقت يدرسون الـمرحلة الـجديدة الناجـمة عن تطور طرق التركيب، ويـجعلون شواهدها من الشعر والنثر المعاصرين دون القديمين، وبذلك تصبح

اللغة بعد عصور متعددة من التطور مفصلة المراحل واضحة الخطى، ويستطيع الطالب أن يرى أمامه كيف تطور تركيب ما على مر العصور فأصبح كما يبدو فى الوقت الحاضر. وما دامت اللغة جزءًا من الحياة الاجتماعية، وما دام المجتمع العربى يشارك فى الحياة الدولية بالأخذ والإعطاء فلابد للغة العربية من أحد سبيلين:

(أ) فإما أن تحيا مع المجتمع وتتغير صورتها بالأخذ والإعطاء.

(ب) وإما أن تساعد عوامل المحافظة عليها على تجميد تطورها فينفرد المجتمع بالتطور دون اللغة، فتتحجر اللغة وتتخلف ويعتمد المجتمع على لهجاته العامية يحاول إنماءها والحياة بها وتصبح الفصحى لغة مكتوبة فقط بعيدة عن حياة المجتمع.

وهذا الغرض الثانى هو الذى حدث بالنظر إلى الفصحى مع اختلاف قليل فى التفاصيل يرجع إلى اعتبارات دينية وقومية. فأما الاعتبارات الدينية فهى الرغبة فى أن يكون القرآن والحديث مفهومين لدى الأجيال المتعاقبة من العرب إلى الأبد، فلو سمح للغة أن تنعزل عن المجتمع لأصبح العرب بعد قليل لا يفهمونها، وأصبح مثل العربية الفصحى والعرب كمثل اللاتينية والشعوب الكاثوليكية فى غرب أوروبا، يتعبدون بلغة لا يفهمونها كانت فى القديم لغة لأجدادهم. وأما الاعتبارات القومية فالفصحى كانت رباط الدولة الإسلامية التى يحكمها العرب فأصبحت رابطة العرب المعاصرين فى دولهم المختلفة ومظهر القومية العربية فى زحفها الدائب.

٣ ـ أما النظر إلى منهج النحاة القدماء من حيث الرواية والرواة فليس يعلو كذلك على النقد. لقد ذكرنا أن الطبقة الأولى من النحوين كانت تلجأ فى استنباط القواعد إلى الملاحظة الذاتية، لأنهم كانوا على ثقة من عروبة ألسنتهم. وكان

حريا بـهذه الـملاحظة أن يأتى عنها نحو مثالى فى دقته وسلامة منهجه، لأن للغة كل امرئ نحوا ينسجم أوله مع آخره وتطرد قواعده أكبر أطراد ممكن. ثم أضاف هؤلاء إلى الملاحظة الذاتية سماعهم ممن يصادفهم من العرب. ولو كان هؤلاء الأولين قد استمعوا إلى العرب من قبائل مختلفة بلهجات مختلفة وبهذا بدأوا الخطأ المنهجى الذى أوضحناه تحت بند (١) من بنود نقدنا لمنهجهم.

ويكاد نقدنا الـمتصل بالرواية والرواة يتصل فى جملته بفهم هؤلاء الأولين لـمعنى اصطلاحهم الذى تعارفوا عليه ـ السليقة. وبموقفهم من توثيق النصوص المروية وسنتناول كلا من هاتين النقطتين على حدة. ويتضح فهم الأولين لـمعنى كلمة "السليقة" مما تأتى به كتب اللغة لتحديد هذا الـمعنى، حيث السليقة يقصد بـها معنى الخليقة. يقول صاحب القاموس: "الخليقة الطبيعة" ويقول: "والسلق أثر دبرة البعير إذا أبيض موضعها كالسلق مـحركة، وأثر النسع فى جنب البعير والاسم السليقة. ثم يقول: "ويتكلم بالسليقة أى عن طبعه لا عن تعلم". فالاستعمال اللغوى لكل من هاتين الكلمتين لا يفرق بين معناهما تفريقًا كبيرًا. ولاشك أن من خليقة الإنسان أن يتكلم ويتفاهم بواسطة اللغة، فاستخدام اللغة (أى لغة) فى طبعه لا ينفك عنه. يبقى بعد ذلك اكتساب اللغة فى الطفولة فى محيط الأسرة، وهو الأساس الذى ينبنى عليه معنى السليقة. وإن الذى يبدو لأول وهلة أن عملية اكتساب اللغة من الناحيتين النفسية والتدريبية أكثر ما تكون شبها باكتساب العادات عمومًا، وبهذا المعنى يصح أن نصف أداء الجهاز النطقى لعمليات النطق فى المخارج وبالصفات الـمعينة بأنه مـجموعة عادات نطقية. قال ابن فارس[1] "تؤخذ اللغة اعتيادا كالصبى العربى يسمع أبوية وغيرهما فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات". وواضح أن عملية الاكتساب هذه تستمر طالما كان المرء عضوا فى جماعة، وأنها تدوم ما دامت الحياة الاجتماعية، ومادامت اللغة

---

(١) الصاحبى ص ٣٠.

خاضعة للتطور؛ إذ يتحتم على المرء دائمًا أن يصغى إلى الجديد من المفردات والتراكيب فى الطفولة وفى المدرسة وفى الحياة العملية بعد البلوغ، بل فى الشيخوخة أيضًا. ولا يكاد الطفل يلج باب الحياة حتى يستمع إلى صوت أمه ثم يبدأ بعد قليل فى اكتساب أسس لغتها. ولأمر ما جعل الله المرأة أشد رغبة فى الكلام من الرجل، وقد تكون هذه الرغبة فى ذاتها خير معوان للطفل فى مراحل اكتسابه للغة، إذ يستفيد منها بالانصات إليها كثيرًا والمشاركة والمحاكاة وملاحظة الصواب فى الاستعمال وتصحيح الخطأ بعد الوقوع فيه. يقول م. م. لويس[1] "وفى خلال سنوات ثلاث أو حولها يستكمل (الطفل) المعرفة بمجموع أصواتها ونظام بنيتها ومفرداتها معرفة كافية لجعله واضحًا فى تعبيره عن حاجاته الملحة، ولاستجابته استجابة مناسبة لما يطلبه منه الآخرون مما يتصل بهذه الحاجات. وكل هذا الدور الإعدادى فى التنشئة اللغوية يجرى فى البيت بأقل توجيه متعمد من هؤلاء المحيطين بالطفل".

المسألة إذن مسألة تدريب مستمر على نطق أصوات اللغة وعلى الإحاطة بصيغها وما يكون ضروريًا للفرد من مفرداتها، وعلى معرفة طرق صياغة جملها المفيدة على غرار التدريب الذى يقوم به الراغبون فى اكتساب العادات. وليس صحيحًا أن اللغة العربية فى دم العربى تظهر على لسانه ولو ولد فى بيئة أجنبية. وليس مقبولاً أن اللغة توقيفية من عند الله، وأنه تعالى قضى أن تكون للعرب لغة ذات أصوات معينة وصيغ ومفردات وجمل بعينها ثم قضى بتفصيل عكس ذلك للفرس وبغيره مفصلاً للترك والروس والإغريق والهند وهلم جرا. وليس مستساغًا أن المرء إذا نشأ على الكلام بلغة بقى أمينًا على تمثيل هذه اللغة ونطقها على رغم المؤثرات الخارجية، بل إن الأدلة على عكس ذلك قائمة فى التاريخ العربى نفسه إذ رأينا أن بعض من سكنوا البصرة من الأعراب قد لانت

---

(١) اللغة فى المجتمع ص ٣٣ ترجمه إلى العربية كاتب هذا البحث.

جلودهم وضعفت عاداتـهم اللغوية وتـخلوا عن فصاحتهم السابقة. وليس من الـمقبول عقلاً أن يستعصى على صاحب لغة أن يشوه لفظًا من ألفاظها بأن ينصب فاعلاً أو يرفع مفعولاً أو يقدم متأخرًا أو يمد مقصورًا أو يقصر ممدودًا أو يحول كلمة من صيغة إلى صيغة أخرى مشابهة أو نحو ذلك. لقد كان للنبى صلى الله عليه وسلم سليقة لغوية ولكنها لم تمنعه أن يتكلم إلى وفود العرب بلهجاتهم المغايرة للهجته القرشية.

وإذا كان صحيحًا أن الطفل يكتسب اللغة بالاحتكاك بمن حوله فيتعلم بالـمشاركة والـمحاكاة فإن هاتـين الأداتين من أدوات الاكتساب تؤثران على الرجل كما تؤثران على الطفل. وإذا كان تأثر الطفل بـهما يعينه على مطابقة الاستعمالات اللغوية فى داخل الأسرة التى هى مـجتمعه وعالمه فإن الكبير النامى يـجد فى فسحة الاختلاط أسرة تشمل الـمتكلمين بلهجات متعددة أو ربما بلغات مـختلفة. ولن تكون الـمشاركة والـمحاكاة هنا عاملـين من عوامل الـمطابقة فحسب، بل إنهما تكونان كـذلك من عوامـل التشعيب وعـدم التجانس فى العادات النطقية للمتكلمين بلهجة واحـدة. ومعنى ذلك أن العربى من تميم لو رحل إلى مكة فأقام بـها مدة فلربما عاد إلى حيه من تميم وعلى لسانه استعمال ما الـحجازية فى مكان ما التميمية، ولو قد ظفر به راوية أو نحوى بعد عودته مباشرة لاستنبط أن بعض بنى تميم ينطقون ما الـحجازية، وجعل ذلك مما يبنى عليه القواعد.

يذهب النحاة إلى أن العربى لا يستطيع أن ينطق بما يـخالف سليقته، كما لو كانت هذه السليقة من تركيب دمه أو ضرورة عضوية فى جسمه، فهو يعجز بحكم تكوينه عن نطق ما ليس من لغته، كما يعجز بحكم هذا التكوين عن أن يلمس بلسانه أرنبة أنفه. يقول ابن جنى[1]: "أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد

(١) الخصائص جـ ١ ص ٧٧.

القرميسينى عن أبى بكر محمد بن هارون الروياني عن أبى حاتم سهل ابن محمد السجستانى فى كتابه الكبير فى القراءات قال: قرأ على أعرابى بالحرم "طيبى لهم وحسن مآب" فقلت له طوبى فقال طيبى؛ فأعدت فقلت طوبى فقال طيبى؛ فقلت طوطو فقال طى طى. أفلا ترى إلى هذا الأعرابى وأنت تعتقده جافيًا كزًا لا دمثًا ولا طيعًا كيف نبا طبعه على نقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين؟ وما ظنك به إذا خلى مع سومة وتساند إلى سليقته ونجره!". وهنا نرى سليقة الأعرابى تعارضت مع التنزيل؛ فأصبح الأعرابى بها غير قادر على الوفاء بمطالب التلاوة. ولست أدرى كيف يتفق فهم ابن جنى لهذه الواقعة مع ما يسوقه ابن فارس من قوله: "وكانت قريش مع فصاحتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم فى أشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب. "كيف تتأثر سليقة قريش بالوفود الطارئة على مكة ولا تتأثر سليقة البدوى النازل بمكة بلغة قريش بل بنص القرآن الذى هو أفصح نص عربى، أهناك سليقتان إحداهما تتأثر والأخرى لا تتأثر؟

السليقة اكتساب اللغة فى مرحلة خاصة من حياة الإنسان هى مرحلة الطفولة؛ أى أن تعلم الطفل لغة أمه هو السليقة التى أخطأ الأقدمون فهمها وظنوها طبعًا وجبلة وخليقة. والخليقة بكونها انطباع الإنسان على اتخاذ لغة ما هى تعين السليقة التى هى اكتساب لغة بعينها. فالخليقة والسليقة بهذا المعنى عنصران لابد منهما لحياة اللغة وتكوين شخصية المتكلم. والخليقة بمعناها هنا موضوع من موضوعات علم الاجتماع، والسليقة بمعناها هنا موضوع من دراسة اللغة. ويتضح مما تقدم أن افتراض الأقدمين أن العربى كان عبدًا للغة العربية لا يستطيع تحوير نطقه بها بالإرادة خطأ كان من شأنه أن يؤدى إلى خطأ فى منهج بحثهم فى

النحو؛ لأنهم أسلسوا قيادهم لكل أعرابى مجترئ على اللغة وظنوه لا يستطيع الاجتزاء ومن هنا وجدنا رؤبة يسخر من يونس بن حبيب على نحو ما تذكر كتب الطبقات.

وننتقل بعد ذلك إلى مناقشة توثيق الروايات التى اعتمد عليها النحاة. كان السماع الذى اعتمد عليه النحاة فى صياغة النحو إما سماعًا مباشرًا من فم مصدر اللغة إلى أذن النحوى، وإما سماعًا بواسطة كالأخذ عن رواية. وفى كلتا الحالتين نجد الكثير من حالات التزييف والوضع التى سجلها تاريخ النحاة والرواة. ولقد قال الخليل بن أحمد: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت[1]. فأما من وضع النحاة أنفسهم فقد ورد أن قطربا كان وضاعًا بشهادة ابن السكيت، وأن ابن دريد كان كذلك بشهادة نفطويه والأزهرى، واتهم بذلك غلام ثعلب، وقد علمنا أن خلفا الأحمر قد اعترف بوضع الشعر. "والكوفيون أكثر الناس وضعًا للأشعار التى يستشهد بها لضعف مذاهبهم وتعلقهم على السواء واعتبارهم منها أصولاً يقاس عليها مجاراة لما فيهم من الميل الطبيعى إلى الشذوذ كما سنبينه"[2].

وأما فيما أخذه النحاة عن الرواة فقد أفسد حماد الشعر بكثرة ما وضع منه فلا يصح أبدًا كما يقول المفضل الضبى: وكان حماد رجلاً عالمًا بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل ويدخله فى شعره ويحمل ذلك عنه فى الآفاق. وكان خلف خلفًا لحماد فى الوضع وسلك فى البصريين مسلك حماد فى الكوفيين. "وقال الأصمعى: سمعت خلفًا يقول: أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التى فيها:

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى تعلك اللجما

---

(١) الرافعى جـ ١ ص ٣٥٩.

(٢) نفس المصدر ص ٣٧٠.

وهو من أبيات الشواهد[1] "ولقد سبق أن ذكرنا أمر رؤبة مع يونس وكيف اعترف له بتزييف الشواهد وذكرنا أن من الأسباب الدافعة إلى الصنعة والوضع فى الشعر التكسب بوضع الشواهد وتزييفها على نحو ما كان يفعل الأعراب الوافدون إلى البصرة.

حين فطن علماء الحديث إلى تفشى الوضع فيه نظموا له طرق الأخذ والتحمل وجعلوها علمًا خاصًا يدرسون به السند والرجال والتوثيق والتجريح، ولكن على رغم كل ذلك بقى فى الحديث كثير مما صنعه الوضاعون لأغراض خاصة. ولكن النحو لم يجعل لرواة الشواهد علمًا خاصًا لطرق الأخذ والتحمل ولا للسند والرجال ولا للتوثيق والتجريح، وإنما بقيت النصوص الموضوعة تحت رحمة واضعها، إذا اعترف بوضعها فقد حددها وإلا تقبلها الناس ووثقوها، بل إن الوضاع قد يعترف بأنه وضع نصوصًا بعينها ولكن هذه النصوص تبقى لنفس الغاية التى استخدمت لها قبل انكشاف أمرها على نحو ما أصر الكوفيون على أشعار خلف بعد اعترافه بوضعها إذ قالوا له: أنت كنت عندنا فى ذلك الوقت أوثق منك الساعة.

ولاشك أن الخطأ يؤدى إلى الخطأ. ولقد سمح النحاة لمنهجهم أن يشمل لهجات القبائل المتعددة ويأذن لنصوصها الجاهلية والإسلامية أن يستشهد بها فى دراسة نحوية شاملة للأمشاج المختلفات من النظم الكلامية، فاتسعت عليهم دائرة القول وأتهم الشواهد كل مأتى يمكن تصوره فلم يكن لديهم لنقدها أداة؛ وبذلك تسرب الكثير من الشعر المصنوع والشاهد المسبوك إلى دراسات النحاة. وإن كتاب سيبويه سيد كتب النحو قد اشتمل على خمسين بيتا مجهولة القائل وعلى بيت ادعى أبان اللاحقى أنه وضعه ودسه على سيبويه يقول فيه:

---

(١) الرافعى جـ ١ ص ٣٨١.

كل أولئك يطعن فى بعض شواهد النحو ويتهم صحتها وأصالتها فإذا كان هذا البعض غير معين على وجه التحقيق فالأمر أخطر من أن يؤخذ مأخذًا سهلاً هينًا، لأن الشك يتطرق إلى الشواهد الشعرية فى جملتها ولا يسلم منها إلا ما قام على صحته دليل.

ويأتى بعد ذلك نظرهم إلى الاستشهاد ودوره فى دراسة النحو وما يقبل منه أولاً يقبل. يقولون إن ابن هرمة آخر من استشهد بشعره وإن بشارا أول من رفض شعره فى الاستشهاد. لقد ذكرنا أن النحاة لـم يقتصروا فى دراسة النحو على عصر بعينه من عصور اللغة، وإنما أدخلوا فى دراستهم كل ما وقعت عليه أيديـهم من نصوص لغوية جاهليـة وإسلاميـة، مع علم نقادهم باختـلاف العربيـة فى الـجاهلية عنها فى الإسلام من حيث المفردات والأساليب وطرق تركيب الـجملة وبنيتها، حتى ليصح القول إن الإسلام قد أوجد من الأثر فى اللغة ما أوجد فى العادات والتقاليد العربية فأقر بعضها وأعرض عن بعض. وما ظنك بلغة كانت وعاء التجارب الجاهلية ثم أتاها الإسلام ثورة دينية واجتماعية قلبت أوضاع المجتمع العربى وحولته من أشتات من القبائل إلى أمة أخذت على نفسها أن تقود العالم المتحضر فى ذلك الوقت؟ أفتظل اللغة على حالها تحكى شئون البحيرة والسائبة والوصيلة والهامة والظعنة وتحيى بأبيت اللعن وعم صباحًا ومساء، أم تتحول بتحول المجتمع الذى هى أداته لتناسب عقل هذا المجتمع وحاجاته؟ إنك لو قرأت أية واحدة من المعلقات لظفرت بالكثير من المفردات التى بطل استعمالها من سجنجل إلى عقنقل إلى أنابيش عنصل، والصيغ التى وفدت على اللغة من خارج مثل دمعة مهراقة ولم يهريقوا[1] وقد هرقته وما هريق على الأنصاب من جسد، والتراكيب التى لم يبق

(١) ومثله هراح وهنار وهراد وهياك ولهنك.

عليها إلا ما أعطاه النحاة لها من طول العمر بتقعيد القواعد لها. فمنذا الذى كان يقول فى القرن الثانى على مثال "ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى" أو على مثال حذف العائد فى قول طرفة:

وتقصير يوم الدجن والدجن معجب ببهكنة تحت الخباء المعمد

كان البرين والدمالج علقت على عشر أو خروع لم ينضد

أو على مثال قوله:

فلو كان مولاى أمرأ هو غيره لفرج كربى أولاً نظرنى غدى

أو على مثال إضافة الظرف إلى الظرف فى قول زهير "لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم".

أو على مثال المجئ بالحال فى صورة الجملة المبدوءة بالمضارع بعد الواو كقول عنترة "علقتها عرضًا وأقتل قومها".

أو على مثال زيادة شىء فى الكلام نحو قوله: "يا شاة ما قنص لمن حلت له" وقول اليشكرى:

قبل ما اليوم بيضت بعيون الناس فيها تغيظ واباء.

- وقول النابغة:

محالف الصيد هباش له لحم ما إن عليه ثياب غير أطمار

وقوله:

ألا ليتما هذا الحمام لنا. ومنذا الذى كان يقول كما قال النابغة من قبل: "وكأن قد".

ومع ذلك كان النحاة حفيين بهذه التراكيب التى لم يجر استعمالها فى أيامهم أخذًا من شواهد مستخرجة من الشعر الجاهلى على نحو ما اتضح.

ولقد يحسب بعض الناس أن اللحن لم يطرأ على اللسان العربى إلا فى أواخر القرن الأول بسبب كثرة الموالى فى البيئة العربية وما أبعد هذا عن الدقة. إن أول لحن

سمعنا عنه كان بمحضر من النبى صلى الله عليه وسلم فقال لمن حوله: أرشدوا أخاكم فقد ضل. وهل يبعد أن يكون اللحن أقدم من ذلك أو أن له أصلاً جاهليًا؟ ذلك على أى حال غير مستحيل عقلاً؛ لأن الأذن وهى أداة اكتساب اللغة قد تخطىء السماع فى الطفولة فيكتسب الطفل نطقًا خاطئًا يشب عليه ويكبر معه ويظل على خطئه طيلة حياته، أو يظل عليه حتى يصحح له هذا الخطأ؛ هذا شىء عززته التجربة وأصبح من المسلمات فى الدراسات اللغوية والاجتماعية. ولست استبعد وجود لاحن فى قبائل العرب يرجع لحنه إلى هذه الظاهرة كما رجع اللحن فى المدن إلى كثرة الموالى بها(*). ومع ذلك كان كل قادم من البادية حجة فى اللغة بالنسبة للنحاة حتى تطول إقامته بالمصر فيمكن الطعن فى فصاحته. وقد يأخذ النحوى عنه شيئًا ثم يتبين له أن الاستعمال جار على غيره فيثبت ذلك فى المسموع أو الشاذ أو القليل أو النادر، وقد يبالغ فيجعله أصلاً ويبنى عليه القاعدة كما كان يفعل الكوفيون.

وإن كثيرًا من الأخطاء النحوية والصرفية أو أن شئت فقل اللحن فى النحو والخطأ فى الصرف قد عده النحاة من الضرائر فكأنه صواب فى موضعه وإن لم يسمح به فى الاستعمال العام. مثال ذلك:

ألم يأتيك والأنباء تنمى
لما جفا إخوانه مصعبًا
قفا عند مما تعرفان ربوع(١)
قدنى من نصر الخبيبين قدى
من يفعل الحسنات الله يشكرها
فأما القتال لا قتال لديكم

(*) كان بعض النحاة يطعنون على العرب.
(١) انظر ابن فارس.

إذ ذهـــبت القـــوم الكـــرام ليـــسى

محمـــد تفـــد نفـــسك كـــل نفـــس

همـــا خطـــتا إمـــا إســـار ومـــنة وإمـــا دم والقـــتل بالحـــر أجـــدر

أبـــيت أســـرى وتبيتـــى تدلكـــى

إنـــك أن يـــصرع أخـــوك تـــصرع

والمخالفات النحوية واضحة فى كل هذه الشواهد ومن المخالفات الصرفية.

الحمـــــد لله العلـــــى الأجلـــــل

أو الفـــا مكـــة مـــن ورق الحمـــى

ليـــتها قـــد خـــرجت مـــن فمـــه

ومع حفاوة النحاة بكل هذه المخالفات ترددوا فى الاستشهاد بالقرآن والحديث؛ أما الأول فلما له من القراءات وأما الثانى فلروايته بالمعنى. ولو اكتفى النحاة بإحدى قراءات القرآن لاستخرجوا منها أدق نحو ممكن، ولكنهم تحرجوا من انتقاء إحداها الموافقة للقاعدة ورمى الأخريات بعدم المطابقة على نحو ما توصف الشواهد. أما رواية الحديث بالمعنى فلو جعل الحديث وحده مصدر الدراسة النحوية لكانت ألفاظ ما روى بالمعنى صالحة للأخذ؛ لأن الراوى بالمعنى صحابى والناقلون بعده ناقلون لألفاظ هذا الصحابى وهو فصيح يمكن الاعتماد على لغته. وإن هذا التحرج من الاستشهاد بالقرآن والحديث من جانب النحاة قد فرض على مادة الشعر أن تكون غزيرة كافية لإمداد النحاة بالمادة الصالحة للاستقراء. وهكذا بدأت مرحلة تزييف الشواهد على نحو ما شرحنا من قبل[1].

(١) هذا إلى أن التراكيب الشعرية لا تتفق مع تراكيب اللغة العادية بسبب الضرورة وحرية الرتبة ونحوهما.

٥ ـ وتسلمنا هذه النقطة إلى النظر فى القياس والتعليل والتأويل عند النحاة. لم يستخدم الناس الاستقراء باعتباره منهجًا للبحث إلا فى القرن السابع عشر الميلادى. ومن ثم لا تتوقع للنحاة العرب أن يكونوا قد اعتمدوا عليه فى منهج بحثهم فى اللغة العربية اعتمادًا مقصودًا، وإن كان كثير من بحثهم جاء على صورة الاستقراء. وليس يعيب النحاة العرب أن لجأوا فى بحثهم إلى الخلط بين الطرق المختلفة للبحث، لأن تلك كانت الطريقة السائدة فى التفكير العلمى فى العصور القديمة. وإذا جاءنا من العصور الخالية مثل أو أكثر على استخدام الاستقراء استخدامًا علميًا فى مادة ما، واستخدام الأسلوب العلمى الدقيق فى التعبير عن نتائج هذا الاستقراء، على نحو ما فعل اللغويون الهنود بدراسة اللغة السنسكيريتية، ولاسيما دراسة الأصوات فيها، فليس لنا أن نحتمل ذلك على غير الصدفة الخالصة؛ إذ لا يمكن أن ندعى للهنود الذين كانوا فى ذلك الزمان علمًا بالمنهج الاستقرائى ولا قصدًا إلى استخدامه فى البحث. ولقد ذكرنا أن الأولين من النحاة اتخذوا لأنفسهم طريقة الملاحظة الذاتية لما آنسوا فى أنفسهم من فصاحة كانت فى الحقيقة هى مؤهلهم الوحيد لبدء استنتاج قواعد النحو، إذ لم نسمع أن واحدًا منهم قد أعد إعدادًا خاصًا يعطيه القدرة على البحث المثمر فى اللغة. فلما تقدمت الأيام بهذا البحث ازدادت عدوى اللحن فى الحضر ولم يعد للنحاة بد من الاعتماد على الأعراب الوافدين إلى البصرة. ثم أنشأ الخليل بن أحمد بدعة الرحلة إلى الصحراء حين دفعه طموحه إلى ابتغاء مادة للبحث أغزر مما يمكن الحصول عليه من الأعراب الوافدين على البصرة. وربما كان ذلك عند تصديه لتأليف كتاب العين إذ تتطلب المعاجم فى العادة مادة أكثر من أن يمكن جمعها من عدد قليل من الأعراب. على أن الخليل لم يعد بمفردات مصنفة فحسب وإنما عاد بنصوص صالحة لأن تدرس على جميع المستويات؛ وباشر استخدامها فى استخراج النتائج للفروع المختلفة، حتى كاد يصل بالنحو إلى ما نراه من صورته المدونة

فى كتاب سيبويه. وقد ذكرنا أن معظم ما يرويه سيبويه إنما هو عن الخليل. ودفع نجاح رحلة الخليل قومًا آخرين إلى الرحلة أهمهم الكسائى وبذلك بدأت حركة الزاحفين إلى الصحراء بحثًا عن النصوص أشبه ما تكون بحركة الزاحفين إلى الغرب بحثًا عن الذهب فى الولايات المتحدة الأمريكية. فماذا فعل النحاة بهذه النصوص؟

دعنا قبل الإجابة على هذا السؤال نختصر فى أسطر قليلة ما يوصى به المنهج الحديث من استخدام النصوص على النحو الآتى:

١ ـ يتخذ الباحث لنفسه مساعدًا للبحث من المتكلمين باللغة المدروسة يجعله مصدر نصوصه الأولى وينتقى هذه النصوص على الصور الآتية:

(أ) قوائم معدة من الكلمات إعدادًا خاصًا يتمكن به الباحث بالمقارنة بينها من استنتاج ظاهرة لغوية (نحوية) معينة.

(ب) نصوص معدة.

(جـ) نصوص مرتجلة.

(د) محادثات وحوار تعد إعدادًا خاصًا يقصد به الكشف عن ظاهرة أو ظواهر معينة وفى هذا النوع الأخير مجال كبير لاختيار الشواهد عند إتمام البحث[1].

٢ ـ وبعد استخراج النتائج من هذه النصوص المتقدمة المأخوذة من مساعد البحث يذهب الباحث فى رحلة بحث ميدانى إلى المنطقة التى تتكلم فيها اللغة. فيجرى على نتائجه من اختبارات التحقيق ما يجعله مطمئنًا إليها ونشاطه؛ فى هذه المرحلة نشاط قياسى إلى حد كبير.

٣ ـ ولا يكتفى الباحث بالقليل من النصوص أو القوائم وإنما يستخدم منها

---

(١) انظر كتاب مناهج البحث فى اللغة ص ٧١ ـ ٧٢.

كميات كبيرة تجعل لها قيمة إحصائية إذ إن استخراج القاعدة من المثال الوحيد أو الأمثلة القليلة عمل مبتور ناقص لا يمكن قبوله. ولقد ذكرنا أن البصريين عابوا على الكوفيين جعلهم الشواذ أصولاً وبناء القواعد عليها.

وإذا نظرنا إلى ما ذكرنا من أنواع النصوص التى يجب على الباحث أن يعتمد عليها وجدنا النحاة لم يعنوا مطلقًا بإعداد القوائم الصالحة للمقارنة، كما لم يعنوا بإعداد النصوص إلا فيما يروى عنهم من سؤالهم الأعراب كيف تقول فى كذا. وقد اعتمدوا اعتمادًا تامًا على النصوص المرتجلة جاهلية وإسلامية وألموا بعض إلمام بالحوار غير المقصود لذاته وهو الذى عند إعداده يعقد عليه الأمل فى استخراج شواهد البحث كما ذكرنا. وإن إغفال النحاة للقوائم والحوار المعد قد أوقعهم فى متاعب كثيرة أشهرها:

(أ) تكرار الرحلة إلى الصحراء وبقاء عادة الرحلة أجيالاً عدة. ولو اعتمد أوائل النحاة على قوائم معينة لجاء عملهم كاملاً ولكفى اللاحقين مشقة الرحلة.

(ب) صعوبة استخراج النتائج من أمثلة مبعثرة ولو أعدوا القوائم لبدت النتائج واضحة فيها فلا يقتضى استخراجها مشقة.

(جـ) اتساع باب الطعن على نتائجهم بالوصول إلى نصوص جديدة لم يصل إليها الأولون.

(د) استخراج النصوص من العصرين الجاهلى والإسلامى على ما بين صورتى اللغة فيهما من اختلاف.

(هـ) اضطرار النحاة إلى فرض القاعدة المستخرجة بطريقتهم غير الشاملة على الأمثلة الحديثة. فإن وافقت الأمثلة القاعدة فبها وإلا لحقت بها عيوب القلة أو الشذوذ أو الندرة إلخ وهذه النقطة الأخيرة هى مناط قولنا فى موقف النحاة من القياس.

لقد ذكرنا أن الظروف التى نشأ فيها النحو العربى وما صحبه من ملابسات انتشار اللحن ورغبة الموالى فى تعلم اللغة العربية ساعد على جعل النحو العربى تعليميًا يتسم بسمة القياس لا علميًا يرتضى الاستقراء حتى عرفوا النحو بأنه قياس اللغة. ونحب أن نضيف هنا سببًا آخر مما أعان على ذلك وهو ما بيناه من عدم استخدام النحاة للقوائم وعدم اصطناعهم النصوص والحوار المعد. ولقد قادتهم هذه الصبغة القياسية لمنهجهم أن يرفضوا ما ينطق به بعض الفصحاء لمنافاته لقواعدهم التى وصلوا إليها؛ بل لقد وصموا بعض التراكيب الفصيحة لدى قبيلة ما بالشذوذ بالنسبة لنحوهم. ولاشك أن هذه المبالغة فى احترام القياس وإن كانت لها أسبابها لابد أن تؤدى إلى الوصول إلى نتائج سريعة تقوم على أساس خطأ الملاحظة أو على الوهم.

ولقد ساقهم ذلك أيضًا إلى اصطناع التأويل فيما لا يواتيهم من التراكيب وذلك بالقول بالحذف تارة والاستتار أخرى وصوغ المصدر ثالثة وبالتضمين رابعة وهلم جرا؛ ولاشك أن التأويل حين النظر فى تركيب الجملة أمر ذهنى خارج عن هذا التركيب مفروض عليه؛ وحق الجملة أن ينظر إلى ما فيها من رموز تمثل أبوابًا وتعبر عن هذه الأبواب بما يناسبها من كيفيات خاصة تبدو بها هذه الرموز، وقد شرحنا ذلك شرحًا وافيًا فى كتابينا مناهج البحث فى اللغة، واللغة بين المعيارية والوصفية فارجع إليهما إن شئت. ولكن لا بأس هنا من الإلمام اليسير بجملة ما يمكن أن نسوقه تلخيصًا لما ذكرنا هنالك.

كل فرع من فروع دراسة اللغة يبدو فى صورة جهاز مركب من وحدات تركيبية لكل وحدة منها وظيفة. فالجهاز الصوتى للغة وحداته الحروف ويعبر عنها شكليًا بأصواتها فى حالة النطق وبصورها فى حالة الكتابة. والجهاز الصرفى وحداته مبانى الصيغ ويعبر عنها شكليًا بالألفاظ التى تصاغ على مثال هذه الصيغ ومن وحداته أيضًا بعض المبانى العامة المعبرة كمبانى الشخص والعدد والنوع. وإذا أخذنا صورة من صور التعبير عن الشخص وهى الغائب مثلاً وجدنا التعبير

الشكلى عنها فى المضارع بإلحاق حرف مضارعة معين فى أوله أما فى الماضى فإنه يعبر عنه شكليًا بعدم الإلحاق وبهذا يكون العدم مفيدًا من الناحية الشكلية. والجهاز النحوى وحداته الأبواب النحوية ويعبر عنها شكليًا بالحركات والسكنات الإعرابية حينا وبالرتبة حينا وبهما معا أو بغيرهما حينا ثالثًا. وكل الأشكال التى ذكرنا فى هذه الفروع ذات وظائف محددة فكل شكل منها يؤدى وظيفة التعبير عن الوحدة التى يدل عليها. وكل تحليل للغة على أحد هذه المستويات فهو تحليل وظيفى ينبغى أن يقتصر على ذكر الشكل والوظيفة ذكرًا موضوعيًا؛ فلا يضيف الباحث موقفه الخاص إلى النتيجة بواسطة التأويل أو غيره. ولا يفوتنى هنا أن أذكر أن المعجم ليس جهازًا ولكنه قائمة(*)، وبذا لا يدخل فى نطاق التحليل الوظيفى. وبهذا يتضح أن ما فرضه النحاة على تراكيب اللغة من تأويل لا يمكن أن يمثل منهجًا سليمًا.

أما التعليل فقد ذكر النحاة أنهم أخذوه من الأعراب وإيضاحاتهم البدائية لبعض مسائل وجهها النحاة إليهم. كالأعرابى الذى رد على من سأله كيف يقول جاءته كتابى فاحتقرها بقوله أليس صحيفة؟ وما هكذا تؤخذ الأمور. فالمسلم به أن البحث فى اللغة والتصدى لاستخراج قواعدها بحث علمى يتطلب منهجًا سليمًا، والمسلم به أن الوصول إلى المنهج السليم درجة لا يتمتع بها إلا الصفوة من العلماء هم الذين يسمون "الباحثين"، ولاشك أن الأعرابى الأمى الذى لم يذق نعمة التفكير العلمى لا يمكن أن يكون فيصلاً فى التجريد وأن صح له أن يكون فيصلاً فى صحة النطق. وبهذا يكون اتكال النحاة على تعليل الأعراب وأخذهم ذلك عنهم خطأ فى المنهج.

على أن النحاة لم يقفوا عند حد اللمحات الفطرية فى التعليل على نحو ما كان الأعراب يفعلون؛ إذ سرعان ما تلقفهم الجو الثقافى السائد الذى اصطبغ اصطباغًا تامًا بنتائج الثقافية الهلينية، فأسلمهم إلى التعليل المنطقى. فخبوا فى ذلك وأوضعوا

(*) غيَّر الباحث رأيه فأقام الدليل على أن المعجم طابع النظام أو الجهاز كما قيل هنا. (انظر ص ٧٣).

وجعلوا للتعليل أصولاً وقواعد، فجعلوا العلل أربعا وعشرين عينوا لها ثمانى مسالك وتسع طرق للقدح فيها[1].

عرف النحاة علل أرسطو الأربع المادية والفاعلية والصورية والغائية. والأولى مادة الشيء والثانية فاعله وصانعه والثالثة صورته التى يبدو عليها فى النهاية والرابعة حكمة وجوده. والأخيرتان من هذه العلل هما موضوع كلامنا عن النحاة العرب وموقفهم من التعليل، لأن العلماء فى مختلف العصور قد استخدموهما فى التفكير العلمى، حتى جاءت المناهج الحديثة فرأت أن يكون العلم إجابة عن الصور لا عن الغايات.

العلة الصورية جواب عن "كيف" والعلة الغائية جواب عن "لماذا". والعلم يهتم فى أيامنا هذه بشرح الكيفيات ولا يكلف نفسه عناء الإجابة عن غاياتها؛ لأن معظم الغايات خفية لا يعلمها إلا الله. ويهم النحو أن يعرف أن الفاعل يرتفع بالضمة وليس له أن يجيب عن سبب ارتفاعه بالضمة. ويهم الصرف أن "قال" ذو أصول ثلاثة تظهر جميعًا فى تصريفها على "أقوال" و"قول" و"قوال" إلخ، وليس له أن يجيب عن سبب صيرورتها إلى قال؛ لأن الكلام فى ذلك مدعاة لفرض الظنون على العلم[*].

العلة الغائية إذن علة لا تقع فى العلم؛ وإنما يرتضى العلم العلة الصورية. ومع ذلك جاءت علل النحاة غائية فى الأكثر الأعم منها، فجعلوا من عللهم الغائية السماع والتشبيه والاستغناء والاستثقال والفرق والتوكيد والتعويض والنظير والنقيض والحمل على المعنى والمشاكلة والمعادلة والمجاورة والوجوب والجواز والتغليب والاختصار والتخفيف ودلالة الحال والأصل والتحليل والأشعار

---

(١) الاقتراح للسيوطى.

(*) عدل الباحث عن هذا الرأى لأن تجريد الأصول بأنواعها (أصل الوضع والاشتقاق الخ) يأتى به الاستقراء وما يترتب عليه من أدلة.

والتضاد والأولوية؛ وهى جميعًا مبينة فى كتب أصول النحو فإن شئت فاطلع عليها فى الاقتراح مثلاً. ولقد ادعى النحاة أن العرب قد استشعروا تلك العلل فى كلامهم وأنهم كانوا على وعى بها حين ينطقون. دعنا نأخذ مثلاً على تعليل النحاة وكيف تقود العلة الغائية إلى علة غائية مثلها فمن العلل الغائية أن الواو تنقلب ألفا لعلة تحركها وانفتاح ما قبلها، ومع ذلك ورد فى لغة العرب كلمات مثل اجتوروا واعتونوا واهتوشوا بصحة الواو على رغم تحركها وانفتاح ما قبلها وإذن فلابد للنحاة وقد اعتذروا بعلة عن انقلاب الواو أنفًا أن يعتذروا بعلة أخرى عن صحتها فى هذه الكلمات فماذا قالوا؟.

يقول ابن جنى[1]: "وكذلك يقولون صحت الواو فى نحو اعتونوا واهتوشوا لأنها فى معنى ما لابد من صحته أعنى تعاونوا وتهاوشوا. والأولى من هاتين على ما يبدو علة التخفيف والثانية علة الحمل على المعنى. وقد تكون للعلة علة علة فإذا سأل سائل عن علة رفع الفاعل جاء النحوى بالعلة الفاعلة وهى ثانية الأربع اللائى جاءت عن أرسطو فقيل له إنما ارتفع الفاعل بفعله؛ وهكذا تكون نظرية العامل كلها ظلا للعلة. فإذا قيل ولم ارتفع بفعله قيل لإسناد الفعل إليه فلما كان الفاعل مسندًا إليه صار مرفوعًا فإذا قيل ولم يرفع المسند إليه أجيب أن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضم أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى[2].

أمن النحو أن نجعل الأسماء درجات فى القوة والضعف وأن نفرق بين الحركات فيهما؟ ألا يكفى فى النحو أن نعرف أن اللغة العربية تعبر عن باب الفاعل بالاسم المرفوع ثم تترك مالا يرضاه المنهج العلمى من الظنون؟

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٢) الخصائص جـ ١ ص ١٧٨.

ولا ينبغى مطلقًا أن يظن أن النقد هنا لقيمة عمل النحاة. إنما هو للمنهج. ذلك بأن النحاة قد وجدوا فى عصر كانوا هم نتاجه الفكرى وما كان لهم أن يسبقوا الزمن ولا أن يتنبأوا بظهور المنهج الاستقرائى بعد قرون عديدة، وإنما ننقد منهجهم هنا لأنه لم يعد صالحًا فى وقتنا هذا، ولأن النحو بصورته الحاضرة وهو نتيجة لهذا المنهج غير الصالح يصبح تبعًا له غير صالح. وعلى المحدثين من علماء النحو أن يطبقوا منهجهم على مصدر عربى واحد لكل عصر عربى؛ فتقسم عصور اللغة العربية تقسيمًا شبيهًا بما اصطنعه أصحاب تاريخ الأدب العربى، ويكتب لكل عصر من العصور نحو خاص به مستقى من مصدر موحد. فللعصر الجاهلى المعلقات وللإسلامى القرآن وهكذا حتى نصل إلى عصرنا الحاضر.

ولست أجهل أن سلطة النحو العربى خلال العصور كما دونه سيبويه قد جعلت الاختلاف بين الفصحى فى العصر الإسلامى الأول وبينها فى العصور التالية اختلافًا فى الأسلوب أكثر منه فى التركيب، ولكن هذا لا ينفى أن اختلاف التركيب موجود كذلك بقدر ما، وهو قدر إن لم يبرر إنشاء نحو جديد فهو حقيق بالتنبيه عليه ووصفه فى درجات تطوره.

ويأتى بعد ذلك دور الكلام فى التمرينات الذهنية. والمعلوم أن اللغة جهاز عرفى يتحكم فى النظر إليه اعتبار السماع أولاً وآخرًا فما سمعه الباحث من أصحاب اللغة فذلك من اللغة وما لم يسمعه منهم فليس منها. وليس ينكر الباحثون المحدثون أن هناك ظاهرة فى حياة اللغة تسمى ظاهرة الصوغ القياسى[1] تلعب أهم الأدوار فى مرحلة اكتساب اللغة للصغير الطفل وللأجنبى على حد سواء، كما تلعب دورًا مماثلاً فى تكوين أسلوب الكاتب والمتكلم حيث يصوغ المرء على مثال ما قرأ وحفظ ثم نسى. ولكن هذه الظاهرة تقع كما ذكرنا فى نطاق حياة

(١) انظر اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٢٩ وما بعدها.

اللغة وليس فى نطاق البحث فى اللغة. ومثال تطبيق هذه الظاهرة أن يسمع الصغير أفراد أسرته يتكلمون عن الكبير والكبيرة والصغير والصغيرة فيفهم أن الدلالة على الأنثى تنم بطريقة إضافة معينة حتى إذا أراد التعبير عن الأحمر ومؤنثه قال أحمر وأحمرة فصاغ ذلك صوغًا قياسيًا على كبير وكبيرة وصغير وصغيرة، ويحدث مثل ذلك من الأجنبى الذى يتعلم أن تاء الفاعلة تلحق الفعل فلا يقف عند إلحاقها بالماضى نحو ضربت وإنما يلحقها أيضًا بالمضارع فيقول "تضربت" والشأن فى هذا النوع من الصوغ القياسى الخاطئ أن يصحح وأن يذكر له المسموع.

وهناك صوغ قياسى آخر فى حياة اللغة أيضًا وليس فى منهج بحثها وذلك ما يقوم به المجمع اللغوى من خلق المفردات الجديدة للمعانى الجديدة وصوغ قياسى غير ذلك هو ما يقوم به المدرس من تكوين أمثلة على قياس القواعد يكتبها على السبورة ليشرح بها القاعدة للتلاميذ. ولعل هذا الاعتبار التعليمى كان مسئولاً عن ميل النحاة القدماء إلى صياغة التمرينات الذهنية. ولكن الاعتبار التعليمى بعيد عن الاعتبار العلمى كل البعد على نحو ما أوضحنا عند الكلام عن القياس عند النحاة.

ويظهر مما ذكرنا هنا أن التمرينات الذهنية فى النحو أو الصوغ القياسى فيه يمكن أن يقع فى المفردات كما يمكن أن يقع فى التراكيب. ولقد عقد ابن جنى فى الخصائص[1] بابا فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب بدأ الكلام فيه عن تعريب الكلمات الأجنبية وإخضاعها لمبادئ الاشتقاق ثم عن الإلحاق بترديد لام الكلمة كقعدد فجعله قياسًا ورفض الإلحاق بترديد غير اللام كجوهر ثم أورد ابن جنى على نفسه اعتراضا بقصة الرجل الذى أنشد الخليل "ترافع العز بنا فارفنععا" فرفض الخليل منه ذلك فاعتذر بأنه يصوغ على مثال ما قال العجاج

(١) جـ ١ ص ٣٦٢ وما بعدها.

"تقاعس العزيز بنا فاقعنسسا"، ويتعب نفسه فى الرد على هذا الاعتراض بكلام لا داعى لا يراده هنا. واستطرد فى كلامه عن قياس المفردات ولم يتطرق إلى قياس التراكيب؛ ولكن قياس المفردات والتراكيب عند النحاة لم يكن صوغًا على قياس اللغة بقدر ما كان صوغًا على قياس القواعد. فأما من جهة المفردات فنحن لا نعيب الآن على المجمع اللغوى أن يدخل فى كلام العرب ما ليس منه، ولكننا ننكر أن يتسلى النحاة بأن يصوغوا من ضرب وقتل وشرب وخرج على مثال "صمحمح" فيقولوا ضربرب وقتلتل وشربرب وخرجرج. وأما من جهة التراكيب فنحن لا نعيب على تلاميذنا أن يقلدوا أسلوبًا كأسلوب ابن المقفع أو الجاحظ أو طه حسين أو الزيات فيصوغوا جملهم وتراكيبهم على مثال ما يصوغه هؤلاء الأفاضل. ولكننا ندهش إذ نرى قومًا جادين كالنحاة يصرفون بعض وقتهم فى خلق تراكيب ترضى عنها قواعدهم ويأباها الذوق العربى فى التركيب. وكيف يمكن أن نعيب على المتنبى قوله:

وما مثله فى الناس إلا مملك أبو أمه حى أبوه يقاربه

ثم لا نعيب على النحاة أن يأتوا بقولهم "الزيدان العمران ضاربا هما هما" و"الزيدون العمرون ضاربو هم هم" و"أعلمت وأعلمنيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين"؟ فإذا كانت تراكيب المعلم التى يدونها على السبورة تخدم غرضًا هامًا هو شرح القاعدة، وإذا كان تقليد التلاميذ لما يكتبه كبار الكتاب يؤدى غاية جليل هى تكون أساليب التركيب والصياغة لدى التلاميذ، فأى غرض وأية غاية تعليمية أو لغوية أو منهجية يمكن أن نصل إليها من وراء هذه الرياضات النحوية؟ لقد كان من الممكن أن نرمى النحاة بالخطأ لو سمحوا للقياس على اللغة بأن يدخل منهج بحثهم فيها؛ فكيف وقد سمحوا بشر من ذلك وهو القياس على القواعد وهى من عملهم وليست من عمل العرب أصحاب اللغة؟ ذلك ما نورد التنبيه إليه.

من هنا يتضح لنا وجه القول فى نظر النحاة إلى الصواب والخطأ وشدة ارتباطها بخضوعهم لفكرة القياس وبأخذهم عن قبائل مختلفة وافتراض وحدة اللغة لدى هذه القبائل جميعًا دون النظر إلى اختلاف لهجاتهم. لقد عرف النحاة النحو بأنه علم قياس اللغة ومن ثم طفقوا يحكمون قواعده فيما يسمعون من أفواه العرب، حتى رأينا الأبواب تبوب فى الكتب المختلفة لمعرفة أغلاط العرب. تجد ذلك فى الخصائص وفى المزهر وفى الضرائر. وجعلوا من أغلاط العرب همزهم مصائب؛ قالوا وهو غلط منهم. وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة فكما همزوا صحائف همزوا أيضًا مصائب، وليست ياء مصيبة بزائدة كياء صحيفة، لأنها عين عن واو وهى العين الأصلية وأصلها مُصْوِبَة وجعلوا من أغلاطهم رثأت بدل رثيت ولبأت بدل لبيت وقول ذى الرمة "والجيد من أدمانة عتود" بدل "أدماء".

وكان الفراء يجيز كسر النون فى شتان تشبيها بسيان. قال ابن خالويه[1] فإن قيل الفراء ثقة ولعله سمعه، فالجواب: إن كان الفراء قاله قياسًا فقد أخطأ القياس، وإن سمعه من أعرابى فالغلط من ذلك الأعرابى؛ لأنه خالف سائر العرب وأتى بلغة غير مرغوب عنها[2].

فما الفيصل الذى يقضى لتعبير ما بأنه صواب ويقضى على تعبير آخر بأنه خطأ؟ أو من حق النحوى غير الفصيح أن يغلط البدوى الفصيح؟ هاتان مسألتان نجيب عنهما فيما يلى محاولين أن نبرز ما لمنهج النحاة وما عليه مما يتصل بفكرة الصواب والخطأ. اللغة كما قلنا جهاز عرفى أوجدها المجتمع لقضاء حاجاته، وهى بكونها أداة المجتمع وملكه لابد لها أن تكون خاضعة للاعتبارات الاجتماعية أولاً وأخيرًا شأنها فى ذلك شأن النظم الاجتماعية الأخرى. ولابد أن نسلم بجوار خطأ

---

(١) رواية المزهر عن شرح الفصيح لابن خالويه.

(٢) يقصد فيها.

صاحب السليقة فى لغة ما؛ ومن هنا حاولنا التدليل على أن للحن أصلاً جاهليًا، وقبلنا القول بوجود أغلاط عند العرب، وأوردنا بعضها عند الكلام عن الاستشهاد فى النحو وبعضًا آخر منذ قليل. ولقد اعترف النحاة بمبدأين اثنين فى أخذ اللغة أولهما السماع والآخر القياس ولقد أوضحنا أن القياس إن جاز لنا أن نعترف بفائدته فى حياة اللغة وفى استخدامها عمليًا فلا يمكن قبوله كفكرة منهجية فى بحوث اللغة؛ لأن هذا القياس فردى يتعلق بالفرد الذى يجريه وليس اجتماعيًا يتصل بالمجتمع فى عمومه. ومن هنا يصبح السماع ذا أهمية قصوى لمناهج البحث فى اللغة.

فما سمع عن العرب جاز فى بعضه أن يكون غلطًا ولكن جمهرته لغة العرب التى عنهم أخذت وصحت. فما الفيصل الذى يجعلنا نحكم على هذا البعض القليل بالغلط؟ إذا نظرنا فى الأمثلة التى أوردناها فوق هذا الكلام لمحنا اختلاف أسس هذا الحكم؛ فعند الكلام عن المثال الأول (همز مصائب) نجد الأمور الآتية:

١ ـ أن الذين حكموا بالغلط لم يذكروا من سمع منه هذا الغلط وهل كان واحدًا أو جماعة.

٢ ـ أن هناك معايير وضعها النحاة ذات شقين:

(أ) أن بعض حروف الكلمة أصول وبعضها زوائد.

(ب) أن الهمز يبدل من الحرف الزائد لا من الحرف الأصلى.

٣ ـ أن النطق الفصيح إذا عارض هذه المعايير فهو غلط وإن عضده السماع الكثير ومثل ذلك يقال فى رثأت ولبأت.

وعند الكلام عن قول ذى الرمة "والجيد من أدمانة عتود" نجد ذا الرمة شاعرًا عربيًا فصيحًا ذا سليقة ويصح الاستشهاد عندهم بشعره، ثم هم يحكمون عليه

بالغلط عندما يخالف قياسهم. وقد رأينا الكثير من أمثال هذا يحدث بين الفرزدق وابن أبى إسحق.

أما عند الكلام عن كسر الفراء نون شتان فنجد أساس رفض ذلك أن الأعرابى الذى ربما جاء بذلك مخطئ لأنه خالف سائر العرب.

وليس يصح من الناحية المنهجية أن تطرح السماع جانبًا لتحكم أقيسة وضعتها أنت، وليس يصح كذلك أن تستشهد ببعض ما يقوله شاعر ثم ترفض له نطقًا معينًا لأنه خالف معاييرك. ولكن رفض تعبير ما لأنه خالف ما سمع عن العرب رفض مقبول يرضى عنه أصحاب المناهج الحديثة تمام الرضى. فالفيصل فى الصواب والخطأ هو السماع، أو بعبارة أخرى هو المجتمع الذى يملك اللغة ويتطور بها من عصر إلى عصر. وبهذا يصبح تحكيم النحاة قواعدهم وأصولهم فيما سمع عن العرب خطأ منهجيًا فى جملته وتفصيله.

وليس من حق النحوى غير الفصيح أن يخطئ الأعرابى الفصيح إلا إذا وجد السماع ضده.

ذلك تقويم لمنهج النحاة لا لقيمة عملهم وهو طعن فى أصول المنهج لا فى النحاة أنفسهم، وأن الناظر فى النحو العربى على الصورة التى دونه بها سيبويه ليجد صرحًا عاليًا من الفكر يعجب المرء أن يتم بناؤه فى حقبة يسيرة مع شدة الحاجة إلى الأدوات؛ وأولى هذه الأدوات المنهج السليم.

مصطلح الرصف فى الخطاب النحوى

يبدو أن النحاة لم يستعملوا مصطلح الرصف الذى يشير فى الغالب إلى صورة بناء السياق سواء فى حدود الجملة أو ما فوقها، إلا ما نراه فى بعض أعمال المتأخرين كرصف المبانى للمالقى. أما النقاد فقد كان مما أثر عنهم منذ البداية عبارة "حسن الرصف". ذلك بأن عمل النحاة كان أكثر ميلاً إلى التفكيك منه إلى التركيب؛ فالهم الأول للنحوى أن يعرب الجملة كلمة كلمة، وأن يعنى بوظائف الكلم فى إطار الجملة المفردة، ثم لا يتعدى الجملة إلا بعطفها أو بعطف عليها أو استدراك منها أو تفسير لها أو بجعلها جوابًا لجملة ذات جواب كالشرط والقسم إلخ. هذا وقد اتجه نقاد الأدب فى أغلب عملهم إلى النص فى جملته وبخاصة إلى الجانب الأسلوبى غير التقعيدى فى هذا النص. ومن هنا كان عليهم أن يستعملوا مصطلحات تتناسب مع اهتمامهم بالسياق المتصل، فجاءوا بمصطلحات تختلف عن مصطلحات النحاة منها النظم والتأليف والسبك والرصف والترتيب والنسج آخذين ذلك من أوجه الشبه بين النص وبين القلائد والمعادن والأبنية والملابس، وهى أمور يبدو فى تكوينها وخلقها ما يشبه بناء النص، ومن ثم كانوا يشبهون النص وما ينسبونه إلى النص بما فى بنيتها من الإتقان والجمال.

يقول القاضى الجرجانى فى الوساطة بين المتنبى وخصومه (ص ٣١٢): "وأقل الناس حظًا فى هذه الصناعة من اقتصر فى اختياره ونفيه (يقصد منشئ النص) وفى

استجادته واستسقاطه (يقصد مستقبل النص) على سلامة الوزن وإقامة الإعراب وأداء اللغة، ثم كان همه وبغيته أن يـجد لفظًا مرموقًا وكلامًا مزوقًا فدحشى تـجنيسا وترصيعًا وشحن مطابقة وبديعًا أو معنى غامضًا قد تعمق فيه مستخرجه وتغلغل إليه مستنبطه، ثم لا يعبأ باختلاف الترتيب واضطراب النظم وسوء التأليف وهلهلة النسج، ولا يقابل بين الألفاظ ومعانيها ولا يستبر ما بينهما من نسب ولا يمتحن ما يجمعهما من سبب ولا يرى اللفظ إلا ما أدى إليه المعنى ولا الكلام إلا ما صور له الغرض ولا الحسن إلا ما أفاده البديع، ولا الرونق إلا ما كساه التصنيع".

وإذا كان لنا أن نستعمل مصطلح "الرصف" فى الكلام عن تركيب المفردات فإن علينا أن ننظر فى طبيعة الجملة لنرى كيف نحدد معنى الرصف النحوى الذى يوجد فى نظام بناء الجملة العربية، لا على مستوى السياق المتصل كما روينا منذ قليل عن القاضى الـجرجانى. وعلى الرغم من أن المعنى الاصطلاحى لا يتوقف تمامًا على مضمون المعنى اللغوى نجد أنه من الواضح أن الرصف النحوى يتحقق من خلال أمور يتصل كلها بتأليف عناصر الـجملة مثل التضام والرتبة والربط. لقد كان "التأليف" أحد المصطلحات التى وردت فى ما نقلناه عن القاضى الـجرجانى، ومن ثم يمكن أن نعده مرادفًا للرصف، وأن نبنى كلامنا على ما ذكرنا من وسائل بناء الـجملة منذ قليل (أى التضام والرتبة والربط) وهى مصطلحات نحوية خالصة.

فالمقصود بالتضام ما يشمل أمورًا منها الافتقار والاختصاص والوصل والذكر والتلازم والمناسبة المعجمية والذهنية والتنافى إلخ. والـمعروف أن الافتقار يكون على مستوى اللفظ والوظيفة معًا وليس على مستوى الوظيفة فقط. فالفرق بين الموصول والمضاف مثلاً أن الموصول مفتقر إلى صلة وأن الـمضاف لايعد مفتقرًا للمضاف إليه؛ لأنه يتطلبه بحسب الوظيفة فقط. فيمكن للفظه أن يخرج عن نطاق

التركيب الإضافى إلى وظائف أخرى كالابتداء والفاعلية والمفعولية إلخ: ومن هنا توصف العلاقة بين المتضايفين بالتلازم لا بالافتقار كما سنرى بعد قليل. ومعانى الألفاظ المفتقرة وظيفية لا معجمية، فوظيفة الباء بين حروف الجر مثلاً هى الواسطة والتعدية والتعويض والإلصاق إلخ ويكون كل واحد منها بحسب السياق. وهذه المعانى الوظيفية لا تذكرها المعاجم، وإنما تذكرها كتب الوظائف النحوية كالمغنى لابن هشام والجنى الدانى للمرادى ورصف المبانى (لاحظ كلمة رصف) للمالقى، أو تذكرها المتون أثناء عرضها لمسائل النحو. ومن خصائص الألفاظ المفتقرة إلى ألفاظ أخرى ألا تستقل بالفهم وألا يوقف عليها فى الكلام إلا إذا قصد لفظها أو دل المقام أو السياق على ضميمتها، كما فى قول الشاعر:

نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا

أى نحن الذين يتحدونك، (بدليل قوله فاجمع ثم وجه) أو قوله:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد

ومن صور التضام أيضًا الاختصاص، وهو أن يكون هناك عدد من الألفاظ ذات الوظيفة المشتركة فيما بينها ولكن أداء كل من هذه الألفاظ لتلك الوظيفة مرتبط بمدخول بعينه. فأدوات النفى مثلاً متعددة منها ما و لا و لم و لما ونحوها، ولكن لا ينفى الجنس منها غير "لا" ولا يدخل على المضارع فيجزمه ويحول معناه إلى المضى إلا لم ولما. والمعروف أنك إذا أردت نفى أمرين أحدهما مستقل عن الآخر قلت: (ما.... وما....) كما فى قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ (النساء: ١٥٧)، إذ إن دعوى الصلب غير مرتبطة بدعوى القتل. أما إذا كان الأمران مترابطين فإن النفى يكون بواسطة (ما.... ولا....) نحو قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ (يونس: ١٦) فالدراية مرتبطة بالتلاوة. وهناك سبب آخر يدعو إلى استعمال "لا" دون "ما" فى هذه الآية وهو أن

استعمال "ما" يوهم بمعنى التعجب إذ تئول العبارة إلى "وما أدراكم به". لذلك كانت "لا" ضرورية هنا نحوًا وأسلوبًا.

والوصل من صور التضام. وهو قد يكون بين المتلازمين وقد يكون بين غيرهما. فإذا كان بين المتلازمين فإما أن يكون الوصل بأجنبى عنهما أو بغير أجنبى. ثم إن المتلازمين قد يكونان طرفى افتقار كالحرف ومدخوله والموصول وصلته، وقد يكونان دون ذلك كالمتضايفين وكالتابع ومتبوعة واسم الإشارة والمشار إليه والمفسر والمفسر والجواب وما أجاب عنه وهلم جرا. ولعل أوضح قواعد الوصل النحوى أنه لا يفصل بين المتلازمين بأجنبى عنهما. أما الفصل بغير أجنبى فهو اختيار أسلوبى شائع كالفصل بالفاعل بين المفعول وصفته فى قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا ﴾ (الأنعام: ١٥٨)، وقوله جل شأنه: ﴿ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَـٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَٱدْخُلُوا۟ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُوا۟ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ ﴾ (الأحزاب: ٥٣). فقد جاء الفصل أولاً بكلمة واحدة وجاء ثانيًا بجملة معترضة وضعت فى الطباعة بين قوسين.

ومن أصول التضام الذكر ويكون العدول عنه بالإضمار (والإضمار يعرف فى علم اللغة الحديث باسم المبنى العدمى أو zero morpheme كما يكون العدول عنه بالاستتار أو الحذف أو التعذر أو الثقل أو البناء أو نحو ذلك عند وجود القرينة الدالة على المعنى والتى تعين على تقدير ما يتحقق به أمن اللبس. يقول ابن مالك:

وفى جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه إذ عرف

ولو لم يستغن عن زيد لكان الجواب: "زيد دنف" بذكر زيد. وليس المراد

بالإضمار هنا وضع الضمير موضع الاسم الظاهر. فمن إضمار المفرد حذف فعل التعجب فى قوله تعالى: ﴿ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ و ﴿ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ بقرينة ذكره بعد ذلك مباشرة فى قوله جل شأنه: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ وقوله: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾، أى أن السياق دل على المحذوف فى الحالتين. وقد تضمر الأداة كالهمزة المقدرة فى ابتداء الآية رقم ١٥ من سورة محمد إذ تبدأ بقوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ على تقدير "أَمَثَلُ الجنة" على نية الاستفهام الإنكارى، فلو لم تقدر الهمزة لاستوت أحوال من فى الجنة وأحوال من فى النار. وقد يكون الإضمار أو الحذف منصبًا على جواب شرط بأكمله كما فى قوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ (يس: ٤٥ ـ ٤٦)، والتقدير: وإذا قيل لهم اتقوا أعرضوا، بدليل إلا كانوا عنها معرضين. فكل ذلك عدول عن أصل الذكر لأسباب تركيبية أو أسلوبية.

ومن صور التضام التلازم وقد سبقت الإشارة إليه، ومجا له المركبات والأبواب ذوات العلاقات الخاصة كالتبعية والإضافة ونحوهما. والمقصود بالمركبات المركب الإضافى والعددى والإسنادى والمزجى والوصفى والإتباعى وهو مثل قولك: اهلا وسهلا أو حيص بيص أو شذر مذر أو نحو ذلك. وكل عنصرين من عناصر هذه المركبات بينهما علاقة التلازم والرتبة المحفوظة بمعنى أنه لا تتحقق علاقة التلازم إلا باجتماعهما على هذا الترتيب ومن هنا تصدق عليهما أحكام الفصل بين المتلازمين.

وأخيرًا تأتى المناسبة وهى من نوعين يعد كل منهما من عناصر التضام. فأما أول النوعين فهو المناسبة المعجمية. والمعروف فى نظام المعجم أن للكلم أقسامًا يمتاز كل قسم منها عما عداه بواسطة علامات ووظائف محددة، وأن الكلام ينبنى على استعمال مفردات هذه الأقسام بوضعها فى تتابع لابد فيه من شروط صياغية

وتركيبية معينة. من هذه الشروط أن يكون بين عناصر الجملة مناسبة من حيث معناها المعجمى، ومعنى ذلك أن كل قسم من أقسام الكلم يشتمل على ألفاظ تتوزعها حقول معجمية مختلفة يضم كل منها طائفة من الألفاظ المفردة ذات الشركة فى الطابع العام للمعنى تختلف فى هذا الطابع عن كل طائفة أخرى. فإذا أخذنا مثلاً أفعالاً مثل فهم وقرأ وأدرك وعلم توقعنا لفاعل كل منها أن يكون من حقل أسماء العقلاء؛ إذ لا يستساغ أن يقال فهم الجدار ولا قرأ الحجر ولا أدرك الجماد ولا علمت الريح، لأن بين الفعل والفاعل فى كل مثال من هذه مفارقة معجمية هى التى عبر عنها البلاغيون بقولهم: "إسناد الفعل إلى غير من هو له". هذا بالنسبة للنظرية النحوية. على أن الاعتبارات الأسلوبية العملية قد تبرر أحيانًا قبول هذه المفارقة المعجمية إذا صح نقل اللفظ من معناه المعجمى الأصلى إلى معنى آخر ليس له فى المعجم، لأن هذا النقل يستند إلى علاقة بين المعنى الأصلى والمعنى الجديد وإلى قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلى. فإذا شبهنا الإنسان الغبى بالحجر بجامع الجمود فى كل ونفى الصلاحية للفعل الإيجابى عن كليهما وقامت قرينة حالية أو مقالية على أن المراد بالحجر هو ذلك الشخص فإننا نستطيع أن نقول: فهم الحجر ويتحقق التضام فى الجملة المذكورة على هذا النحو وبهذا التبرير البيانى.

أما المناسبة الذهنية فهى سبب فيما يسميه سيبويه: "المستقيم أو المحال". يقول سيبويه: "وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس" كما يقول: "وأما المحال الكذب فأن تقول: "سوف أشرب ماء البحر أمس". ومعنى هذا أن المناسبة الذهنية تحول دون التناقض وتكره تحصيل الحاصل إلا لمؤشر أسلوبى، فلا يقال: الأرض أرض والسماء سماء لعدم الفائدة. ولكن يقال: "فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله"؛ لأن المعنى فله ثواب هجرة إلى الله ورسوله، والعبرة بالقرينة التى فى سياق الحديث وهى عبارة "وإنما لكل امرئ ما نوى". بل إننا لو أردنا مع توافر القرينة أن نقصد بعبارة "الأرض أرض

والسماء سماء" أن لكل من الأرض والسماء صفات تفرق بينهما فإن العبارة تكون من المستقيم لا من المحال. وشبيه بذلك ما نسمعه من الأوروبيين من قولهم: (الشرق شرق والغرب غرب ولا يلتقيان)، فقرينة استقامة الكلام هنا هى عبارة (ولا يلتقيان). وجملة القول أن المناسبة الذهنية فى الكلام أمر ضرورى لا تتحقق الاستقامة إلا به، وهو يتنافى مع التناقض وغيره من عيوب التفكير. وذلك هو الجانب الأخير من جوانب التضام الذى هو عنصر من عناصر الرصف النحوى.

نصل عند هذه النقطة إلى عنصر آخر من عناصر الرصف وهو الرتبة. والمعروف أن الرتبة نوعان: رتبة محفوظة وأخرى غير محفوظة. فأما المحفوظة فيتعلق المعنى بحفظها، ويعد انتهاكها غريبًا فى الكلام، فإذا لم تقم قرينة على المعنى المقصود فقد يئول الأمر إلى اللبس. انظر مثلاً إلى قول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فالمعروف أن الرتبة بين المتعاطفين هنا محفوظة على المستوى العرفى، وإن رحمة الله معطوفة بالواو على السلام، ولكن العبارة فى هذا البيت قدمت حرف العطف والمعطوف على المعطوف عليه. وقد يسأل سائل عن السبب فى فهم هذا التركيب مع إهدار الرتبة، والجواب أن هناك قرينة على المعنى هو كون العبارة مأثورة ومشهورة لأن كل واحد منا يرد السلام بقوله: "عليكم السلام ورحمة الله". فشهرة التركيب هى القرينة الدالة على الرتبة الأصلية. والملحوظ أن الرتبة محفوظة بين الأدوات والحروف وبين مدخولاتها، وهى محفوظة أيضًا فى المركبات وبين كل تابع ومتبوع وكذلك بين الفعل ومرفوعه. فلو تقدم مرفوع الفعل على الفعل لتحول المرفوع إلى مبتدأ خبره جملة فعلية، والرتبة محفوظ كذلك بين الضمير ومرجعه.

أما فى الرتبة الحرة غير المحفوظة فكل واحد من طرفيها صالح أن يتقدم أو يتأخر بحسب المقاصد الأسلوبية. ومن هنا كانت الرتبة غير المحفوظة مسرحًا للتنظير البلاغى فى باب التقديم والتأخير. ولعل هذا هو المقصود بمصطلح "الترتيب" الذى ورد فى النص الذى جاء فى أول هذا الكلام مأخوذًا من كتاب الوساطة للقاضى الجرجانى، أو لعله جزء مهم من فكرة ترتيب عناصر النص فى صورته العامة التى تتجاوز النظر إلى الجملة الواحدة. فالترتيب مصطلح نقدى يقابل مصطلح الرتبة فى النحو.

والرتبة النحوية غير الرتبة المنطقية، ومن ثم قد يشتمل التركيب على رتبة نحوية صحيحة مع الترخص فى الرتبة المنطقية. أنظر إلى قوله تعالى: "ثم دنا فتدلى" تجد الرتبة النحوية قائمة بين فعلين بواسطة الفاء التى تدل على الترتيب والتعقيب، ولكنك إذا نظرت إلى رتبة الأحداث من الناحية المنطقية وجدت أن الدنو يترتب على التدلى ولا يسبقه، ولكنه ذكر قبله بسبب ما تطلبه الفاصلة. ومثله ما نجده فى قوله تعالى: "ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون"، إذ إن الترتيب المنطقى هو فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم. فجاء عكس الرتبة المنطقية لرعاية الفاصلة أيضًا. وهناك صورة أخرى من التصرف فى الرتبة لغرض أسلوبى، وتلك هى التى نراها فى قوله تعالى: "ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله" أى وابتغاؤكم من فضله بالنهار، وكذلك "فيبسطه فى السماء كيف يشاء ويجعله كسفا "أى فيبسطه فى السماء ويجعله كسفا كيف يشاء مع فهم الواو فى" ويجعله "بأنها على معنى" أو "ومثله قوله جل شأنه: "فاستجبنا له ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجة" فالحمل بيحيى لا يكون إلا بعد الإصلاح.

والرتبة النحوية غير الرتبة الكمية التى تقضى بتقديم أقصر ألفاظ الباب الواحد كالخبرين والحالين والمفعولين إلخ على اللفظ الأطول منهما، فإذا كانت لدينا جملة

اسمية ينعدد فيها الخبر وكان بعض الأخبار أطول من بعض فإن الرتبة الكمية تقضى بتقديم الخبر الأقصر وتأخير الأطول فإذا كان زيد يحسن قرض الشعر وكان فى الوقت نفسه كاتبًا فسبيلنا إلى التعبير عن هذا المعنى أن نقول: "زيد كاتب يحسن قرض الشعر" ولا نقول: "زيد يحسن قرض الشعر كاتب". غير أنه إذا دعا داع من ضرورات الترتيب أن يتم الترخص فى الرتبة الكمية فلا مانع من تقديم الأطول على الأقصر. من ذلك ما نراه فى قوله تعالى: "الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما"، إذ تقدمت الحال الطويلة (وهى جملة "ولم يجعل له عوجا") على الحال القصيرة (وهى لفظ "قيما"). والسبب فى ذلك أن لفظ "قيما" من شأنه ألا ينفصل عن تفسيره الذى جاء بعده مباشرة بقوله تعالى: "لينذر بأسا شديدا من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا ماكثين فيه أبدا وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولدا" فهذا هو تفسير للفظ "قيما"، فلو أن هذا اللفظ تقدم بمفرده لكان فى ذلك فصل بين المفسر والمفسر ولكان من الصعب إدراك العلاقة بينهما. أما إذا تقدم اللفظ وتفسيره معا فإن الأمر سيئول إلى تقديم أطول الحالين ويرتد الأمر إلى عكس ما تقضى به الرتبة الكمية. وعلى كل حال تعد هذه الرتبة الكمية على أهميتها رتبة أسلوبية جمالية أولاً ذات أثر نحوى ثانيًا.

والثالث من عناصر الرصف هو الربط. ووظيفته إحكام العلاقة بين عناصر من الجملة لا تجمع بينها علاقة التضام، أو تجمع بينها فيكون التضام والربط مجتمعين من قبيل تضافر القرائن. والربط أنواع: ربط بالإحالة وربط بالمطابقة وربط بالأداة ألخ. والإحالة إشارة الدال إلى المدلول بصورة ما من صور اللفظ. وهذه الإشارة اللفظية متنوعة ومتعددة، فمنها إعادة الذكر والضمير والإشارة والموصول وأل والوصف. مثال إعادة الذكر:

* "إنى آنست نارا لعلى آتيكم منها بقبس أو أجد على النار هدى".

* "وإن منهم لفريقا يبوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون".

* "وبالحق أنزلناه وبالحق نزل".

* "قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير". فالألف واللام فى لفظ "الملك" المذكور اولا معناها الجنس ومن ثم يفيد هذا اللفظ بعد التكرار معنى الجنسى أيضًا ولو لم تتم الأفادة والمذكورة لتعدد معنئ الملك بين الإبتاء والنزع فلم يأت الربط بالتكرار. وفى كل ذلك لا يصبح الضمير بديلاً لإعادة الذكر.

وثمة نوع من إعادة الذكر وظيفته إنعاش الذاكرة يعرف باسم التكرار، ويكون عند افتتاح الكلام بشيء طال الكلام بعده حتى أصبح تذكره يحتاج إلى شيء من إنعاش الذاكرة وهنا يلجأ المتكلم إلى تكرار مطلع الكلام ليربط به اللاحق بالسابق وذلك كما يلى:

* "ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين".

* "ولو شاء الله ما أقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد".

* "ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم".

* "الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب".

* "فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها إن كنتم صادقين".

وواضح أن إعادة الذكر هى الأصل فى الإحالة على عكس ما رآه النحاة، وينوب عنها غيرها كالضمير والإشارة إلخ.

والضمائر أنواع: منها ضمير المتكلم وضمير المخاطب وضمير الغائب. فأما المتكلم والمخاطب فلا حاجة بهما إلى مرجع؛ لأن مرجعهما الحضور نفسه. وأما ضمير الغائب فهو فى قوة الاسم الظاهر ومن ثم يصبح الاسم الظاهر مرجعًا له فى سياق الكلام. وقد بالغ النحاة فى الاعتداد بقوة الشبه بين إعادة الذكر وعود الضمير إلى مذكور سابق فى كلتا الحالتين فقالوا إن أصل الإحالة وأصل الربط أيضًا هو عود الضمير. وربما دعاهم إلى هذا القول أن الضمير قد يعود إلى متصيد غير مذكور كما فى قوله تعالى: "اعدلوا هو أقرب للتقوى" أى فالعدل أقرب للتقوى، وقوله تعالى: "ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة" أى على ظهر الأرض، وهى لم يرد لها سابق ذكر. فلما لم يذكر اسم ظاهر ليكون مرجعا للضمير فى مثل هذه الشواهد قالوا إن الضمير هو أصل الإحالة. ولعل الداعى إلى العدول عن إعادة الذكر إلى استعمال الضمير أداة للربط أن إعادة الذكر قد تؤدى إلى اللبس، ففى قوله تعالى: "ونادى نوح ابنه" لو كان التركيب (ونادى نوح ابن نوح) لكان هناك احتمالان فاسدان أحدهما أن نوحا المذكور ثانيًا غير نوح المذكور أولاً. والاحتمال الثانى أن يكون لفظ "ابن" صفة لنوح الأول منصوبا على نية قطع الصفة فيكون نوح الثانى هو أبا نوح الأول. فلما استعمل الضمير فى الربط بديلاً عن الاسم الظاهر تحققت قرينتان للدلالة على المعنى: أولاهما عود الضمير والأخرى صيغة النداء بقوله تعالى: "يا بنى اركب معنا" فأُمِن اللبس. وقد يبدأ الربط بإعادة الذكر ثم يتحول الكلام إلى الربط بعود الضمير كما فى قول الشاعر:

نفس عصام سودت عصاما وعلمته الكر والإقداما

فالضميران فى علمته وصيرته بالإضافة إلى ذكر النفس مضافة إلى عصام جعلت عصاما فى الحالتين رجلاً واحدًا.

نصل عند هذه النقطة إلى الإحالة بالإشارة. ومع أن الأصل فى الإشارة أن تفيد الحضور المادى أو العهد الذكرى نراها فى معظم أحوالها صالحة لمعاقبة ضمير الفصل للغائب. ففى قوله تعالى: "لباس التقوى ذلك خير" يمكن لضمير الغائب أن يحل محل الإشارة فيكون الخبر فى هذا الشاهد "هو خير". وفى قوله تعالى: "الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم أولئك شر مكانا وأضل سبيلا" يمكن لضمير الفصل أن يحل محل الإشارة أيضًا، والتقدير "هم شر مكانا". بل إن الإشارة والضمير قد يجتمعان فى شاهد واحد كما فى قوله جل شأنه: "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية". والمقصود بإفادة الإشارة للحضور المادى أنك قد ترى شخصًا لا تعرفه ماثلاً أمامك فتسأل عنه بقولك: "من هذا؟"، فلا يمكن فى هذه الحالة أن يحل ضمير الغائب محل الإشارة أى فتقول: "من هو؟" إلا مع افتراض وجود المرجع، كأن تفترض أن مخاطبك قد قال مثلاً: "أخيرًا وصل!" فتبنى افتراضك هذا على كلام المخاطب عند ظهور الشخص المذكور. وأما إفادة الإشارة للعهد الذكرى فذلك عند سبق كلام جرى قوله، فعند الانتهاء من قوله وإرادة استئناف كلام آخر تشير إلى الكلام السابق بقولك "هذا" أى انتهى الكلام الذى كنا نقوله، ونود أن نضيف ما يلى. وذلك كالذى نراه فى قوله تعالى: "هذا وإن للطاغين لشر مآب" إذ جاءت الإشارة لندل على ما سبق من قوله تعالى: "هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الأبواب متكئين فيها يدعون فيها بفاكهة كثيرة وشراب وعندهم قاصرات الطرف أتراب هذا ما توعدون ليوم الحساب إن هذا لرزقنا ماله من نفاد". عندئذ جاءت الإشارة إلى هذا الكلام الذى يشرح حال

الـمتقين، ثم جاء استئناف الكلام لشرح حال الطاغـين مبـدوءًا بحرف العطف على ما سبق. وواضح أنه كان يمكن العطف بـدون الإشارة بلفظ "هذا" فيكون الكلام متصلاً لا مستأنفًا أى أن اسم الإشارة "هذا" دل على إرادة الاستئناف فلا يكون للربط.

وقد تكون الإحالة بالموصول وذلك عند إرادة وصف المرجع بصفة تدل على مدح له أو ذم. وكما صحت معاقبة ضمير الغائب للإشارة تصح هذه المعاقبة أيضًا للموصول، وهذه المعاقبة هى التى دعت البلاغيين لتسمية هذه الظاهرة "الإظهار فى موطن الإضمار" يقصدون بالإظهار ذكر الموصول وبالإضمار تقدير الضمير. ومن شواهد ذلك:

* "ويوم نحشرهم جميعًا ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون" أى ثم نقول لهم.

* "وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله" أى وقعدوا.

* "وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله" أى قالوا.

* "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا" أى أجرهم.

* "أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من فى النار" أى تنقذه.

* "من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين" أى عدو لهم.

* "وأمطرنا عليهم مطرا فساء مطر المنذرين" أى فساء مطرهم.

وكما يكون المدح أو الذم باستعمال الموصول يكون أيضًا باستعمال وصف الممدوح أو المذموم بأمور يحمد بها أو يذم، فيكون ذلك من قبيل إعادة الذكر بلفظ آخر، كما فى قوله تعالى:

* "إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله" أى مسهم.

* "الذين آمنوا يقاتلون فى سبيل الله والذين كفروا يقاتلون فى سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان" أى فقاتلوهم.

* "وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثًا" أى فمالهم.

* وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا أئمة الكفر" أى فقاتلوهم.

* "قاتلوهم يعذبهم الله بأيديهم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين" أى صدوركم.

* الذى خلق سبع سموات طباقا ما ترى فى خلق الرحمن من تفاون" أى فى خلقه. وقد تكون الإحالة بأل المفيدة للتعريف، وهى إما أن تدل على الجنس المطلق مع إبهام كل فرد من أفراده نحو "الرجل أقوى من المرأة" فلا تكون رابطة وإما أن تدل على الجنس النسبى كما فى قوله تعالى: "ونهى النفس عن الهوى" أى نفسه عن هواها، وإما أن تدل على العهد الذكرى كما فى قوله تعالى: "مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح فى زجاجة الزجاجة كأنها كوكب درى" أو العهد الذهنى كما فى قوله تعالى: "النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم" أى هذا النبى، أو الحضورى فلا تكون فى هذا السياق الأخر رابطة.

وهنا نصل إلى الربط بالمطابقة وهى تكون فى مجالات خمسة هى الأفراد وفرعاه

والتكلم وفرعاه ثم التعريف والتنكير ثم التذكير والتأنيث ثم العلامة الإعرابية. فالمطابقة تقوى ارتباط أحد العنصرين بالآخر لما يقوم بينهما بالمطابقة من شبه. وأشهر مجالات المطابقة فى النحو العربى ما بين الضمير ومرجعه وما بين الصفة والموصوف (ويدخل فى نطاق ذلك المبتدأ والخبر والحال وصاحب الحال لأن الخبر وصف للمبتدأ فى المعنى ومثله الحال وصاحب الحال) فإذا قلنا: الطالبان المجتهدان ينجحان فثمة مطابقة فى التثنية والغيبة والتعريف والتذكير والعلامة الإعرابية. غير أن بعض المؤشرات الأسلوبية قد تحل محل المطابقة فى الكلام فتكون مقبولة مثل الالتفات من الإفراد إلى الجمع عند تعظيم المخاطب، ومن الخطاب إلى الغيبة، وكالتغليب الذى يسمح بجمع عنصرين مختلفين تحت صفة واحدة نحو "وكان أبواه مؤمنين" (أى مؤمنًا ومؤمنة)، أو وصف النكرة بالمعرفة بعد تخصيصها بصفة نكرة نحو "ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده" ونحو "وابعثه مقاما محمودا الذى وعدته" أو قطع الصفة عند أمس اللبس. وهذه المؤشرات كلها معروفة ومقبولة عند النحاة وإن خالفت المطابقة.

ومن وسائل الربط الأدوات الداخلة على الجمل ومثلها حروف المعانى الداخلة على المفردات وما فى حكم ذلك. فهناك أدوات تدخل على الجملة لإفادة التأكيد أو النفى أو الاستفهام أو الشرط أو النهى أو القسم أو التعجب أو الأمر باللام والمضارع. وقد تنقل الأداة من معنى إلى معنى آخر وقد تنقل المفردات إلى معانى الأدوات، وقد تتعلق الأداة بمعنيين كإفادة "لا" النفى ودخولها على اسم الجنس، وقد تتعلق الأداة بأداة أخرى كالعطف بأم بعد الهمزة مذكورة كانت أم مقدرة. وقد تصلح الأداة لنوعين من التضام كحروف العطف التى تصلح لعطف المفردات والجمل، أو تتعلق بإعراب معين كحروف الجر والنواصب والجوازم وهكذا نرى تنوع الربط بالأدوات وحروف المعانى، فيتضح لنا أثرها فى الربط وأثر الربط فى الرصف.

دعنا عند هذه النقطة نذكر مثالاً تطبيقيًا لسوء الرصف ببيت من الشعر يقول صاحبه (وأظنه المتنبى):

فأصـــبحت بعـــد خـــط بهجـــتها كـــأن قفـــرا رســـومها قلمـــا

وبإعادة رصف البيت يصبح:

فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها

فإذا تتبعنا سوء رصف البيت وجدناه بسبب ما يلى:

أولاً: من حيث التضام:

* فصل بين المضاف والمضاف إليه (بعد بهجتها) بأجنبى هو الفعل (خط).
* فصل بين الفعل الناسخ وخبره (أصبحت قفرا) بالأداة (كأن).
* فصل بين الفعل ومفعوله (خط رسومها) بعدد من الألفاظ الأجنبية.
* فصل الأداة ومدخولها (كأن قلما) بألفاظ أجنبية أيضًا.

ثانيًا: من حيث الرتبة:

* قدم خبر "كأن" عليها.
* قدم بعض خبر "كأن" (وهو لفظ رسومها) على اسمها.

ثالثًا: من حيث الربط:

* لم يعد هناك مجال للكلام فى الربط بعد فساد التضام.

ومن هنا ساء الرصف وأصبح المعنى صعب المنال.

التضام وقيود التوارد

كشف النحاة العرب عن صلات خاصة تربط بين بعض الأبواب النحوية وبعضها الآخر، وعرف ذلك منهم أحيانًا بالتصريح، كما فى قولهم: "المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة" وأحيانًا بالتلميح كإضافة لفظ فاعل إلى الفعل بقولهم: "زيد فاعل ضرب"، وكذلك "صاحب الحال" و"خبر المبتدأ" ونحو ذلك مما يشير إلى فهمهم للعلاقة الخاصة بين الفعل والفاعل وبين الحال وصاحبها إلخ. وكذلك عرف النحاة علاقة التنافى بين بعض الأبواب وبعضها الآخر، إما لأسباب معجمية كقولهم: لا يخبر بالزمان عن الجثة، وإما لأسباب وظيفية كقولهم لا يوصف الضمير ولا يضاف، ولا يدخل حرف الجر على الفعل، ولا حروف التنفيس على الأسماء، وهلم جرا.

ولقد حاولت فى كتابى: "اللغة العربية ـ معناها ومبناها" أن أكشف عن قيمة هذه الظاهرة "ظاهرة التضام" فى النحو العربى، فاتضح لى أنها واحدة من القرائن اللفظية الدالة على المعنى النحوى، شأنها فى ذلك شأن العلامة الإعرابية والمطابقة والربط بالضمير أو الحرف والرتبة والأداة والنغمة فى الكلام المنطوق. ومن هنا أعطيت هذه الظاهرة لفظها الاصطلاحى: "التضام" وقسمتها إلى ثلاثة أنواع:

أ ـ **التلازم**: لقد جعل النحاة لكل فعل فاعلاً، فإذا لم يظهر الفاعل قدروا له ضميرًا مستترًا، وجعلوا للموصول صلة هى جملة تشتمل على ضمير يعود على

الموصول، وربطوا بين المضاف والمضاف إليه حتى جعلوهما متلازمين، وجعلوا حرف الجر مفتقرا إلى مجروره وأنهما متلازمان، وفرضوا أن تدخل إنّ على اسمها فلا يفصل بينهما فاصل إلا أن يكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا لهما معنى الخبر. وكل حالة من هذه الحالات تتمثل فى تلازم طرفين أطلق النحاة عليهما لفظ "المتلازمين"، وأفضل فى بعض الحالات أن اسمى كلا من المتلازمين ضميمة" للآخر. ولقد ترتب على فهم النحاة للمتلازمين أفكار منهجية متعددة لتناول المفاهيم النحوية. من هذه الأفكار فكرة **"الحذف"**، إذ لا ينسب الحذف إلا لضميمة (أى لأحد عنصرين متلازمين). فإذا ذكر أحد ركنى الجملة دون الآخر فالذى لم يرد ذكره محذوف، وإذا لم نتبين مفعولى "علم" بعدها بسبب وجود "أن" وما دخلت عليه، فليست أن وما دخلت عليه أصليين فى هذا الموضع، وإنما جاءا ليسدا مسد مفعولى علم. وإذا لم نجد نائبًا عن الفاعل بعد المبنى للمجهول كما فى قوله تعالى: "ونفخ فى الصور" تصيدنا له مصدرًا من مادة الفعل وقلنا إنه النائب عن الفاعل، أو بعبارة أخرى: رأينا هذا المصدر مستحقًا للذكر ولكنه لم يذكر.

والفكرة الثانية المترتبة على القول بالتلازم هى فكرة **الفصل**، إذ إن من صور التلازم ما يكون من حق المتلازمين معه أن يتجاورا فى نطاق الضميمة، فإن فصل بينهما فاصل لم يكن ذلك الأمر مقبولاً إذا كان الفاصل أجنبيًا عنهما. أما إذا كان الفاصل غير أجنبى فالأمر يقبل مع تسجيل ملاحظة الفصل بوصفها رخصة لا قاعدة. فمن المقبول أن نفصل بين إن واسمها بخبرها الظرف أو الجار والمجرور (لأن الخبر ليس أجنبيًا عنهما) نحو: "إن فى الدار لزيدا"، ولكن ليس من المقبول أن نفصل بأجنبى بين حرف الجر ومجروره، وهذا هو موقف النحاة من قول الشاعر:

سراة بنى أبى بكر تسامى على كان المسومة العراب

والفكرة الثالثة المرتبطة بالتلازم هى استتار الضمير الذى لم يظهر فى حالة إسناد الفعل. وقد فرقوا بين الاستتار والحذف، فجعلوا الاستتار خاصًا بضمائر الرفع المتصلة فقط، وأطلقوا لفظ الحذف على غياب ما غاب من ضمائر الرفع المنفصلة، وضمائر النصب والجر بأنواعها والأسماء الظاهرة والأفعال والأدوات. ويلاحظ أن مفهوم الاستتار لا يعنى الانعدام. وإنما يعنى الوجود مع الاختفاء. وقد أصاب النحاة فى هذا التفريق، لأننا فى جميع حالات الاستتار الثمان يوجد الدليل على خصوص الضمير ماثلاً فى صيغة الفعل الذى أسند إلى هذا الضمير، إما من خلال المطابقة كما فى "زيد قام" أو "زيد يقوم" و"هند قامت" أو "هند تقوم" أو بدلالة حرف المضارعة نحو "أقوم" و"نقوم" وإما بتخصيص صورة الفعل بإسناد معين نحو "قم". ولكن دعاة المنهج الوصفى يودون أن يتناسوا وجود الضمير بحسب هذا المنطق السابق وأن يتكلموا بدلاً من ذلك عن السبب لا عن المسبب فيقفوا عند المطابقة وحرف المضارعة وخصوص الإسناد لا عند الضمير الذى استتر لهذه الأسباب. فمذهبهم ظاهرى، وكذلك كان ابن مضاء القرطبى.

والمفهوم الرابع المرتبط بالتلازم هو مفهوم **"الرتبة"** إذ لا نكاد نجد متلازمين فى اللغة العربية إلا بينهما رتبة إما محفوظة وإما غير محفوظة، وهذه الرتبة غير المحفوظة نفسها تحفظ عند خوف اللبس. فالرتبة محفوظة بين الفعل وفاعله، والفعل ونائب فاعله، والموصول وصلته، وبين المتضايفين، وبين الحرف ومدخوله، والتابع والمتبوع. وهى غير محفوظة بين المبتدأ والخبر بحسب الأصل، وبين الفاعل والمفعول، وبين الفعل المتعدى ومفعوله، وهلم جرا حتى ليبدو أن الرتبة من خصائص التلازم فى النحو العربى.

ومما له ارتباط بالتلازم مبدأ **"التقدير"**، على الرغم من أن التقدير فى النحو ليس مقصورًا على ما غاب من عنصرى التلازم. فقد نجد تقديرًا للعلامة الإعرابية والمحل الإعرابى وعود المعدول به إلى أصله وهلم جرا وهذا لا صلة له بمبدأ التلازم ولكن تقدير لفظ غائب من الفاظ الجملة دليل على أنه أحد عنصرين

متضامين وأن العنصر الآخر مذكور ووظيفته الدلالة على وجوب تقدير الآخر الغائب. وتمتد فكرة التقدير على كل ما سبق من الأمور، فهناك تقدير الحذف وتقدير الفصل وتقدير الاستتار وتقدير الرتبة وتقدير الإعراب إلخ. وهكذا يبدو أن مبدأ التلازم يكشف عن تجاذب عنصرين وعن سعى إلى ضم اللفق إلى لفقه، حفاظًا على المعنى النحوى أو إبانة له بالرجوع إلى الأصول الثابتة التى جردها النحاة.

ب ـ **التنافى**: وإذا كان التلازم قرينة وجودية فإن التنافى قرينة عدمية. ويرتبط هذا التنافى بفكرة أساسية هى ما يمكن أن نطلق عليها "السبك" (أى حسن توالى عناصر الجملة). فالتلازم يؤدى إلى حسن السبك، والتنافى يحول وجوده دون صحة التركيب ودون إمكان المعاقبة (أى حلول عنصر لفظى مكان عنصر آخر). فإذا كان لدينا عبارة مثل: "كتاب زيد" فإن لفظ كتاب فى هذا التركيب الإضافى لا يعاقبه (أى يحل محله) فعل ولا ضمير ولا أداة شرط ولا تنفيس ولا تحقيق إلخ، إذ يمتنع أن تحل الألفاظ المذكورة فى هذا الموضع. وإذا تخطينا الصورة إلى المعنى وأردنا الاحتفاظ بفكرة الإضافة المحضة امتنع على الوصف أيضًا أن يعاقب لفظ الكتاب. ومن هنا تصبح "قاتل زيد" ذات معنى مختلف عن معنى "كتاب زيد"؛ الأولى تشتمل على الحدث والزمن، والثنية تدل على الملكية. وكذلك تمتنع معاقبة حرف الجر للكتاب. ومعنى هذا ببساطة أن هناك تنافيًا بين كل من الفعل والضمير والأداة من جهة وبين موقع المضاف إليه من جهة أخرى، أو بعبارة أخرى: يمتنع أن يكون الفعل والضمير والأداة فى موقع المضاف، أو بعبارة ثالثة: ينبغى للمضاف أن يكون اسما أو وصفًا ويمتنع فيه ما عدا ذلك. وهذه العبارة الأخيرة هى الصيغة المفضلة فى التعبير عن القواعد النحوية. أى أن النحاة فضلوا أن ينصوا على الواجب، وندر فى كلامهم أن ينصوا على الممتنع، ربما لأن النص على الممتنع يتطلب التطويل فى صياغة القاعدة، واختصار القواعد مطلوب لذاته. فإذا قالوا إن "قد" تدخل على الماضى

والمضارع فتلك عبارة أخصر وأوقع وأسهل على الذاكرة من قولهم: يمتنع فى "قد" أن تدخل على الأمر وعلى الأسماء والضمائر والحروف كما يمتنع ورودها فى الجمل الإنشائية إلخ؛ وإذا قالوا: إن "إلا" تدخل على المستثنى فذلك أخصر من النص على عدم دخولها على ما عداه. ومع ذلك نجد فكرة التنافى فى النحو، وهى الوجه الآخر لمبدأ التلازم، تمثل قرينة دالة على المعنى النحوى، أو على الأصح وجها من أوجه قرينة التضام، مثلها مثل الأوجه الأخرى وهى: الافتقار والاختصاص والتنافى والمناسبة المعجمية.

ج - **التوارد**: المقصود بالتوارد جواز تجاور اللفظين إما على سبيل الاختصاص وإما على سبيل الاستغناء. فموقع التوارد من مخطط التضام يبدو على النحو التالى:

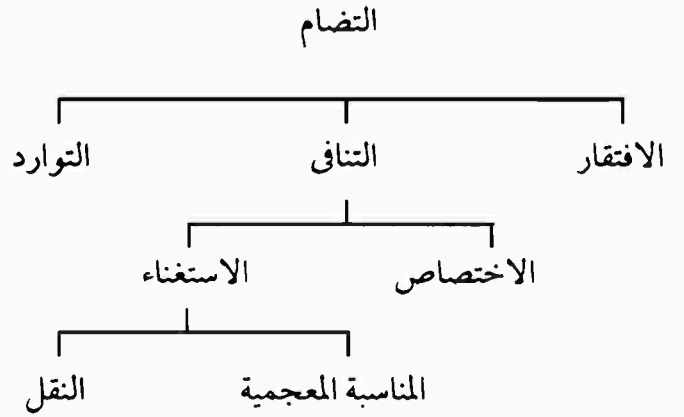

والمقصود بالاختصاص أن تتعدد احتمالات الألفاظ الدالة على معنى بذاته كحروف النفى مثلاً ولكن بعض هذه الألفاظ يختص بمدخول بعينه كاختصاص "لم" دون أخواتها بالدخول على المضارع من الأفعال، واختصاص النواسخ بالدخول على الجملة الأسمية، واختصاص بعض الأفعال اللازمة بأحد حروف الجر وسيلة للتعدية إلى مفعول به. أما من حيث المقصود بالاستغناء فهو أن اللفظ غير مفتقر ولا متناف ولا مختص، ولكنه فى هذه الحالة لا يخلو من حيث موقعه فى

السياق إما أن يكون بينه وبين ما يليه مناسبة معجمية وإما أن يكون منقولاً من معناه الأصلى إلى معنى آخر. ففى الحالة الأولى يصح أن يقال: "فهم التلميذ الدرس" ولا يصح أن يقال: فهم الماء والهواء؛ لأن الفعل "فهم" يتطلب فاعلاً يناسبه فى معناه المعجمى (أى عاقل صالح للفهم). وذلك هو المقصود بالمناسبة المعجمية، وعكسها هو المفارقة المعجمية. ومن شأن هذه المفارقة المعجمية أن تفسد المعنى كما رأينا فى "فهم الماء والهواء"، إلا إذا كانت نتيجة لما يسمى: "النقل". والمقصود بالنقل أن يتم إخراج اللفظ من موقعه فى القسم الذى ينتمى إليه من أقسام الكلم ويعامل معاملة لفظ من ألفاظ قسم آخر. يحدث هذا النقل لأداء وظيفة نحوية حينا ووظيفة بلاغية حينا آخر. فأما نحويًا فمثاله نقل "إذ" من الظرفية إلى المصدرية فى "ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا" (أى بعد أن هديتنا)، ونقل "إلا" من الاستثناء إلى الاستدراك فى: "طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى" (أى لكن تذكرة لمن يخشى). وقد أعتد النحاة بظاهرة النقل فى بابى اسم العلم والتمييز دون غيرهما. وأما فى البلاغة فحسبنا أن نقرأ تعريف المجاز إذ يقول: "نقل اللفظ من معناه الأصلى إلى معنى آخر لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى".

تلك هى قضية التوارد فى مفهومها العام الذى يضع التوارد بكافة صوره فى موضع المؤشر الأسلوبى، ومن ثم يربطه بالمفاهيم التداولية وأهمها مفهوم "سياق الموقف"، وهو مفهوم يشمل كل الظروف المحيطة بالنص ماديًا ومعنويًا. فإذا تأملنا ارتباط التوارد بالمفاهيم التداولية وحاولنا أن نطبق هذه المفاهيم على الافتقار والتنافى وجدناها لا تنطبق عليهما، وعرفنا أن التوارد هو ملاذ الإبداع فى أسلوب الخطاب، لا من خلال ما ذكرنا من شأن الاختصاص، بل من خلال ما يتمتع به التوارد من جواز إجراء النقل من جهة، ثم من خلال اتصاله بفكرة سياق

الموقف من جهة أخرى. فالنقل يعين على اختيار المبنى، والموقف يعين على إجادة المعنى.

لقد عبر البلاغيون العرب عن مفهوم الموقف بلفظ "المقام"، ولكن هذا اللفظ لا يدل على فكرة دينامية متحركة يتمتع بها ويدل عليها لفظ "سياق الموقف"، بل يدل على حال ثابتة تتغير عليها الأحداث وهى لا تتغير. لاحظ مثلاً عبارات من قبيل: مقام المدح، ومقام الرثاء إلخ، إذ يتغير الموقف بتغير الممدوح ويظل المقام ينتظر ممدوحًا آخر وموقفًا آخر. ذلك أن سياق الموقف يشتمل على كل الظروف المحيطة بالنص ماديًا ومعنويًا. فمن عناصره المتكلم والسامع (أو السامعون) والعلاقة بينهما والنص المنطوق والمناسبة التى حدث فيها النطق والأثر الذى ترتب على هذا النطق إلخ فإذا سألك سائل عن الوقت احتمل هذا السؤال عددًا من المعانى المختلفة بحسب الموقف. فإذا كان السائل عابر سبيل فالمعنى هو مجرد الاستفهام فلك أن تجيب عنه دون أن يرد على ذهنك معنى آخر، أما إذا كان السائل معك فى انتظار شخص أو حدث فإنك تفهم من السؤال معنى استبطاء وصول الشخص أو حدوث الحدث. وإذا كان هذا السائل فى زيارتك فسوف تفهم من السؤال أنه يريد الانصراف. هذا هو الفرق بين المقام وسياق الموقف. وبناء على هذا الفرق لا يصلح مصطلح "المقام" أن يسلك فى عناصر التوارد. ويمكن فى ضوء هذا الفهم أن نقول إن القاعدة النحوية التى صيغت فى ضوئها الجملة المذكورة، أى البدء بعلامة استفهام بعدها اسم مستفهم عنه هى قاعدة غير مرتبطة بسياق موقف معين (إلا أن يكون الموقف هو إعداد هذا البحث). ومن هنا كانت القاعدة منتمية إلى نحو الجملة لا إلى سياق الموقف. أى أن دخول أداة الاستفهام على اسم مستفهم عنه يعد قاعدة صادقة مهما تغير سياق الموقف. أما ما تقدم من ذكر الاستبطاء وإرادة الانصراف فإن ذلك ينتمى إلى نحو النص لا إلى نحو الجملة. بهذا نستطيع أيضًا أن نفهم الفرق

بين المناسبة المعجمية بين عناصر الجملة وقد سبق ذكرها فى الجدول الإيضاحى لعناصر التضام وبين المناسبة السياقية بين النص وسياق الموقف وهى التى يترتب عليها قبول النص كاملاً أو عدمه.

ومعنى التوارد أن يصلح لفظ ما أن يرد فى صحبة لفظ آخر لمناسبة بينهما فى المعنى؛ فإذا قلنا: "جاء الربيع" فإننا نستطيع أن نضع فى مكان "جاء" أفعالاً أخرى مثل: "حل" أو "وفد" أو "أتى" بحسب الاختيار؛ فهذه الأفعال جميعًا صالحة أن ترد مع لفظ "الربيع"، وسنجد أن توارودها مع هذا اللفظ أمر اختيار يرتبط بأسلوب المتكلم فى اختيار اللفظ المناسب لسياق الموقف. وكذلك نستطيع أن نجعل فى مكان الربيع أى اسم آخر يصح فى معناه أن يكون مناسبًا للإتيان أو الوفادة. ومعنى هذا أن الجانب الذى يتعلق بالقاعدة النحوية من هذه الجملة هو جانب التلازم بين الفعل والفاعل فلو لم يذكر أحدهما لدعت القاعدة إلى تقديره، وهذا أمر لا يترتب على سياق الموقف. وأما الجانب الخاص بالتوارد فلا يتعلق بالفعل والفاعل فى عمومها، وإنما يتعلق باللفظين "جاء" و"الربيع" بخصوصهما. وإذا كان الأمر يتعلق بالألفاظ لا بالأبواب فذلك أمر أسلوبى لا نحوى. من هنا كان التوارد قائمًا فى وسط المسافة بين النحو والأسلوب، وكان عونًا على أمن اللبس كما سنرى. ولأن التوارد مرتبط بسياق الموقف لابد أن يخضع لطائفة من القيود سواء فى حال قربه من النحو أم فى حال ارتباطه بسياق الموقف. وسنحاول فيما يلى أن نشرح المقصود بقيود التوارد.

١ ـ **لا حذف إلا بدليل**: هذا ما قاله النحاة، فإذا وجد دليل الحذف أمكن تقدير المحذوف. وفى ذلك يقول ابن مالك:

وحذف ما يعلم جائز كما ... تقول زيد بعد من عندكما

وفى جواب كيف زيد قل دنف ... فزيد استغنى عنه إذ عرف

وإنما جاز أن نكتفى بقولنا: "زيد" دون إيراد العبارة التامة: "زيد عندنا" لأننا عرفنا المحذوف (وهو "عندنا") من الدليل الذى دل عليه فى السؤال السابق على الجملة التى اشتملت عليه (وهى "من عندكما"). فحين ورد لفظ "عند" فى السؤال استغنى عنه فى الجواب، وكذلك أمكن أن نحذف لفظ "زيد" من الجملة التامة: "زيد دنف" لأن هذا اللفظ نفسه ورد فى السؤال القائل: "كيف زيد" فكان دليلاً على المحذوف. وهكذا قدم السياق لنا دليلاً أمكن أن نعتمد عليه فى حذف أحد المتواردين. ومعنى أن الدليل قيد أنه لولاه ما جاز الحذف، لأن الحذف بلا دليل يؤدى إلى اللبس.

٢ ـ الإفادة قيد للابتداء بالنكرة: من قواعد النحاة ما عبر عنه ابن مالك بقوله:

ولا يجـــوز الابـــتداء بالنكـــرة ... مـــا لم تفـــد كعـــند زيـــد نمـــرة

والمعروف أن المبتدأ هو موضوع الكلام، والنكرة غير معروفة على وجه التحديد، والمجهول لا يصلح موضوعًا للكلام، لأن الكلام عنه خلو من الفائدة. ومن ثم جعل النحاة الجملة بعد النكرة صفة لها تعين على تخصيصها والقرب بها من التعريف. ولم يجعلوها حالاً منها لأن المجهول لا حال له (أى أنه لا ينسب إلى حال معينة). والابتداء بالنكرة فى عمومه مؤد إلى اللبس لهذا السبب. ولكن ثمة أنواعًا من السياق عدها النحاة من قبيل المبتدأ والخبر لأن النكرة فى هذه الأنواع تحمل قدرًا من التخصيص يقربها من التعريف. فإذا كان القصد فى أساس الكلام هو التعميم فخير ما يناسب المبتدأ فى هذه الحالة أن يكون نكرة كما فى قوله تعالى: "وكل فى فلك يسبحون". وقد توصف النكرة فيلحقها التخصيص كما قلنا، وقد يتقدم عليها ظرف أو جار ومجرور فتكون كالفاعل لما تعلقا به، وقد تضاف إلى نكرة أخرى أو توصف بها كما فى قوله تعالى: "ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده" وقول المصلى عند إقامة الصلاة: "وابعثه مقامًا محمودًا الذى وعدته"، وقد تكون

جوابًا عن سؤال فتصبح مفيدة فى ضوء هذا السؤال مثل: "من عندك؟" فتقول: "رجل" أى رجل عندى، وهلم جرا. فقيد التوارد بين لفظ النكرة ولفظ الخبر هو الإفادة.

٣ ـ سياق الموقف قيد لتوارد الحرف مع الفعل اللازم: يقسم النحاة الفعل إلى متعد ولازم ويقولون إن اللازم يتطلب حرفًا من حروف الجر يصل به إلى مفعوله. وليس كل حرف صالحًا لفعل بعينه، فمن الأفعال ما يضام حروفًا خاصة ترد معه، ومنها ما يصلح لطائفة منها، ومنها ما يصلح لها جميعًا. وإنما يكون توارد الفعل والحرف مقيدًا بالسياق فى جميع الحالات. فإذا أخذنا الفعل "رغب" مثلاً أدركنا فارق المعنى بين اقترانه بالحرف "فى" أو "إلى" أو "عن"، مما يدل على أن كل واحد من هذه الحروف يرد مع هذا الفعل فى سياق بعينه. وإذا أخذنا الفعل "جلس" وجدناه صالحًا للتوارد مع طائفة كبيرة من الحروف كما يبدو فيما يلى: جلس منه مجلس التلميذ ـ جلس إليه يومًا كاملاً ـ جلس على كرسيه ـ جلس فى منزله ـ جلس بمنزله ـ جلس معه لساعة من الزمن ـ جلس حتى الملل ـ جلس كى يتعلم ـ جلس وقارعة الطريق ـ جلس كالسيد من عبيده ـ جلس عن تعب شديد ـ وهلم جرا. حتى الظروف تتخصص مع الأفعال فيتقيد تواردها معها. فنحن نقول: "جلس عند باب البيت" ولا نقول: "جلس حول البيت". ومغزى كل هذا أن هناك قيودًا على توارد الأفعال اللازمة مع الحروف والظروف، وأن هذه القيود ترجع فى جملتها إلى السياق.

٤ ـ الإفادة قيد على إضافة "أى" إلى المعرفة: وفى ذلك يقول ابن مالك:

ولا تضف لمفرد معرف
أيا وإن كررتها فأضف
أو ثنو الاجزا واخصصن بالمعرفة
موصولة أيا وبالعكس الصفة

وإن تكـــن شـــرطًا أو اســـتفهامًا

فمطلقـــا كمـــل بهـــا الكلامـــا

فالإفادة تتحقق بالتكرار لأن التكرار يجعل المكرر كأجزاء الشيء الواحد، فتصبح "أى" كأنها دخلت على نية التجزئة، فتقع تحت قول ابن مالك السابق: "أو تنو الاجزا"، وبذا تكون على معناها الأصلى. وإذا كانت موصولة فهى غير مضافة إلى معرفة على الحقيقة، بل هى مضافة إلى صدر جملة (إن صح هذا التعبير) أى إلى مبتدأ حذف خبره. أما إذا كانت للشرط فإن مدخولها يكون جملة الشرط كلها وليس هو المعرفة التى أضيفت إليها فحسب، وكذلك الحال فى الاستفهام. وهكذا تتحقق الإفادة فى جميع الأحوال. أما إذا لم تتحقق الإفادة على النحو السابق فإن إضافة "أى" إلى المعرفة ممتنعة. وواضح أن الإفادة هنا مرتبطة بالسياق، وارتباط القاعدة بالسياق دليل على أنها قاعدة فرعية، وأن الأصل فى "أى" أن تضاف إلى النكرة، وأن لتواردها مع المعرفة قيودًا.

٥ ـ للإخبار بالزمان عن المادة قيود: وهذا هو المعنى الذى عبر عنه ابن مالك بقوله:

ولا يكـــون اســـم زمـــان خـــبرا عـــن جـــثة وإن يفـــد فأخـــبرا

ذلك بأن كلا من الخبر والحال والنعت وصف لصاحبه فى المعنى، وأن الأصل فى كل منها أن تأتى بصيغة الوصفية (أى بصيغة اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة إلخ) وإذا كان المبتدأ يتطلب وصفًا من حيث اللفظ والمعنى كما ذكرنا فإن الزمان لا يحقق هذا المطلب للمبتدأ الحسى. ولذلك لم تكن جملة "زيد اليوم" مفيدة كإفادة "زيد عندك"، لأن "عند" ظرف مكان، والمكان حسى ينبئ عن علاقة حسية. ومن ثم تكون جملة "زيد عندك" فى قوة قولك: "زيد مجاور لك". أما الزمان فهو وعاء الأحداث وليس كالمكان وعاء للأجسام. ومن ثم رأينا الزمان

يصلح أن يكون خبرًا للمصدر كما فى قولك: "الامتحان غدا"، لأن المصدر اسم الحدث. وهذه النقطة بالذات هى مناط الإفادة التى تتحقق أحيانًا فى الإخبار بالزمان عن الجثة؛ إذ قد يكون اسم الجثة على تقدير مضاف محذوف، وهذا المضاف مصدر، فيكون الإخبار فى الحقيقة عن المصدر المقدر. فإذا قلنا: "الليلة الهلال" أو "اليوم خمر وغدا أمر" فإن التقدير: الليلة طلوع الهلال، واليوم شرب خمر وغدا حدوث أمر. ولكن هذه الإفادة لا تتحقق دائمًا، وإنما تخضع لقيود التوارد.

٦ ـ **توارد الفاء مع جواب الشرط**: ليس كل جواب شرط صالحًا للاقتران بالفاء. وليس كل جواب شرط مستغنيًا عن الفاء. دعنا أولاً نتأمل فى تركيب جملة مثل: "إن يقم زيد يقم عمرو" لنجد أننا إذا ألحقنا الفاء بالجواب هنا تغير معنى الفاء إلى العطف، وبذلك تصبح الجملة ناقصة تتطلب الجواب. وكذلك الأمر فى "إن قام زيد قام عمرو". ثم دعنا ننظر بعد ذلك إلى جملة مثل: "من جاءنى فله هدية" مع تصور حذف الفاء من الجواب، فلو حذفت الفاء هنا لتحولت جملة الجواب إلى معنى الحال، وبذلك تصبح الجملة ناقصة أيضًا تتطلب الجواب. من هنا وضع النحاة "قيود توارد" للفاء نظمها بعضهم لبيان ما يستدعى دخول الفاء من الأجوبة، فقال:

اسمـــــية طلبـــــية وبجامـــــد ومـــا ولـــن وبقـــد وبالتنفـــيس

فأيما جملة من هذه التى وردت فى هذا البيت وقعت موقع جواب الشرط وجب اقترانها بالفاء.

٧ ـ **"حتى" لا تجر إلا آخرًا أو متصلا بالآخر**: وهذا هو تواردها مع مجرورها. فلا يقال: "قرأت الكتاب حتى لم أفهم موضوعه"، وإنما يقال: "قرأت الكتاب حتى فهمت موضوعه". فالفهم يصلح أن يكون غاية للقراءة دون عدم الفهم. وفى هذا القيد ربط بين القاعدة والسياق.

هذه أمثلة قدمتها لبيان قيود التوارد فى إطار القواعد الفرعية فى النحو. وليس هذا هو المجال الرئيسى لقيود التوارد. فالمجال الواسع لملاحظة سلوك الكلمات فى ضوء قيود التوارد هو حقل البلاغة، والبيان من بين فروعها بصفة خاصة. فالمعروف أن هذه الكلمات ذات معان أصلية أعطيت لها بأصل الوضع، يضاف إلى ذلك أن كل لغة تشتمل على حقول مختلفة من الدوال يتناسب كل حقل منها مع الد وال من حقل آخر فترد هذه مع تلك فى نطاق الجملة وتابى التوارد مع دوال حقل غيره. وقد سبقت الإشارة إلى هذه الفكرة من قبل مع بيانها بمثالين هما: فهم التلميذ الدرس" و"فهم الماء الهواء". ولعل هذه الظاهرة تكشف عن أن المعجم الذى حالت المناهج اللغوية الحديثة بينه وبين أن يكون نظامًا كما كانت الأصوات والصرف والنحو هو فى الحقيقة نظام يشتمل على أنظمة فرعية هى هذه الحقول التى يتفاعل بعضها مع بعض كما تتفاعل الأنظمة الثلاثة السابقة بعضها مع بعض(*).

فالذى يبدو لى أن الحقول الكبرى فى المعجم هى: المسميات، والأحداث، والعلاقات. وكل منها يشتمل على حقول فرعية، فالمسميات مثلاً منها حقل الأحياء والجوامد ومن الأحياء العاقل وغير العاقل ومن غير العاقل الحيوان والنبات، ومن الجوامد الصلب والسائل إلخ. وكل حقل من هذه الحقول يناسبه حقل من الأحداث دون غيره فالإنسان يتكلم ويفهم ويعمل ويقرأ وغيره من المسميات لا يستطيع ذلك ومن هنا نصل إلى حقل العلاقات وهو يقتصر على علاقتين هما: المناسبة والمفارقة، وتحت كل منهما علاقات فرعية تعبر عنها الحروف والأدوات كالسببية والاستدراك والإضراب والاستثناء إلخ. فإذا نظرنا إلى جملة مثل: "جلس زيد على الكرسى" وجدنا "جلس" تنتمى إلى حقل الأحداث، ووجدنا "زيد" و"الكرسى" ينتميان إلى حقل المسميات، ثم وجدنا أن اللزوم الذى فى "جلس" والاستعلاء الذى فى "على" من قبيل العلاقات.

(*) هذا تصحيح لفهم وضع المعجم الذى سبق فى الكلام عن منهج النحاة العرب وقد سبق.(انظر ص ٣٦)

هذا النوع السابق من العلاقات يفهم فى نطاق النحو. وهناك نوع آخر من العلاقات لا يمثل نظامًا لأنه يقوم بين المفردات المعجمية لا بين الحقول. فقد يكون بين الكلمتين علاقة الترادف أو علاقة التضاد أو التناقض أو العكس أو الكلية أو البعضية أو مجرد المغايرة إلى غير ذلك مما لا يمكن ضبطه فى عجالة مثل هذا المقال. ومن التشابك بين العلاقات النحوية والمعجمية تنشأ شبكة وثيقة الاحتباك من احتمالات التعبير ومحاذيره، بعض حلقاتها واضح المعالم، وبعضها يحتمل الترخص على نحو ما شرحنا فى كتاب: اللغة العربية ـ معناها ومبناها، وكذلك فى كتاب البيان فى روائع القرآن.

فأما من الناحية النحوية فإن كل حقل من الأحداث يناسبه حقل من المسميات، فالقول (وهو حدث) يسند إلى لفظ من حقل المسميات الناطقة (وهذا هو المقصود بقول البيانيين: إسناد اللفظ إلى من هو له). ومن هنا يصح أن يقال: "قال زيد" ولا يصح أن يقال: "قالت الصخرة" ولا "قالت المروءة". وللركوب وهو حدث أيضًا حقل يناسبه من المسميات، فلا يصح أن يقال: "ركبت السماء" ولا "ركبت البئر". ومن حق النوم أن يسند إلى من يصح منه النوم، فلا يصح أن يقال مثلاً: "نام الحرف على القلم". ولكن مشكلة التباين بين الحقول تجد حلاً لها أحيانًا فى ظاهرة "النقل" التى سبقت الإشارة إليها عند شرح الجدول الإيضاحى لقرينة التضام. وقد أشار النحاة إلى فكرة النقل فى بابى اسم العلم والتمييز، فقال ابن مالك فى اسم العلم:

ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد وادد

وقال فى باب التمييز:

واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد

والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

كما أشار إليها البيانيون فى تعريفهم للمجاز بقولهم: "نقل اللفظ من معناه الأصلى إلى معنى آخر لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى". والقصد من هذا النقل إسناد اللفظ إلى غير من هوله دون تورط فى مخالفة شروط التضام، وذلك بواسطة الانتفاع بفكرتى العلاقة والقرينة. ففى قوله تعالى: "أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى" كانت العلاقة هى المشابهة والقرينة أن الضلالة ليست سلعة فتشترى والهدى ليس ثمنًا فيدفع. والمجاز هو الذى مكن الشاعر محمود حسن إسماعيل من أن يقول:

سمعت فى شطك الجميل ما قالت الريح للنخيل

وهو الذى مكن المتنبى من أن يقول فى ملك الروم:

ويمشى به العكاز فى الدير تائبًا

وقد كان يأبى مشى أشقر أجردا

وهو الذى يبرر أن تسيل النفس كما يسيل الماء فى قوله أبى تمام:

تسيل على حد السيوف نفوسنا وليس على غير السيوف تسيل

ففى البيت الأول استعارة تبعية فى الفعل "قالت"، أو مكنية فى قرينة التبعية وقد بررتها فى الحالتين علاقة المشابهة التى اخترعها الشاعر إما بين هزيم الريح فى الأولى وإما بين الريح نفسها وبين إنسان يقول فى الحالة الثانية. وفى كلتا الحالتين امتنع اللبس من أن يتسرب إلى الفهم بسبب قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى. وهذه القرينة هى التى شرحناها منذ قليل بقولنا: من حق القول أن ينسب إلى مدلول ناطق. وسيقول البيانيون فى عبارة: "يمشى به العكاز" إنها مجاز عقلى لإسناد الفعل إلى غير من هو له لعلاقة بين العكاز والماشى الذى يحمله، ولقرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى للجملة، وهى نسبة إرادة المشى إلى العكاز الذى لا إرادة له. وسيقولون فى إسناد الفعل "تسيل" إلى النفوس إنه مجاز مرسل وإن الذى سال فى

الحقيقة هو الدم الذى يعد سببًا فى حياة النفوس، فالعلاقة هى السببية والقرينة واضحة فى ضوء ما سبق.

ولكن مجاوزة الاستعمال الحقيقى إلى الاستعمال المجازى محدودة بما جعلناه موضوعًا لهذا المقال أى بما سميناه: "قيود التوارد". فعلى الرغم من أن المتكلم أو الأديب هو الذى يخترع علاقة المشابهة، وهى علاقة ذاتية تخييلية، فهو غير كامل الحرية فى هذا المجال. ومن هنا نقرأ القصة الشهيرة عن أبى تمام حين قال:

لا تسقنى ماء الحياة بذلة بل فاسقنى بالعز كأس الحنظل

فأرسل إليه أحد نقاده بغلام يحمل قدحًا فارغًا ويقول له: سيدى يقرئك السلام ويطلب منك أن تملأ له هذا القدح من ماء الحياة. فقال أبو تمام: أبلغ سيدك أننى لن أملأ القدح حتى يأتينى بريشة من جناح الذل (يشير بذلك إلى قوله تعالى: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة"). ولو كان علم البيان معروفًا على عهد أبى تمام لكان نصيبنا الحرمان من هذا الرد الذكى، ولكن رد أبى تمام فى صورة تنبيه للسائل إلى مراجعة القاعدة البيانية التى تبرر هذا الأسلوب. أما المفارقة المعجمية التى لا تجد ما يبررها من صور النقل فتلك هى الداعية إلى رفض ما يقال من عبارات إحالة مثل: "الشمال الجنونى" أو "أعزب يحب زوجته" أو "أحمر مائل إلى الحمرة. ومن ذلك بيت حفظناه ذات يوم يقول:

إن الكسائى وأمثاله يرقون بالنحو إلى أسفل

مثل هذه المخالفات لقيود التوارد لا يمكن تبريرها ولن ينشأ للدفاع عنها علم كعلم البيان.

وحدة البنية واختلاف المقاربات

مقدمة:

تتوحد بنية نظام اللغة وتتعدد النماذج التحليلية التى يعرض الباحثون من خلالها هذا النظام. وإنما أتى تعدد هذه النماذج من قبل الأسس النظرية التى يبنى عليها هؤلاء الباحثون أعمالهم. فمنهم من ينطلق من بداية فلسفية فيرى اللغة كيانا فلسفيا، ومنهم من يبدأ من المنطق فيراها فكرا منطقيا، ومنهم من يخضعها للدين فيسخرها له، ومنهم من يراها كائنا طبيعيا ينمو ويضمحل، ومنهم من يراها مظهرا لتصورات ذهنية فلا تخضع للوصف ولا للتقعيد، وإنما يقال عنها ما يَخْضع للوصف وللتقعيد.

ويتجلى اتحاد البنية واختلاف المقاربة فى عدد من الأمثلة التى منها ما يتصل باللغات الأوربية التى أخذت نموذج درسها عن ما وضعه نحاة اللاتينية، ثم تحولوا عن هذا النموذج اللاتينى إلى نماذج أخرى تخضع لتطور الدراسات اللغوية الحديثة. وإذا نظرنا إلى النماذج المختلفة التى بناها اللغويون للغة الإنجليزية فى الوقت الحاضر وجدنا عددا من هذه النماذج يسود جنبا إلى جنب فى أوساط اللغويين الأمريكيين وإن خضع مجموع النماذج على اختلافها للفكرة التوزيعية أو تفرع عنها. أما فى الدراسات العربية فقد اختلف النموذج الكوفى عن النموذج البصرى، وجاء هذا الاختلاف فى مجال الأصول كما جاء فى مجال الفروع. فلقد اختلفت المدرستان البصرية والكوفية حول عدد من الأصول مثل: "القليل لا يعتد

به" و"الأصل فى حروف الجر ألا تعمل مع الحذف" و"لا يجوز إضافة الشىء إلى نفسه" و"عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال" و"الحمل على الجوار كثير فى كلامهم"... الخ. ومن شاء أن يظفر بحشد من أمثلة اختلافهم حول الأصول فليلتمس ذلك فى كتب الخلاف. وأشهرها كتاب الإنصاف لابن الأنبارى، وكتب معانى الحروف والادوات مثل: مغنى اللبيب لابن هشام والجنى الدانى للمرادى ورصف المبانى للمالقى. وقد أضاف كتابى: "اللغة العربية معناها ومبناها" نموذجا آخر إلى نماذج النحو العربى سنعرض له فيما بعد بالتفصيل على قدر ما تسمح المسافة المخصصة لذلك فى هذا العرض.

ولا تستوى الحسنة ولا السيئة من بين هذه النماذج ما دامت تختلف فى مآخذها وتتباعد كبعد ما بين التأويل وظاهر النص. وإن كفاءة أى واحد من هذه النماذج إنما تنبع من قربه من الوفاء بالشروط العلمية التى تعارف عليها الباحثون مثل الموضوعات المتمثل فى الخضوع لمبدأ الحتمية وتجريد الثوابت، ثم التماسك المتمثل فى الاعتماد على التقسيم والحرص على عدم التناقض، وأخيرًا الاقتصاد المتمثل فى التقعيد والاستغناء بالأقسام عن الخوض فى المفردات. تلك هى خصائص العلم المضبوط، أو "الصناعة" كما تسمى فى تراثنا العربى. والنحو صناعة كما يقول النحاة، فلابد أن تتحقق له الموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد. وقد يؤدى اختلاف المقاربات إلى أن يتحقق له بعض الشروط المتقدمة دون بعض؛ فقد يتحقق له الأكثر دون الأقل، أو الأقل دون الأكثر، ومن هنا تختلف النماذج قربا وبعدا عن الصورة المثالية للنموذج فتتفاوت حسنا وسوءا (أى من حيث ما يسمونه elegance:) ومما يوضح التفاوت فى تحقق هذه الشروط ما نعرفه من فارق بين النحو وفقه اللغة. فالنحو صناعة لأنه يتناول ثوابت الأفكار والأقسام؛ وفقه اللغة ليس من قبيل الصناعة، لأنه يبحث فى المتغيرات ومفردات الظواهر؛ إذ يتناول علاقة اللفظ المفرد باللفظ المفرد والظاهرة المفردة بالظاهرة المفردة. كما يتناول علاقة اللفظ المفرد بالمعنى المفرد، أما المعجم فإنه من خلال الاستشهاد يتناول علاقة اللفظ المفرد بالاستعمال. ثم يعتمد فى رؤيته لأصل الوضع وأصل الاشتقاق على نظام

الأصوات ونظام الصرف، وفى رؤيته للحقول المعجمية على الإرهاص بتركيب السياق. هذه المناسبات المذكورة تجنح بالمعجم إلى أن يكون نظاما لا أن يكون مجرد رصيد من المفردات.

فإذا وضعنا هذه الحقائق نصب أعيننا علمنا أن اللغة العربية التى وصفها النحاة القدماء لابد أن تبقى عندما يتناولها المحدثون بالبحث هى البنية التى وصفوها فى الماضى بذاتها فى الوقت الحاضر دون أن تتأثر باختلاف النماذج والمقاربات بين الماضى والحاضر. وسأحاول فى الصفحات التالية أن أعرض النموذج البصرى الذى لخصه كتاب سيبويه، ثم أعرض نموذج كتاب اللغة العربية ـ معناها ومبناها ١٩٧٣، ثم أنتهى إلى عرض النموذج التحليلى مطبقا على اللغة العربية مأخوذا من كتاب Aspects لنوعام تشومسكى ١٩٦٥. وبذلك أرجو أن أضرب المثل لمحاولات إعادة وصف اللغة العربية فى ضوء علم اللغة الحديث.

النموذج البصرى:

بنى النموذج البصرى على أسس منهجية معينة يمكن تلخيصها على النحو التالى:

١- الكلمة. ومن ثم كانت هى النواة التى دارت حولها الدراسات الصرفية والمعجمية. أما فى الصرف فقد حددت صيغها واصولها وزوائدها وما يلحقها من الإجراءات المستخدمة من أجل طلب الخفة من إعلال أو إبدال أو نقل أو قلب أو حذف أو زيادة... إلخ. والمعروف أن النظام الصوتى قد أمد الصرف بكثير من الحقائق التى استعان الصرف بها فى دراسة الكلمة. وإنما وقع أختيار النحاة على الكلمة دون الصوت المفرد ودون المقطع دون المتلازمين لأن الكلمة بحكم تعريفها لفظ مفرد (بخلاف المتلازمين) يدل على معنى مفرد (بخلاف الصوت والمقطع). وهكذا يبدو أن فكرة الإفراد هى التى اعانت على بناء الجملة على الكلمات دون غيرها من وحدات التحليل. أصف إلى ذلك أنها تمثل صيغة مفردة مجردة، وانها صالحة لأن تلحق بها الزوائد، وأنها مسرح لقرينة

الإعراب التى كانت أهم ما عنى به النحاة. فالإعراب عندهم أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة. وإذا كانت أواخر الكلمات تختلف بحسب المعانى فلا شك أن الكلمة تصلح لأن ينسب إليها استقلال فى بنية اللغة لا يمكن أن ينسب مثله إلى الصوت أو المقطع. بل لا يمكن أن ينسب مثله إلى المتلازمين؛ لأن الإعراب لا ينسب إليهما معا، ومن ثم لا يصلحان معا كما رأى النحاة أن يكونا وحدة تحليلية قائمة بذاتها. ثم إن الكلمة مع ذلك يمكن تقديمها وتأخيرها كما يمكن أن تضامّ الكلمات الأخرى أو تنفصل عنها. وبذلك كله يتحقق وجودها النظرى بوصفها وحدة تحليلية.

٢- وللكلم عند البصريين أقسام ثلاثة: اسم وفعل وحرف، وأن التقسيم مبنى على أساسين أولهما اختلاف المعنى والثانى اختلاف المبنى. فأما من حيث المعنى فالاسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن والحرف ما دل على معنى فى غيره. وأما من حيث المبنى فالأمر واضح فى قول ابن مالك:

بالجـر والتنويـن والنـدا وأل ... ومسنـد للاسـم تمييز حصـل

بتـا فعـلت وأتت ويـا افعـلى ... ونـون أقبـلن فعـل ينجـلى

سواهما الحرف كهل وفى ولم ... ...

ومع التسليم بأن مثل هذا التقسيم ينبغى أن يأخذ فى اعتباره المعنى والمبنى معا على حد ما صنع النحاة البصريون يحسن أن نشير هنا إلى أن النحاة أحسنوا اختيار المبدأ ولكنهم قصروا بعض الشىء عند التطبيق؛ لأن الأسم فى تقسيمهم اشتمل على أمشاج من الكلم بينها اختلاف مهم جدا من حيث المبنى؛ إذ لا يدل كل اسم عندهم على مسمى، لأن المصدر يدل على الحدث، والوصف يدل على موصوف بالحدث، والضمير يدل على مطلق حاضر أو غائب، والظرف يدل على اقتران حدثين، وأسماء الأفعال تدل على استعمال إفصاحى إنشائى للغة. وهكذا نجد أن هناك طوائف من الأسماء لا تدل على مسميات. أضف إلى ذلك أن الحرف لا يدل على معنى فى غيره وإنما يدل على علاقة من العلاقات الرابطة لأوصال الجملة. فله

معنى وظيفى يعرف به ويساق له وينسب إليه. وحسبنا أن نعلم أن النحاة أنفسهم نسبوا المعانى إلى الحروف، وأن نقرأ قول ابن مالك:

على للآستعلا ومعنى فى وعن بعن يجاوزا عنى من قد فطن

... ... الخ

والأمر من حيث المبنى كذلك يبدى لنا بعض المفارقات. فالضمائر لا تقبل التنوين، وبعضها لا يقبل النداء، ولا تدخل عليها "أل"، وإن دخل عليها حرف الجر لم تظهر عليها علامة الجر. وكذلك الحال فى الظروف وأسماء الأفعال. ولقد عد النحاة النواسخ من بين الأفعال وهى غير متصرفة تصرفا تاما فى معظمها وبعضها يأبى علامات الأفعال. وهذا وغيره مما يمكن الاطلاع عليه فى كتاب: "اللغة العربية ـ معناها ومبناها ص ٨٢-١٣٢.

٣- حين لاحظ النحاة عدم اطراد صور الاستعمال أدركوا أن محاولة بناء القواعد على أمور غير مطردة أمر غير مفيد بل غير ممكن. فكيف يتبادر إلى ذهن من لا يعرف العربية أو أن الميم التى يسمعها فى نطق لفظ "ينبغى" مثلا أصلها النون. وأن الأستعداد لنطق الباء بعدها جعلها تأتى فى صورة الميم؟ وكيف له أن يعرف أن هذا النوع من الإرهاص بنطق الصوت التالى أدى إلى ما يشبه ذلك فى ألفاظ مثل: "ينفع" و"ينظر" و"ينقل"؟ بل كيف يتصوران الأفعال الدالةعلى الأمر مثل:

"استخرج" و"ق" و"ره" تحتاج فى فهمها إلى إجراء تحول عن أصل ما؟ بل كيف يمكن له أن يضع لفظ "دنف" فى "زيد دنف" فى مفهوم حوار واحد مع لفظ "دنف" فى جواب "كيف زيد"؟ من هنا كان لابد أن يلجأوا إلى مبدأ الطرد فى تناول مادة الدرس، وأن يجردوا الأصول وقواعد العدول.

كان ذلك هو الحل. فلقد اخترع النحاة أصل الوضع وبنوا النحو على هذا التأصيل(استصحابا أو عدولا) فالذى يقرأ باب الإدغام فى كتاب سيبويه يجده يتكلم عن الأصول والفروع، فيعد الأصول تسعة وعشرين ويجعل لها فروعا تصلح

فى قراءة القرآن، وفروعا أخرى لا تصلح لذلك. وهذه الأصول هى أصول وضع الحروف التى جودها النجاة والتمسوا معرفتها عن طريق ذوق الحرف كما يسميه الخليل؛وهذا الأصل هو الفونيم فى عرف الغربيين.

ولكل كلمة أصل وضع إما أن تستصحبه (أى تبقى على صورته) كما فى"ضرب" وإما ان يعدل بها عنه كما فى" ق" وهى فعل أمر من (و ق ى).

وربط النجاة بين العدول عن الأصل وبين " طلب الخفة" وجعلوا تنفيذ هذا العدول يتم بواسطة إجراءات بعينها هى الإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة... الخ وربطوا بين كل إجراء من هذه وبين بيئة صوتية معينة ووضعوا القواعد الضابطة لذلك. دعنا نضرب مثلا لهذه الإجراءات وللقواعد التى تحكم كلا منها، وليكن المثال هو لفظ" لتبلونّ":

الأصل لتبلوونّ: هناك قاعدة تقول: **توالى الأمثال مكروه**. وهى تنطبق على النونات الثلاث فى أخر هذا اللفظ. فيجب حذف إحدى هذه النونات.

هناك قاعدة تقول: **حذف مالا معنى له أولى**. فإذا نظرنا إلى هذه النونات وجدنا هذه القاعدة تصدق على نون الرفع دون النون المشددة الدالة على التوكيد. وهكذا تحذف نون الرفع وتصبح الكلمة (لتبلوونّ) مع بقاء النون المشددة كما هى.

هناك قاعدة تقول: **يمتنع التقاء الساكنين**: فإذا نظرنا إلى مد الواو وسكون أول التشديد وجدنا ساكنين يلتقيان أولهما واو الفاعل والثانى أولى النونين المكونتين للتشديد فإذا اردنا حذف الواو وجدنا لها معنى هودلالتها على الفاعل. غير أننا فى الوقت نفسه نجد قاعدة أخرى تقول: **لا حذف إلا بدليل**.

فإذا التمسنا دليلا يدل على جواز حذف أحد العنصرين وجدنا قبل الواو ضمة تدل عليها فحذفنا الواو لالتقاء الساكنين. وهناك يصبح اللفظ" لتبلون" ويكون قد عدل به عن أصله.

ولكل جملة أصل وضعها كما يفهم من تعريف الجزولى للكلام بانه هو: " للفظ

المركب المفيد بالوضع" فإذا عرفنا أن الجزولى كان يقصد تعريف الجملة أدركنا أن الجملة لها صورة مجردة فى الذهن عند النحاة قد يطابقها الا ستعمال فتكون مستصحبة وقد لا يطابقها فتكون عندئذ معدولا بها عن هذه الصورة الأصلية. وتتكون الصورة الأصلية للجملة على النحو التالى:

١ـ الجملة الاسمية: مبتدأ وخبر.

٢ـ الجملة الفعلية: فعل وفاعل(أوبائب فاعل).

٣ـ الجملة الشرطية: أداة شرط ومعها شرط وجواب.

٤ـ جملة الأمر: صيغة الأمر ومعها ضمير إما متصل أو مستتر.

٥ـ جملة النهى: أداة نهى ومعها مضارع بعده ضمير متصل أومستتر.

وهكذا يصبح أصل الوضع أمرا ثابتا مشتملا على عناصر منها الإظهار والذكر والاتصال والرتبة على عكس ما يجرى على الجمل المستعملة من أضمار أو حذف أو فصل أو تقديم أو تأخير إلى غير ذلك من ظواهر العدول عن الأصل. ولولا ما جرده النجاة من أصل الوضع ما كان من الممكن لهم أن يبنوا قواعد مطردة لا يمكن تحقيقها فى الاستعمال اللغوى الحقيقى الذى يحول طلب الخفة دون اطراده. وكانت دعوى الطرد فى منهج النجاة سببا فى طعن بعضهم على ما خالف الأصول من أساليب الاستعمال، كالذى حدث بين ابن أبى اسحق الحضرمى وبين الفرزدق.

كان من الطبيعى مع افتراض العدول عن الأصل أن يكون هناك رد إلى الأصل ليكون ذلك من مبررات الطرد. فإن كان المعدول به عن الأصل حرفا سمى العدول إدغاما أو قلابا أو إخفاء... الخ. وإن كان المعدول به جملة سمى العدول إضمارا أوردا لإصل أو تقديما أو تأخيرا... الخ.

ويتم الرد إلى الأصل فى ضوء قواعد كالتى سبق ذكرها فى كلامنا عن عبارة" لتبلونّ"، وحين يتعلق الرد بالمعنى يسمى: " التأويل" أى جعل الفرع غير المطرد يئول إلى أصله.

٤ـ وكذلك جعل النجاة للقاعدة أصلاو سموه: " أصل القاعدة" ، وجعلوه صالحا لأن يعدل عنه إلى قواعد فرعية بشرط أمن اللبس. مثال ذلك أن القاعدة العامة تقول: الأصل فى المبتدأ التعريف وفى الخبر التنكير. ولكن هذه القاعدة يعدل عنها إذا أمن اللبس. يقول ابن مالك:

ولايجوز الابتدا بالنكرة ... مالم تفد كعند زيد نمرة

ولا يكون اسم زمان خبرا ... عن جثة وإن يفد فأخبرا

وهذان مثالان من عدد عظيم من حالات العدول عن القاعدة عند أمن اللبس. وهكذا إذا وقعنا على تركيب لا تنطبق عليه القاعدة الأصلية فإن امن فيه اللبس توقعنا خضوعه لقاعدة فرعية عدل بها عن أصل الوضع، وعرفنا أن مبرر الاعتراف بهذا العدول يرجع إلى وضوح المعنى وليس إلى المبنى، ومن هنا نعد الرد إلى الاصل هنا من قبيل التأويل. أما إذا كان تبرير تركيب ما راجعا إلى المبنى فإن النحاة يسمون ذلك" تخريجا" لاتاويلا. من ذلك مثلا ما دار حول قولة تعالى:" ولقد أتينا داود منا فضلا يا جبال أوبى معه والطير" . قرأ عيسى بن عمر بنصب الطير واحتج بأن الطير معطوف على محل المنادى. أما غيره من النجاة فمع اعترافهم بقراءة النصب قالو إن هناك قراءة أخرى بالرفع، وإن الطير المنصوبة لايمكن عطفها على محل المنادى لتشابه أحكام المنادى وأحكام تابعه. والمعروف أن المنادى إذا اقترن بأل فإنه لايقبل أن تسلط عليه"يا" وإنما تتوسط" أيها" بينهما. فهذا النوع من التبرير من قبيل التخريج.

٥ـ ولقد بنى النجاة نحو هم على الاعتداد بقرينة واحدة هى قرينة الإعراب واقاموا عليها نظاما متكاملا أطلقوا عليه: " العمل النحوى" أو." العوامل النحوية"

وقسموا العوامل إلى لفظية ومعنوية، كما قسموا الإعراب إلى ظاهر وتقديرى ومحلى، وأخضعوا الظاهرة كلها لأصل الوضع. فالأصل فى الإعراب أن يكون بالحركة، أما غيرها فهو فرع عليها، وعدول عن أصلها. والأصل فى الإعراب أن

يكون للأسماء، وإعراب المضارع من قبيل العدول ومن ثم احتاج إلى علة هى مشابهة اسم الفاعل. كما أن بناء الأسماء احتاج إلى علة الشبه بالحرف، لأنه عدول عن أصل إعرابها.

لقد ظهر بين النجاة من ألقى ظلال الشك على صلة الإعراب بالمعنى، زعم أن ارتباط الإعراب بالمعنى يقع فى تأصيلات النجاة. ذلك هو قطرب الذى لاحظ توسع الشعراء فى وعاية الضرائر فنسب الحركة الأعرابية إلى طلب الخفة لا إلى رعاية المعنى. غير أن ارتباط الأعراب بالمعنى يجد شواهد صحة القول به لا يَحْصَى فى الكتاب والسنة وكلام الفصحاء من العرب. ويكفى أن نورد القليل من هذه الشواهد على صواب هذه الصلة (صلة الإعراب بالمعنى).

قال تعالى: " ﴿ إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ ﴾ "

قال صلى الله علية وسلم: " إن قعر جهنم لسبعين خريفا "

قال الفرزدق:

وعض زمان يابن مروان لم يدع من المال إلاّ مسحتا أو مجلف

قالت العرب: " خرق الثوب المسمار " (برفع الثوب ونصب المسمار).

ومعنى هذا أن قطربا لم ينكر وجود الإعراب نفسه. ولو أنكره لقام القرآن الكريم المتواتر بإعرابه والشعر الذى لايستقيم وزنه إلا مع الإعراب شاهدين على خطل رأيه ووضوح باطله. ولو لم يرتبط الإعراب بالمعنى ماكان هناك فارق بين " هذا كاتب ساخر " (برفع ساخر) وبين " هذا كاتب ساخرا " (بنصب ساخرا). ومعنى هذا أن الإعراب قرينة من قرائن المعنى النحوى، لامراء. وأن الذى دعا قطربا إلى الوقوف هذا الموقف يمكن تفسيره على نحو أخر كما سنرى فيما بعد.

٦ـ ونظر النجاة إلى الزمن النحوى فرأوا أن الأزمنة ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل. وربطوا بين هذه الأزمنة وبين الصيغ الفعلية المفردة ربطا تاما، حتى لقد قالوا: "

إن الفعل يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمن بصيغته". وكأن المضى عندهم ارتبط بالبناء على الفتح وقبول ضمائر الرفع المتصلة، ومن ثم رايناهم ينسبون الزمن الماضى إلى نعم وبئس وما أفعله وهيهات بسبب تحقق البناء على الفتح فيها، وينسبونه إلى ليس لهذا ولقبولها ضمائر الرفع المتصله، وذلك على الرغم مما يبدو فى معانى هذه الكلمات من بُعد عن معنى الزمن فى أساسه، وارتباط العبارات التى هى فيها بمعنى التو واللحظة. فإذا وجدوا أن السياق ربما أدى إلى معنى زمنى غير الذ ى نسبوه إلى الصيغة ذهبوا ينسبون المعانى الزمنية إلى الأدوات، كنسبة القلب إلى" لم "، فقالوا : " لم حرف نفى وجزم وقلب"، كما نسبوا الدلالة على الاستقبال إلى" إذا" ، فقالوا : " إذا ظرف لما يستقبل من الزمان"، ونسبوا قدرًا من الدلالة على الحضور إلى" قد" . وهكذا حبسوا الدلالة الزمنية فى النحو العربى فى هذا النطاق الضيق بسبب انشغالهم بالمفردات وبناء النحو عليها دون نظر إلى أهمية العلاقات السياقية. وسنرى بعد قليل أن الزمن فى اللغة العربية أغنى بكثير مما تصوره النحاة.

نموذج كتاب اللغة العربية(١٩٧٣):

مثلى ومثل البصريين فى مسالة أقسام الكلم كمثل رجلين أرادا وصف بنية قرية وما بها من مجموعات سكنية وطرق يخترق هذه المجموعات. فأما أحد الرجلين فإنه فى مروحية تقف به ساكنة فى جو هذه القرية. وأما الأخر(أقصد شخصى المتواضع) ففضل أن يجوس خلالها ليراها عن قرب ويرى طبيعة نظامها ووظائف هذا النظام. ولقد وجد هذا الشخص الأخر أن ما رأه الأخرون هو ثلاث كتل من المبانى يحمل فى داخله تقسيما فرعيا يختلف من حيث شكله ووظيفته حتى لقد بدا التقسيم الثلاثى فى نظره مدعاة للبس. وهنا كان الحل فى نظره إعادة التقسيم على النحو التالى:

اسم ـ وصف ـ فعل ـ ضمير ـ ظرف ـ خالفة ـ أداة.

أقام البصريون تقسيمهم على أساس من عبارة بعث بها على بن أبى طالب إلى أبى الأسود الدؤلى يقول فيها: " الكلم اسم وفعل وحرف" ثم قال له: " انح هذا

النحو يا الأسود" . أما التقسيم السباعى الذى ارتضيته فقد بدأ بالاستقراء المنهجى المنبى على أسس من المعنى والمبنى والذى انتهى إلى الاستقلال عن أسس التقسيم البصرى ونتائجه. وهناك بعض مبرراته.

١ـ أن ما سماه البصريون" الاسم " يشتمل" فى الواقع على أمشاج من الكلم يختلف سلوك كل منها عن سلوك الأخر. فإذا كانت الأسماء تعرّف بأل فإن الأوصاف(اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ التفضيل والمبالغة والصفة المشبهة) لا تكسب من" أل" تعريفا، لأ ن"أل" التى معها ليست للتعريف وإنما هى موصولة والوصف صلة لها. وإذا كانت الأسماء ذات دلالة على المسمى فإن الضمائر(والمقصود بها الموصولات والإشارات وضمائر الأشخاص) تدل على مطلق غائب أو حاضر، ولا تقبل بعض العلامات الشكلية التى تقبلها الأسماء، وتقبل الانتظام فى جداول بحسب التكلم والخطات والغيبة والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث على عكس الأسماء.وهى تبدو أحيانا فى صورة مشبعة وفى أحيان أخرى فى صورة مضعفة، فإذا أضعفت اتصلت بالكلمة كما تتصل حروف الجر(كالباء واللام) بالكلمة. ومما ألحقه البصريون بالأسماء الظرف (انظر المقصود بالظرف فى الكتاب المذكور) وهو لا يدل على مسمى،(بل يدل على زمان أو مكان) ولا تتصل به " أل" ولا يقبل علامة الجر ولا التنوين والنداء، وهكذا.

٢ـ وإن ما سماه البصريون " الفعل" يبدو أيضا فى صورة مرقعة تحتاج إلى كثير من العناية والنظر. لقد اشتمل على التعجب والمدح والذم ولا دلالة لهما على الزمن. ورصدوا للفعل علامات يأباها الكثير مما عدّ وه من قبيل الأفعال؛ فقد نسبوا الفعل إما إلى التعدّى وإما إلى اللزوم وليس فى ما سبق دلالة على تعدّ أو لزوم، وهلم جرا مما قد يرى بتفصيل أتم فى كتاب: اللغة العربية- معناها ومبناها(١٩٧٣).

٣ـ لم يدرك النجاة المعنى العام الذى تندرج تحته الأدوات جميعا(وهو معنى الربط والدلالة على العلاقة)، فساقوا للحرف تعريفا لا يكفى فى حد الحرف بخاصّة

وحد الأداة بعامة، إذ قالوا:" الحرف ما دل على معنى فى غيره" دون أن يذكروا طبيعة المعنى ولا طبيعة ما سوى الحرف. ومن ثم نجد أنفسنا أمام تعريف غير جامع ولامانع. أما أنه غير جامع فلأن النواسخ (وسوف نعدّها من الأدوات) تدل على معنى فى غيرها وهو النسخ، وأما أنه غير مانع فلأن الظروف الجامدة المبنية(وهى ليسب من الأدوات) تدل على معنى فى غيرها وهو اقتران حدثين.

لهذا قام نموذج كتاب اللغة العربية- معناها ومبناها(١٩٧٣) باقتراح تقسيم جديد للكلم إلى:

اسم - ووصف - وفعل - وضمير - وظرف - وخالفة - وأداة.

أظهر النموذج نواحى الخلاف بين كل قسم من هذه الأقسام وبين الأخر على أسس من المعنى والمبنى. وهذا التقسيم السباعى جزء لا يتجزأ من نظام اللغة العربية كما يتصوره النموذج. والمعروف أن النظام تجريد صامت ساكن غير متحرك . وأن هذا الإطار الذى يرتبط به الاستعمال يقوم من الاستعمال مقام المعنوى من الحسى، أو مقام الساكن من المتحرك، أو علاقة ما بين القانون والسلوك الفردى. والمعروف أن الاستعمال اللغوى بحكم ما له من دينامية ومن خضوع للموقف الذى يحدث فيه التكلم لا يمكن ان ينطبق تمام الانطباق على أى نموذج يمكن للباحث فى اللغة أن يجرّده تجريدا. ومن هنا ينبغى لصاحب النموذج بعد إنشاء الإطار العام للنظام أن يفسّر الظواهر المتعارضة مع هذا التأطير، وهى ظواهر المؤشرات الأسلوبية والعدول عن أصل الوضع وما إلى ذلك من مواقع ورود الوصف أو الفعل أو الظرف، وأن الوصف قد يردمورد الاسم، وان الفعل قد يرد مورد العلم. من هنا وجدت من الضرورى أن أشير إلى ظاهرة النقل التى اعترف البصريون بها فى موقعين أحد هما فى باب اسم العلم (ومنه منقول كفضل وأسد) والثانى فى بات التميز (والفاعل المعنى كطب نفسا تفد) وتوقفوا دون الكشف عن انتشارها فى النحو العربى طولا وعرضا، وفى البلاغة العربية أيضا كما فى المجاز والاستعارة، وفى استعمالات أخرى كنقل العام إلى الخاص والعكس ومن الكلى إلى الجزئى والعكس ومن اللغوى إلى الاصطلاحى وهلم جرا.

أما ما أضافه نموذج كتاب" اللغة العربية- معناها ومبناها" إلى ما تقدّم فهو أنه كشف عن نقل اللفظ من القسم الذى ينتمى أليه من افسام الكلم إلى قسم أخر ليدل بعد الانتقال على معنى غير الذى كان له من قبل. ولم يكن هذا النقل خاصا للمفردات دون تراكيب الجمل من معناه الأصلى إلى معنى أخر مادامت هناك قرينة تدل على المعنى الجديد للجملة كما يكون الأمر مع المفرد. مثال نقل المفرد فى قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ فالمعروف أن " إذ" من حيث تقسيم الكلم ،ظرف لما مضى من الزمان، ولكنها هنا نقلت إلى معنى الأداة المصدرية فأصبحت بمعنى" أن". ومن ذلك أيضا أن "إلا" وهى أداة أستثناء قد نقلت إلى معنى الاستدراك فى قوله تعالى: ﴿ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ . ومن أمثلة نقل نمط تركيب جملة خبرية ولكنه نقل إلى إنشاء الدعاء.

وهناك فكرة أخرى كان لابد من أن يشتمل عليها نموذج اللغة العربية- معناها ومبناها هى فكرة تعدد المعنى(الوظيفى والمعجمى) للمبنى الواحد. ولم يكن النجاة يجهلون هذا الأمر، بدليل أنه يمثل العمود الفقرى لبعض المؤلفات النحوية مثل مغنى اللبيب لابن هشام والجنى الدانى للمرادى ورصف المبانى للمالقى، وأنها أوضح ماتكون فى المعاجم إذ لا تكاد تجد كلمة مفردة ذات معنى واحد غير متعدد. لكن النجاة لم يعطوا هذه الظاهرة حقها من العناية ولم يمنحوها ما تستحقه من الاهتمام فيما عدا إشارات لم يقصد بها التنظير كقول ابن مالك:

بعض وبينّ وابتدئ فى الأمكنة بمن وقد تأتى لبدء الأزمنة

وزيد فى نفى وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر

فقد عد لحرف"من" عددا من المعانى التى تتوقف دلالتها على كل منها على القرينة.أما مفردات المعجم فحسبنا أن نذكر ما يمكن أن يدل عليه لفظ مثل "ضرب" من المعابى التى يتوقف إدراكها على سياق النص، مثل: ضرب زيد عمرا

ـ ضرب الله مثلاـ ضرب له موعدا ـ ضرب له قبةـ ضرب عليه ضريبة ـ ضرب فى الأرض ـ ضرب عددا فى عدد أخر ـ ضرب أخماسا فى أسداس، وغير ذلك من الأمثلة. وأرجو أن يكون الفرق بين ما أقصده بالمعنى الوظيفى والمعنى المعجمى واضحا من خلال ما قدمته من أمثلة.

فى رأى هذا النموذج أن اصل الاشتقاق ليس المصدر كما قال البصريون ولا الفعل الماضى المجرد كما قال الكوفيون بل هو الأصول الثلاثة التى تستعمل فى مداخل المعاجم ومن شانها ان تكون مفرقة لا متصلة حتى لا يفهم من اتصالها أن المقصود بها لفظ مكوّن منها. وأعجب لعبقرى مثل الخليل ابن احمد أذ نراه وهو أبو المعجميين يجعل الحروف المفرّقة اصلا لمفردات معجمه ثم نراه وهو وأس البصريين يقول إن اصل الاشتقاق هو المصدر. ولو أن الذين جردوا أصل الاشتقاق اعترفوا بان الأصل هو هذه الحروف الثلاثة(وقد سلموا بانها ترمز لفاء الكلمة وعينها ولا مها)

لكانوا اصدق مع أنفسهم؛ لأ ن كل التحليلات الصرفية بقوم على افتراض أن هذه الحروف الثلاثة هى أصول الاشتقاق. وحسبنا أن نتأمل المقصود بمصطلحاتهم مثل: المجرد والمزيد والصحيح السالم والمهموز والمثال والناقص واللفيف وفى اعترافهم بأن التثنية والتصغير تردّ الأشياء إلى أصولها. بل إن الأصول الثلاثة يعتدّ بها حتى فى مجالات تقع خارج نطاق الصرف كقواعد الإملاء مثلا إذ تفرق بين الألف اليائية والواوية فى الكتابة وهلم جرا.

والنحو شبكة من العلاقات السياقية التى تقوم كل علاقة منها عند وضوحها فى السياق مقام القرينة المعنوية التى تتأخى مع القرينة اللفظية فى إيضاح المعنى. هذه القرائن المعنوية هى: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة، ولكل منها صور علا ئقية متعدّدة. فأما تعدد صور الإسناد فتتضح من تباين العْلاقات بين عناصر تركيب الجملة الاسمية والجملة الفعلية والجملة الوصفية. ولعل عبارة" الجملة الوصفية" بحاجة إلى شئ من الإيضاح، فالمعروف أن من شان الاسم أن

يكون مسندا إليه ومن شأن الفعل أن مسند ا، أما الوصف فقد يكون دالا على الأمرين فى موقع بعينه كما فى قولك: جاء الحسن وجهه. فالحسن مسند إليه بالنسبة إلى" جاء" وهو فى الوقت ذاته مسند بالنسبة إلى " وجهه" فالجملة فى هذه الحالة الأخيرة جملة وصفية. والجملة وصفية أيضا فى" أقائم زيد" ؟

وأما تعدد صور قرينة التخصيص فتبدو فى امور منها التعدية وهى قرينة المفعول به والغائية وهى قرينة المفعول لأجله والمعية قرينة المفعول معه والظرفية قرينة المفعول فيه والتأكيد(قرينة استبعاد قصد المجاز) عن المفعول المطلق غير المشارك للفعل فى الاشتقاق. والملابسة قرينة الحال والإخراج قرينة الاستثناء والتفسير قرينة التمييز.

أما النسبة فهى قرينة الإضافة، وهى المعانى التى تستفاد من حروف الجر وقد يربو عددها على الثلاثين فى كتب النحو، وتكون الإضافة على معنى أى حرف منها وليس على معنى اللام ومن وفى دون غيرها كما قال ابن مالك:

والثانى اجرروانومن أوفى إذا لم يصلح الاذاك واللام خذا

لما سوى ذينك ....

فقد تكون الإضافة على معنى" عن" نحو: تجا وز الحد أو معنى"على" نحو ركوب الحصان أو معنى" إلى" نحو بلوغ المدينة أو معنى"الباء" نحو ضرب العصا، وهلم جرا.

وأما التبعية فقرينة فوامها الربط بين عنصرين من عناصر الجملة تجعلهما يقفان على نفس المستوى إزاء نواة الجملة. والمقصود بالنواة العنصر الذى يفيد الحدث فى الجملة(الفعل أو الوصف أو المصدر المضاف أو المتعدى). وهذه القرينة تشمل النعت والتوكيد والنسق والبدل والبيان، ولا ترتبط بإعراب معيّن وإن ارتبطت بالمطابقة فى الإعراب.

بقيت قرينة المخالفة، وهى تدل على معنى إنشائى كان يمكن أن يخضع لقاعدة

من قواعد الإسناد الخبرى ولكنه حين لم يقصد به الإسناد الخبرى أدت مخالفة المعنى الإنشائى للمعنى الخبرى إلى مخالفة فى الإعراب ينسب الممعنى الإنشائى بحسبها إلى المخالفة. قارن مايلى ولاحظ أثر المخالفة:

جملة ذات إسناد:	عبارة غير إسنادية:
ماأحسن زيد (برفع زيد على الفاعلية)	ماأحسن زيدا نصب على معنى التعجب
نحن العرب(مبتدأ وخبر)	نحن العرب نكرم ضيفنا(اختصاص)
فصبر جميل(على تقدير مبتدأ)	صبرا جميلا(إغراء)
عليكم خطؤكم (خبر مقدم ومبتدأ)	عليكم أنفسكم (أمر وإنذار)
سقي لك ورعى(مبتدأ وخبر)	سقيا لك ورعيا(مدح ودعاء)
كم عمةٍ لك يا جرير(للآخباروالكثير)	كم عمةً(بنصب عمة للاستفهام)
العمل العمل(بالرفع مبتدأ وخبر)	العمل العمل (بالنصب إغراء)

ولقد أجهد النجاة أنفسهم فى محاولة تخريج معظم الطائفة الإنشائية من هذه الأمثلة من خلال وجوب الحذف (وهو ينتمى إلى القرائن اللفظية)، ولم يروا أن القرائن اللفظية كما يوحى اسمها عناصر مبنوية ينتمى بعضها إلى الأصوات كعلامات الإعراب وبعضها إلى مبانى الصرف كقرينة البنية. إن الفرق بين هاتين الطائفتين يكمن فى المعنى، وليتهم سبقوا اصحاب أصول الفقه إلى فكرة" مفهوم المخالفة".

وينتمى القسم الأخر من القرائن الى السياق النحوى كالربط بقسميه(الإحالة والمطانقة) والتضام والرتبة. وسنحاول فيما يلى أن نشرح طبيعة كل واحدة من هذه القرائن.

١ - القرينة الأولى هى العلامة الإعرابية، وقد سبقت الإشارة إلى موقف النحاة من الإعراب واعتدادهم به قرينة وحيدة والكلام عن غيره من القرائن حين تدعو المناسبة إلى ذلك فقط. هذا على الرغم من أن علامة الإعراب لا تظهر على المقصور ولا على المنقوص ولا على المبنى ولا على الجملة ذات المحل، ومن

شأن ذلك أن يجعل العلامة محدودة الفائدة. من هنا نشأت فكرة المعاقبة للمقصور والمنقوص وفكرة المحل الإعرابى للمبنى وللجملة الفرعية. وبدا الأمر على هذه الصورة.

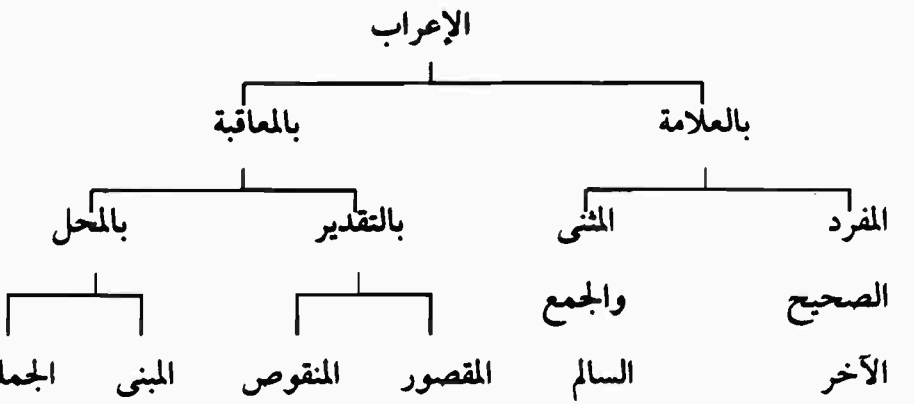

فإذا كان الإعراب يصلح قرينة لفظية (أى أنه يعتمد فى دلالته على لفظ أو علامة ما) فإنه لا يعد كذلك بالنسبة لقسط كبير من المواقع السياقية، وهى مواقع التقدير والمحل، وهما الذان يعاقبان العلامة الإعرابية (أى يحلان محلها عند غيابها).

٢- والبنية الصرفية قرينة يقدمها الصرف للدلالة على المعنى النحوى، وتبدو أهميتها فى مجال الكشف عن المعنى النحوى عندما يكون الباب النحوى مشروطا بشرط بنائى خاص، كاشتراط بناء الفعل للمفعول بالنسبة لنائب الفاعل واشتراط الجمود للتمييز والمصدرية للمفعول المطلق، وكدلالة "انفعل" من الناحية الصرفية على المطاوعة ومن الناحية النحوية على اللزوم. فهى فى الحالة الأولى قرينة بنية وفى الثانية قرينة علاقة نحوية من نوع قرينة التخصيص، وهلم جرا. فهنا تكون البنية وهى صرفية قرينة على المعنى النحوى.

٣- والربط (اى إيجاد التماسك بين عناصر السياق) قرينة نحوية أيضًا، وهو يتم بإحدى طريقتين:

أ ـ بالإحالة وهى تكون بطرق متعددة ذكر النحاة بعضها ولم يذكروا البعض الآخر. فقد ذكروا من وسائل الإحالة تكرار اللفظ وتكرار المعنى وعود الضمير والإضمار و"أل" المتصلة بلفظ سبق ذكره الخ. ولكنهم لم يذكروا الربط بالموصولات (من وما وأى) نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ، وقولة تعالى: ﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴿٢٢﴾ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ وقال تعالى ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ .

ولم يذكر وانعت المرجع بلفظ من الفاظ المدح أو الذم، كما فى قوله تعالى: وجل شأنه: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمُنكَرَ ﴾ أى فى وجوههم وقوله جل شأنه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ أى رأيتهم وقوله تبارك اسمه: ﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾ أى فقاتلوهم. وقوله تعالى: ﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾ أى صدوركم. ولم يذكروا من وسائل الربط تكرار أول النص إذا طالت الشقة بين الرابط وبين المرجع كما فى قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.

ب ـ الطريقة الأخرى للربط هى المطابقة، ولها خمسة مجالات:

الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)

العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

النوع (التذكير والتأنيث)
التعيين (التعريف والتنكير)
الإعراب (وقد سبق القول فيه).

وواضع أن الربط لا يعتمد على مبنى واحد كالذى مر بالنسبة للإعراب والبنية، وإنما يتطلب عنصرين أو أكثر ليحكم الرابطة بين هذه العناصر فى السياق فيصبح السياق سهل الفهم.

٤- والرتبة بين عنصرين من عناصر النظام إما محفوظة لا تتخلف فى الاستعمال، فيعرف بها المعنى النحوى، وإما غير محفوظة بمعنى أن الأصل فى نظام اللغة أن تكون مراعاتها أحيانا وسيلة لصحة التركيب كما تكون حريتها وسيلة لإبداع مؤشرات أسلوبية. أى أنها كما تكون شرط صحة تكون وسيلة لإبداع الجمال. من هنا وجدنا التقديم والتأخير يمثل بابا مهما من أبواب البلاغة.

٥- والمقصود بالتضام أن يكون أحد عنصرين من عناصر اللغة طالبا لعنصر آخر أو قابلا لصحبته أو رافضا لها؛ من هنا نشأت المصطلحات الثلاثة: التلازم والتوارد والتنافى. فالمقصود بالتلازم افتقار اللفظ إلى لفظ آخر يلازمه فلا يرد بدونه كافتقار حرف الجر إلى مجرور والموصول إلى صلة له، ويشمل ذلك أيضا ما يعرف بالاختصاص كاختصاص "لم" بنفى المضارع. والمقصود بالتنافى عكس ذلك كعدم جواز الإخبار بالزمان عما يفيد دلالة على شىء مادى إلا عند أمن اللبس أما التوارد فإن المقصود به المناسبة المعجمية بين عناصر سياق الجملة. فلا تقبل عبارة مثل: "السماء تحتنا" لأن التوارد يلخص العلاقة بين نظام النحو وبين الحقول المعجمية، كما أن بعض الكلمات يحدد لها الاستعمال مدخولا معينا بحسب العرف لا بحسب القاعدة، فليس فى قواعد اللغة مثلا ما يحول دون إضافة لفظ"جلالة" إلى أى مضاف إليه ذى جلالة، ولكن العرف حدد المضاف إلية بلفظ"الملك" فيقال: "جلالة الملك كما أن العرف حدد بعض المركبات الإضافية والوصفية مثل: حنان الأم ـ الأم الوؤوم ـ العالم العلامة. ولكلمة" صاحب" عدد محدود من صور الإضافة مثل: صاحب الجلالة ـ

صاحب السمو ـ صاحب المعالى ـ صاحب الفخامة ـ صاحب السعادة صاحب الفضيلة ـ صاحب النيافة الخ.واحب أن اشير هنا إلى أن تشومسكى قد كشف عن جانب مهم فى علاقات التوارد لم يخطر من قبل على بال أطلق عليه مصطلح:" قيود التوارد" **selective restriction** " وقد ربط تشومسكى بين هذا المفهوم وبين المناسبة المعحمية ولم يربطه بالصواب النحوى.

ولعل الرتبة والتضام من أوغل القرائن فى النظرية التوزيعية لأن موقع المبنى عند التوزيعيين هو مناط التوزيع وهو إنما يكون تحديده بواسطة الرتبة والتضام وما قد يعرض لهما من معاقبة substitution (أى استبدال عنصر بأخر). ويذكر للنجاة العرب أنهم كانوا على ذكر من قيمة المعاقبة وفائدتها فى الكشف عن المعنى.وكان من عباراتهم الشائعة قولهم: إن هذا العنصر يعاقب ذاك أو لا يعاقبه. فالحرف" قد" مثلا يعاقب" سوف" ولكنه لا يعاقب" إن" الساكنة النون. هذا ما يقال فى شأن الرتبة والتضام، أما الربط فإنه يلقى أكبر اهتمام ورعاية من المشتغلين بلغويات النص فى زماننا هذا تحت عنوانcoherence .

٦ـ وهناك قرينة الأداة. وكان يمكن لها أن تحتسب فرعا من قرينة البنية لأن الأداة مبنى على أى حال، لكن الأداة كما تكون قرينة على معنى مدخولها المفرد تكون قرينة معنى الجملة. وهناك نأتى مرة أخرى إلى فكرة المعاقبة لنقول مثلا إن حرف الجر" فى" لايعاقب " قد" لأ ن كلا منهما يدخل على مدخول مختلف، ويحل مواقع لا يحلها الأخر، أو بعبارة التوزيعيين: يختلف توزيعيا عن صاحبه. وهناك جمل فى العربية تتعين لها أدوات خاصة بها لتكون الأداة قرينة الحملة. وإنه ليبدو أن اختصاص الجملة بالأداة وكون الأداة قرينة على معنى الجملة هو الأغلب الأعم فى العربية؛ لأننا لا نكاد نجد جملة(فيما عدا الإثبات والأمر بالصيغة) تخلو من أن تتقدمها الأداة. فهناك أدوات تتقدم جملة النفى وجملة التأكيد وجملة الاستفهام والأمر باللام والنهى والعرض والتحضيض والتمنى والترجى والنداء والشرط الامتناعى والشرط الإمكانى والقسم والتعجب

الخ. وقد يحدث أن تحذف الجملة كلها حين يدل دليل عليها وتبقى الأداة وحدها نائية عن الجملة المحذوفة، وقرينة عليها بحكم ما بينهما من التضام، كما يظهر من عبارات مثل إلام؟ ـ علام؟ـ ولو! ـ وإن... الخ.

٧ـ وهناك أيضا قرينة النغمة فى الكلام المنطوق، وهى قرينة مهمة لم يقلل من أهميتها عند النحاة إلا أنهم كانوا يعرفون الفصحى فى صورتها المكتوبة الصامتة. ولكننا عندما نلجأ إلى استعمال الفصحى ونتخذها وسيلة من وسائل التعبير الشعرى أو الخطابى أو المسرحى أولسينمائى تبدو قيمة النغمة من جديد فى أجلى صورها لفهم المقصود. فقد تحذف أداة الاستفهام من الجملة المنطوقة فتقوم النغمة بالدلالة على معنى هذه الجملة المنطوقة؛ كان يقوم أحد بإخبارك بواسطة الكلام المنطوق عن تطاول أحد الأشخاص على رجل معروف بالحلم ويصل المتكلم إلى نقطة من نقاط تمام المعنى فتسأل المتكلم وأنت تعجب من حلم المخاطب الحليم: " ولم يغضب" ؟ مع حذف همزة الاستفهام من أول الجملة، أى: أولم يغضَب؟وإنما أمكن حذف الهمزة فى القرآن الكريم وظل المعنى مَع الحذف واضحا فى مواضع متعددة منها قولة تعالى على لسان موسى: " وتلك تعمة تمنها علىّ أن عبدّت بنى إسرائيل" ؟ أى أو تلك نعمة. ومثل ذلك ما فى سورة محمد(عليه الصلاة والسلام): " مثل الجنة التى وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسن وانهار من لبن لم يتغير طعمه... ... كمنهو خالد فى النار" ؟ أى أمثل الجنة كمثل من هو خالد فى النار؟ ومن ذلك أيضا قول الكميت:

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولعبا منى، وذو الشيب يلعب؟

أى أوذو الشيب يلعب؟ وقول عمر بن أبى ربيعة:

ثم قالوا تحبها؟ قلت بهرا عدد الرمل والحصى والتراب

أى أتحبها؟

٨ ـ وهناك قرينة السياق بكل ما يشتمل عليه من الأمور الأسلوبية والتداولية. وتتضح قرينة السياق فى تحديد معنى "إن" الساكنة النون من قول الشاعر:

أنا ابن أباة ألضيم من إل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

ذلك أن ماسبقت الإشارة إليه من تعدّد المعنى للمبنى الواحد يجعل للمعنى هنا ثلاثة احتمالات: النفى ـ والشرط ـ والتخفيف من إن المشدّدة. وإذا نظرنا إلى صدر البيت وجدنا الشاعر يفخر بأبائه وعشيرته، ولو قلنا إن "إن" تافية لوقعنافى التناقض بين الفخر فى صدر البيت ونفيه فى عجزه. ولو قلنا إنها شرطية لو قعنا فى هراء اشتراط صدق الدعوى التى فى صدر البيت بضرورة صدقها فى عجزه. فلم يبق لنا إلا أن نقرر أن " إن" مخففة من الثقلية (على معنى تاكيد الدعوى)، وأن المعنى هو: وإنّ مالكا كانت كرام المعادن:

* * *

كان ما تقدّم من كلام فى كل قرينة على حدة تمهيدا للفكرة الرئيسية فى هذا النموذج، وهى فكرة" تضأفر القرائن" . لقد منح النحاة العرب واحدة من هذه القرائن (وهى قرينة الإعراب) نصيبا من العناية عظيما أخمل ذكر القرائن السبع الأخرى، فبدا النحو العربى وكأنه إعراب خالص. وقامت على الإعراب فكرة(العامل النحوى) التى رأى فيها النحاة قمة نظريتهم ويرى هذا المنهج الذى بين أيدينا أنها أكبر خدعة جازت على ذكاء النحاة العرب على مر العصور؛ وأنها لا تصمد أمام القول بتضافر القرائن الذى جعله النموذج الحاضر تفسير اللوصول إلى فهم المعنى النحوى، ويصلح أن يكون عنوان للنموذج كله. إن المعنى النحوى لا يستعين بقرينة واحدة مهما كان خطرها، وإنما تتضافر القرائن المتعددة على بيان المعنى. فليس الفاعل فاعلا مثلا لأنه مرفوع فقط وإنما هو كذلك لأنه:

١ـ اسم (وهذه قرينة البنية)ولو لم يكن اسما ما صلح للفاعلية.

٢ـ مرفوع (قرينة الإعراب) ولولا الرفع ماصلح لذلك.

٣ـ تقدّمه فعل(رتبة وبنية أخرى) ولولا هما ما كان فاعلا.

٤ـ مبنى للمعلوم (بنية ثالثة) ولو كان الفعل مبنيا للمجهول ما كان المرفوع فاعلا.

٥ـ ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل، أى تحقق الحدث من خلاله(قرينة الإسناد).

ولو أن القارئ الكريم قرأ أسماء هذه القرائن الخمس بالترتيب لوجدها هى النعريف الذى وضعه النحاة للفاعل، غير أنهم لم يجعلوا عناصر التعريف قرائن على الفاعلية. واجتماع هذه القرائن على بيان معنى نحوى واحد(معنى الفاعل) هو الذى أسميه. تضافر القرائن أى تكافلها لبيان المعنى الواحد.

وواضح ان التضافر يغنى عن القول بالعامل النحو ى كما سبق أن أشرنا. واليديل الوحيد لقصر الاهتمام على الإعراب والتخلى عن تضافر القرائن هو أن نقيم لكل قرينة على حدة نظرية خاصة بها تضبط سلوكها؛ وذلك أمر يأباه الاقتصاد المنهجى فى البحث العلمى. وخير من ذلك أن نجعل القرائن حزمة واحدة فيكون بيان المعنى راجعا إلى اجتماعها وتضافرها، فلا فضل لواحدة منها على الأ خريات بحيث تستحق تنظيرا إضافيا يخمل ذكر ما عداها. وليس الخير فى الصمت عن ما يشتمل عليه النص العربى من اثر القرائن الأخريات إلا عند الضرورة القصوى كذكرهم قرينة الرتبة عند تناولهم لعبارة: "ضرب موسى عيسى" وتقدير المحذوف من قول

الشاعر:

نحن الأول فاجمع جمو ... عك وجههم إلينا

أوعدم المطابقة فى قوله:

فمن يك أضحى بالمدينة رحله ... فإنى وقيار بها لغريب

أوحذف الرابط فى قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... ...

وهلم جرا. ولكنهم لم يتصوّروا تضافر القرائن من أجل بيان المعنى،ولم يجعلوه جزءا من نموذجهم.

يتفرّع على القول بالتضافر مبدأ أخر يذهب بكل ماجاء به النحاة من طعن على العرب الفصحاء، ويرد الا عتبار للقراءات الموسومة بالشاذة وذلك هو: "مبدأ جواز الترخص فى القرينة عند امن اللبس" وهو مبدأ ربما ورد ذكره فى التراث تحت عنوان: " التوسع" أو" الضرورة" أو" التوهم " أو غير ذلك من المصطلحات التى تجتمع تحت عنوان: " الرخصة" أو" الترخص" . وقبل أن نشرح المقصود بهذا المبدأ ينبغى أن نقول إ نه مقصور على كلام الفصحاء دون غيرهم، فإذا طبقه المعاصرون منا دخل فى غمار الخطأ. بهذا يكون المقصود بالتنظير لهذا المبدأ تفسيرما خالف القاعدة النحوية من نصوص التراث وليس دعوة المعاصرين لانتهاك قواعد النحو العربى.

من أصول النحو قاعدة تقول: " الرخصة مرهونة بمحلها" أى لا يقاس عليها. ويقول أبو هلال العسكرى فى كتابه: " الفروق فى اللغة" (ص٢٦): " والتوسع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعدّاه" . والمقصود بالترخص أن تكون قرينة ماهى التى تقتضى المعنى وتحدّده، ومن هنا تصبح قرينة أخرى فائضة وتدخل فى مفهوم قول ابن مالك: " وحذف مايعلم جائز" . ونحن نظفر بالترخص ونجده واردا فى مختلف القرائن فلا تنجو منه أية واحدة منها إذا كان اللبس مأمونا مع إهمالها. ومن شواهد الترخص ما يلى:

قال تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ (الترخص واقع فى بنية ميكائيل)

﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ ﴾ (ترخص فى الرتبة"أى ناداه وهى تجرى.

﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ ﴾ (ترخص بحذف مرجع الرابط والمقصود به الأرض).

﴿ وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ ﴾ (المفروض أن يكون الجواب فى هذه الجملة للشرط، ولكن تقدم القسم فى الجملة المعطوف عليها برر هذه الرخصة).

﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ (الترخص تحذف حرف الجر" فى" وهذا ترخص فى التضام).وقوله تعالى: ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ۝ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ (أى سيناء)، وقوله: ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ ﴾ (أى على إلياس). وقوله: ﴿ السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ ﴾ (أى منفطرة). قوله﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (أى خاضعة).

﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾ (فليتربص ازواجهم).

من أراد المزيد من الشواهد القرآنية على هذه الظاهرة فليقرأ عنها فى كتابى "البيات فى روائع القرآن"

وأما فى الحديث الشريف فحسبنا أن نرى قوله صلى الله عليه وسلم: " إن قعر جهنم لسبعين خريفا" بنصب خبر إن، وقوله: " جلس إحدى عشرة نسوة من اليمن " (أى امرأة)، وقوله: " ثم أتبعه ستا من شوال" (اى ستة). وقوله صلى الله عليه وسلم: " إن مما ينبت الربيع يقتل أو يلم " ، (بحذف ـ ما ـ قبل الفعل" يقتل" .

وأما فى الشعر فلنا أن نقرأ قول امرئ القيس:

كأن ثبيرا فى عرانين وبله كبير أناس فى بجاد مزمل

بجر" مزمل" وهو نعت لمرفوع هو" كبير".

وقول الفرزدق المشهور:

وعض زمان يابن مروان لم يدع

من المال إلا مسحتـا أو مجلـف

قول الشاعر:

ألا يا نخلة فى ذات عرق عليك ورحمة الله السلامت

وقول الراجز: " الحمد لله العلى الجلل" (اى الأجل).

وقول:

لعن الإله وزوجها معهًا هند الهنود طويلـة البظر

(بتغيير رتبة الا ستثناء).

وقول الشاعر: ما أنت بالحكم الترضى حكومنه (بالجمع بين المتنافيين " أل والمضارع"). وقول امرئ القيس:

فقلـت يمـين الله أبـرح قاعـدا ولو قطعوا راسى لديك واوصالى

(اى لاابرح).

وفى كل حالة من حالات الترخص السابقة تقوم القرائن المتضافرة بوظيفة حفظ المعنى أن يتطرّق إليه اللبس، فيظل المعنى قائما وواضحا دون أن يؤدى الترخص إلى إلحاق أى ضرر بالمعنى. ومن أدلة ذلك أنه حتى فى حالة بعض الأخطاء النحوية التى يقع فيها التلاميذ والخطباء وغيرهم يظل المعنى واضحا وتظل بقية القرائن كافية لحراسة المعنى. وقد تستمع إلى المذيع يقرأ الأخبار أو يعلق على موضوع معين فيخطئ فى كلامه ولكنك مع ذلك تفهم ما يقوله. فلو كان الخطأ الذى ارتكبه بإهدار إحدى القرائن (كإهدار الإعراب مثلا) يذهب بالمعنى ما فهم كلامه أحد، ولوقع الكلام فى حدود اللبس. والذى يبدو لى أن القراءات الشاذة فى جملتها يمكن أن تفسر على أساس الترخص. وعندئذ لا تكون شاذة لأنها تبدو فى مظهر مألوف درج الكلام الفصيح على الظهور به؛ ولأن الترخص فى معظم حالاته يؤدى وظيفة

مؤشر أسلوبى هو من قبيل الإبداع، وهو من الكثرة والشيوع فى كلام العرب بحيث لا ينبغى أن يعد شذوذا، ثم لأنه مشروط فى كل حالة بأمن اللبس.ومن هنا كان يحسن للترخص ان يحتل مكانه المشروع من النظرية النحوية وألا تنقطع الأسباب بينه وبين قواعد النحو. وبخاصة أن من أصول النحاة قولهم: "الشذوذ لا ينافى الفصاحة"

أشرنا عند الكلام عن النموذج البصرى إلى أن النحاة نسبوا الزمن النحوى إلى الصيغ المفردة، فجعلوا الزمن وظيفة الصيغة وقالوا: "إن الفعل يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته". ولما كانت صيغ الفعل ثلاثا عند البصريين جعلوا الأزمنة ثلاثة، وأعانهم على ذلك اتفاق بقسيمهم للكلم مع الفهم الفلسفى لمقولة الزمان . ومن هنا جعلوا الزمن النحوى إما ماضيا أو مستقبلا، وجعلوا للأول صيغة" فعل" بالبناء على الفتح وللثانى والثالث صيغتى يفعل وافعل (المضارع والأمر) ولم يتكلموا عن احتمالات الزمن بالنسبة للمصدر أو للصفات الخمس (اسم الفاعل واسم المفعول الخ) إلا فى مجرى القول عن العمل النحوى، وربما أشاروا فى معرض الكلام عن الصفة المشبهة إلى الدوام والثبوت دون نسبة أى منهما إلى الزمن (وهما منه طبعا).

أما فى نموذج اللغة العربية ١٩٧٣ فقد تمت المؤاخاة بين الزمن والجهة، وانتهى الأمر إلى نظام زمنى غنى تباهى به اللغة العربية غيرها من اللغات. وربما كان من المقبول عند هذا المنعطف أى أوضح المقصود بلفظ "الجهة". إن مفهوم هذا اللفظ أنه فى الأصل فكرة مما تشتمل عليه الدراسات اللغوية الحديثة تحت اسم aspect ولكننى عندما نظرت إلى دلالة هذا المفهوم أدركت أنه لا ينسجم تماما مع إطار الزمن النحوى فى اللغة العربية، فاجريت عليه بعض التعديل ووصلت به إلى صورة لا تطابق ما يفهمه الغربيون من هذه الفكرة. فلقد وجدت الجهة فى لغتنا تقوم بوظيفة تخصيص المعنى الإسنادى للجملة؛ أى أنها تخصص الحدث كما تخصص

الزمن. فأما العناصر التى تتصل بالحدث فهى المنصوبات (التى تدخل تحت مفهوم التخصيص) ومعها المجرورات. وأما صلتها بالزمن فسيأتى شرحها. ومعنى ذلك أنك إذا قلت: "قرأت" فقد أسندت حدث القراءة إلى نفسك بوجه عام يشمل كل مقروء وكل سبب للقراءة وكل مصاحب لها وكل مكان. فإذا ذكر الوجه الخاص (وهو المقروء أو السبب أو المصاحب أو المكان الخ) فذلك تحديد لجهة الحدث.

وأما مخصصات الزمن فهى أفكار مثل التجدد والانقطاع والثبوت والدوام والاستمرار والبساطة والمقاربة والشروع والقرب والبعد والتعوّد ويعبر عن هذه الأفكار بالنواسخ الفعلية (كان وأخواتها وكاد وأخواتها) وبعض الحروف مثل قد ولم والسين وسوف الخ. وبهذه المزاوجة بين الزمن والجهة يصبح الزمن وظيفة السياق بعد أن جعله النحاة وظيفة الصيغة. وهكذا نستطيع التفريق بواسطة الزمن بين تراكيب مثل: كان فعل وكان قد فعل وكان يفعل وقد فعل وما زال يفعل وظل يفعل وفعل وكاد يفعل وطفق يفعل ويفعل وسيفعل وسوف يفعل وسيظل يفعل الخ.

والدليل على أن الزمن النحوى وظيفة السياق أن الأوصاف الخمسة والمصدر لا ينسب إليها الزمن فى حالة الإفراد، ولكنها إذا دخلت معمعة السياق استعانت بقرائن مختلفة على الانتساب إلى زمن بعينه. ومن يقرا باب إعمال اسم الفاعل أو إعمال المصدر أو إعمال الصفة المشبهة فى كتب النحاة ويتأمل التراكيب السياقية التى ترد بها هذه المبانى يدرك اختلاف الأزمنة بين بعض صورها والبعض الآخر، ويعرف أن مرجع الدلالة الزمنية فى هذه التراكيب إنما هو قرائن السياق لا معنى الصيغة نفسها.

النموذج التحويلى:

رأينا كيف اختلف النموذجان السابقان فى تصورهما لنظام اللغة العربية الفصحى دون أن تتغير اللغة نفسها مما يدل على أن النماذج النحوية هى تصوّرات لأنظمة مختلفة باختلاف الباحثين فى اللغة الواحدة وليست هى اللغة نفسها أوحى

بها إلى نبى نحوى. وإذا رجعنا إلى المثل الذى ضربناه للفرق بين البصريين الذين نظروا إلى بنية القرية من الطائرة العمودية وبين رؤية كتاب اللغة العربية ١٩٧٣ أمكننا أن نقول إن نموذج النحو التحويلى كما يراه تشومسكى وأتباعه لم يدخل بيوت القرية ولم يكتف بالطائرة العمودية ليحلّق بها من أعلى وإنما حلق فى أجواز الفضاء ليرى عددا من القرى يستعصى على العدّ (والمثل هنا للغات الإنسانية جميعا). وليصفها بما استنبطه من الصفات المشتركة بينها جميعا. والرقعة الواسعة التى تضم القرى جميعها كما تبدو فى إطار المثل هى اللغة باعتبارها ظاهرة إنسانية، أو كما يسميها دى سوسير Le langage (وإن كان فى بعض أفكاره أقرب إلى النموذج العربى حين يستعير منه أفكارا للبنية العميقة مثل القول بالحذف والتقدير الخ) أما كل قرية مفردة فهى لغة بعينها، كالعربية أو الفارسية أو التركية. وقد حاول التحويليون أن يوجدوا نحوا عاما لهذه اللغات الإنسانية جميعا تتضح به كيفية اكتسابها واختزانها وتحويل المختزن إلى الاستعمال. والعلامة تشومسكى تلميذ لهاريس الذى هو بدوره تلميذ لبلومفيلد منشئ اللغويات التوزيعية فى أمريكا. ومن هنا يعتبر النحو التحويلى حفيدا ـ إن لم يكن ابنا مباشرا ـ للنحو التوزيعى. غير أن تشومسكى آخى بين تعاليم بلومفيلد وتعاليم همبولدت ووصفية دى سوسير ومنطقية بور روايال، وانتفع مع كل ذلك بالمنطق الرمزى وعلم النفس، وأقر على نفسه بالعقلانية فى فهم اللغة.

لقد قال بلومفيلد فى كتابه "اللغة" ١٩٣٣: "كل متكلم يعنى بالتأمل فيما يقول لابد أن يخبرنا أن Poor John ran away مركبة من مكونين مباشرين هما Poor John و ran away. وأن كلا من هذين بدوره صورة مركبة، وأن المكونات المباشرة لعبارة Poor John هى Poor و John وأن مكونات ran, away هى ran و away. وهكذا وقع بلومفيلد لأول مرة على مصطلح قدر له أن يؤدى دورا كبيرا على مسرح الدراسات اللغوية الأمريكية هو مصطلح "المكونات المباشرة" Immediate Constituents، لكنه ترك لتلاميذه من بعده أن ينمّوا هذه الفكرة ويصلوا بها إلى نتائجها الطبيعية فى اتجاه الكشف عن التراكيب النحوية الملبسة وغير الملبسة. ومن

خلال اعتماد بلومفيلد وتلاميذه فى التحليل النحوى على ظواهر الرتبة والتضام والمعاقبة والموقع جعلوا التوزيع مذهبا لهم، وعرفوا به، وسمى تلاميذ بلومفيلد عملهم باسم immediate constituent analysis أو تحليل المكونات المباشرة. وعرضوا هذا التحليل فى صور بيانية مختلفة أشهرها الشجرة التى تبدو على النحو التالى:

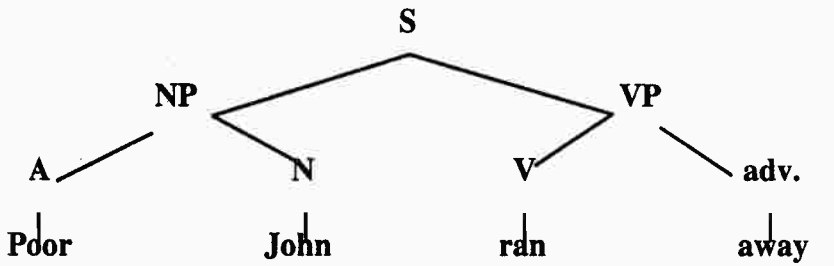

انتفع التحويليون بهذه الطريقة من طرق العرض، ولكنهم لم يستعملوها على علاتها، وإنما طوّروا الإفادة منها بحسب المطالب العلمية لمنهجهم. لقد قيل إن إحدى مميزات النحو التحويلى أنه يمكّننا من أن نلمح القرابة بين جمل منمايزة من حيث بنيتها السطحية. وهكذا يمكننا أن نعبّر بالتحليل النحوى عن طبيعة القرابة بين أزواج من الجمل، مثل:

ضرب زيد عمرا	ضرب عمرو
علمت زيدا	تعلم زيد
قام زيد	زيد قام.

كما يمكننا أن نستخرج بنيات عميقة متقدّمة بالوقف فى أماكن مختلفة من سياق الكلام، كما فى قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ إذ يمكن أن يرد على معنى هذه الآية الوقفات التالية:

ذلك الكتاب * لا ريب فيه * هدى للمتقين*

ذلك الكتاب لا ريب * فيه هدى للمتقين *

ذلك الكتاب * لا ريب * فيه هدى للمتقين*

ذلك الكتاب (لا ريب) فيه هدى للمتقين*

كما يمكننا أن ندّعى معنيين على الأقل لعبارات مثل: "زيارة الأصدقاء تسرّ القلب" و"ذهبت إلى دار الكتب المصرية" و"رجا الطالب استاذه أن يقرأ النص". إذا يأتى اللبس من إضافة المصدر فى المثال الأول وتحديد المنعوت فى الثانى وتعيين مرجع الضمير فى الثالث. فإذا حللنا هذه الجمل بواسطة الشجرة السابقة فربما أدركنا إلام أضيف المصدر وإلام رجع الضمير وما المنعوت الذى وصفه النعت. وأكثر من ذلك أننا نستطيع من خلال هذه الشجرة أن نولّد من معنى الجملة بنيات سطحية أخرى تعبّر عن المعنى نفسه، مثل: مما يبعث السرور فى القلب أن يزورك الأصدقاء (أو أن تزور الأصدقاء) وزرت دارا مصرية للكتب (أو دارا للكتب المصرية) ورجا الطالب استاذه أن يسمح له بقراءة النص (أو أن يرشده بقراءة النص) الخ. غير أن التحويل لا يتم من بنية سطحية إلى بنية سطحية أخرى؛ وإنما يتولّد من البنية العميقة التى يمكن التعبير عنها بطرق مختلفة من خلال أنواع من القواعد التى شرحها تشومسكى فى كتابه: **Syntactic Structure, 1965** بصورة يمكن عرضها بالشكل البيانى التالى:

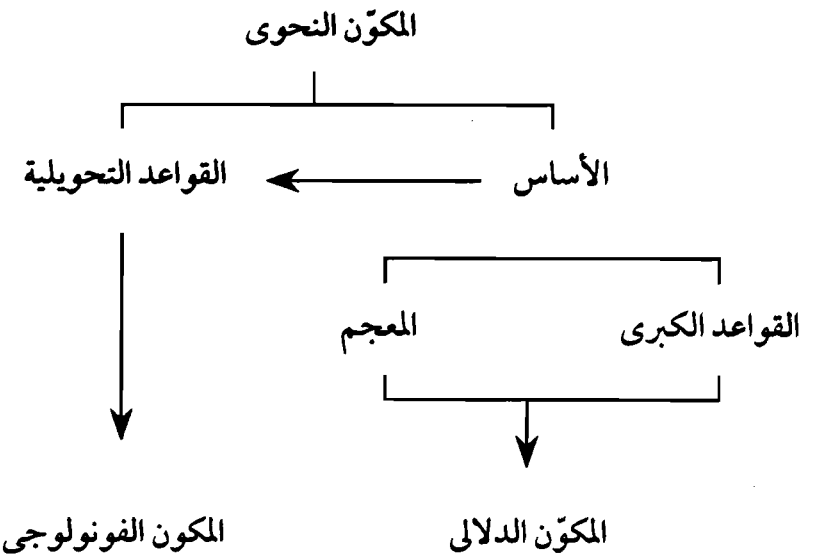

أما القواعد الكبرى فإنها تحدد تخطيط البنية العميقة لجملة على النحو التالى:

الجملة تتكون من ضميمة اسمية وضميمة فعلية S NP VP

الضميمة الأمسية تتكون من أداة واسم NP Def N

الضميمة الفعلية تتكون من مساعد وفعل VP Aux V

هذا هو الجانب الأول (القواعد الكبرى) من جانبى الأساس. أما الجانب الثانى (وهو المعجم) فإنه يحدد عددا من السمات المعجمية التى تتصف بها أو توصف من خلالها مداخل المعجم؛ كأن نقول إن لفظ "الرجل" يتسم بأنه معد ودحى، إنسان. أما إذا أردنا الجنس (لا المفرد) فإننا نبدل لفظ "معدود" فنقول: "لا معدود". وفائدة هذه السمات أنها ترينا أن بعض الأفعال تتطلب فى فاعلها ومفعولها شروطا خاصة تحددها هذه السمات فمثلا الفعل "صلى" لا يكون فاعله من النبات أو الجماد أو الحيوان. والفعل "بكى" لا يكون فاعله إلا ممن يصح منهم البكاء (وهذا يذكرنا بعبارة البلاغيين: "إسناد الفعل إلى من هو له "فإذا اكتفينا بالقواعد الكبرى والسمات المعجمية فلن نصل بها إلى المفردات المعجمية بذاتها، لأنها ليست أكثر من مجموعة من القواعد والمطالب المجردة. ومن ثم نحتاج إلى عنصر دلالى يعيننا على أن نختار المعانى المنسوبة إلى البنية السطحية. وفى الوقت ذاته تعمل مجموعة أخرى من القواعد التحويلية على أن تستعين بالعنصر الفونولوجى من هذا النموذج لنصوغ البنية السطحية المعبرة عن تلك البنية العميقة. وقد تطلّب هذا المنهج أن تحدد الضمائم التى تعبر عنها هذه القواعد تحديدا مجردًا مثل (VP و NP) وأن تصاغ قواعد لاستبدال الضمائر بالأسماء وقواعد لإدماج الجمل الفرعية فى تكوين الجمل الأصلية.

لقد جعلت الغاية التى يسعى إليها الإلمام بهذا النموذج أن نرى كيف يمكن أن يتم وصف بنية اللغة العربية الفصحى من خلاله. والذى يحسن بنا أن نفعله من أجل التمهيد لهذا النوع من العرض أن نحدد الضمائم (أى العناصر التركيبية

للجملة) فى لغتنا العربية الفصحى لنعرف ما المقصود بمصطلحات مثل الضميمة الاسمية (أو المركب الاسمى) والضميمة الفعلية (أو المركب الفعلى). وأول ما ينبغى أن نقوله أن صورة الضميمة الاسمية قد تبدو فى أحد الأمور التالية:

الأسم المفرد ـ الضمير ـ المتضايفين ـ الموصول وصلته ـ الموصوف وصفته.

أما المقصودة بالضميمة الفعلية فهو:

المكوّن الفعلى (الفعل أو أحد الأوصاف الخمسة أو المصدر) وما فى حيّزه ـ المركب الفعلى (مجموع الفعل وما يتعلق به).

أما الجملة الفرعية فقد تقدّم لها أنّ أو أن أو ما المصدرية أو غيرها من الأدوات المصدرية أو الموصول. وقد تكون الجملة بدون مقدمة ولكنها حالة محل المفرد من نوع ما يسميه النحاة: "الجمل ذوات المحل". واحب أن أشير إلى أن المصدر الصريح سيلقى معاملة خاصة؛ فإذا وقع المصدر الصريح دون مطل أو إضافة عوامل معاملة الاسم المفرد، أو إذا وقع مضافا أو ممطولا (أى ذا فاعل أو مفعول) فإنه يعامل معاملة المصدر المؤول من حرف وجملة. وأما الضمير فشرط استبداله من الاسم أن يتحد الاسم الذى حل الضمير محله فى الصورة مع مرجع الضمير، وهذا ما يسمونه: **Lexical Identity** أو التحقق المعجمى. أما إذا تحققت الإشارة إلى ما يشير إليه المرجع فإنهم يسمون ذلك: **Relationai Identity** التحقق العلاقى أو الإشارى.

وينبغى أن نعود هنا إلى الإشارة إلى أن التحليل العميق ينتهى بذكر اقسام الكلم من أداة واسم الخ، وأن خصوص الأداة أو الاسم أو المكون الفعلى يعتمد على تطبيق قيود التوارد المعجمية التى أشرنا إليها عند قولنا: لا يسند الفعل(يبكى) إلا إلى من يصح منه البكاء، ثم على العنصر الدلالى الذ ى يمدنا بالمعانى الضرورية للبنية السطحية، ثم على قواعد التحويل، ثم العنصر الفونولوجى الذى يعبر بالألفاظ عن هذه المعانى. أما العنصر الذى تحكمة الشروط النحوية(كالتعدى

واللزوم الخ) أو القيود المعجمية(كالإنسان والمعدود وغيره) فإنه يعد عنصرا مركبا مكونا من عدد من الخصائص والقرائن النحوية. وتتدرج هذه الخصائص فى الأهمية بحسب ضرورتها للمعنى. فالشروط النحوية إذا لم تراع فإن العبارة تظل قابلة للصحة إذا كان الخروج عن المعنى الأصلى يمكن قبوله إذا عد من قبيل المجاز. مثال ذلك:

١- ضرب زيد عمرا تعبير صحيح ومناسب

٢- قد زيد عمرا تعبير خطأ للجمع بين متنافيين (قد والاسم)

٣- جلس زيد عمرا خطأ ايسر ولكنه قائم بسبب وجود مفعول للفعل اللازم

أكل زيد عمرا التركيب مقبول نحويا ولكنه مخالف لقيود التوارد المعجمية، ويصح تفسيره بالمجاز؛ أذ يمكن للمعنى أن يكون: "غمطه حقه"

وهكذا يبدو أن النموذج التحويلى يمكن أن يطبق على اللغة العربية فى الجانب النحوى، بل يمكن القول إن هذا النموذج من ناحية القول بالبنية العميقة مطابق تماما لما اشتمل عليه النموذج البصرى من حيث القول بالحذف والتقدير والتأويل. وقد خطر لى أن أرسم شجرة لكل جملة على الطريقة التحويلية لبيان بنيتها العميقة؛ ولم أرد أن أثقل على القارئ بإيراد تفاصيل القواعد التحويلية التى يمكن التعبير بها عن بنية كل جملة، وبخاصة لأن بعض هذه القواعد يشتمل على رموز منطقية إن سهلت قراءتها فمن الصعب إبرازها فى الكلام. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان يلزمنى أن أعرّب هذه الرموز وهذا التعريب يتطلب قدرا كبيرا من الآناة والروية.

المصطلح النقدى بين العرفية والارتجال

اللغة نظام عرفى مكون من أنظمة فرعية، هى النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى. وكل من هذه الأنظمة يشتمل على مكونات نظامية تخضع لأصول وقواعد. كل هذه الأنظمة تتضافر من أجل الوصول إلى إنتاج أداء مطرد فى حقل الاتصال اللغوى. ولو نظرنا إلى قرائن المعنى لوجدنا بعضها ينتمى إلى النظام الصوتى كالعلامة الإعرابية، ووجدنا البعض الآخر ينتمى إلى النظام الصرفى كبنية الكلمة، والبعض الثالث ينتمى إلى العلاقات النحوية كالافتقار والاختصاص والموقع والمناسبة والارتباط السياقى بين مكونات السياق. واللغة أداة اتصال سمعى أو بصرى، ومن ثم كان من قرائن المعنى أيضًا نغمة الكلام وحركات الأعضاء كالإيماء والتقطيب وحركات اليدين إلخ. والاتصال اللغوى موقف اجتماعى أركانه المرسل والمستقبل والنص والوقائع المصاحبة. وهكذا تضاف قرينة أخرى إلى قرائن المعنى هى سياق الموقف بأركانه المذكورة. فيستدل على المعنى المقصود بغرض المرسل واستجابة المستقبل وبالنص والوقائع المصاحبة ونتيجة الاتصال. أضف إلى كل ما سبق قرينة أخرى عبر عنها علماء تفسير القرآن الكريم من قبل بقولهم: القرآن يفسر بعضه بعضا، وعرفها المعاصرون باسم آخر هو "التناص". وربما كان من قبيلها أيضًا ما قاله علماء الحديث النبوى الشريف والفقهاء: من أن السنة تفصل ما أجمله

القرآن. واللغة أداة اتصال سمعى أو بصرى، ومن ثم كان من قرائن المعنى أيضًا نغمة الكلام وحركات الأعضاء كاليد والوجه والرأس والكتفين إلخ.

والأدب نص ذو وظيفة اتصالية. والاتصال موقف اجتماعى له عناصر لا يتحقق إلا بها، وهى المرسل والمستقبل والنص وسياق الوقائع المصاحبة. وهكذا تضاف قرينة أخرى إلى قرائن المعنى هى سياق الموقف بأركانه المذكورة، فيستدل على المعنى المقصود بغرض المرسل وحالته وموقف المستقبل من الرسالة، ثم سياق النص وسياق الوقائع وأخيرًا نتيجة الاتصال.

ولا يكون العرف إلا اجتماعيًا يوحد رؤية مشتركة لجماعة ما، ولكن هذه الجماعة قد تكون شعبًا كاملاً وقد تكون فئة من شعب ذى فئات متعددة. فالشعب كيان اجتماعى يتعارف على استعمال لغة مشتركة فيتفق على خصوص مبانيها ومعانيها بصورة يمكن أن يعبر عنها النحو والمعجم. وقد يكون التعارف فى حدود جماعة خاصة من هذا الشعب كجماعة المشتغلين بنشاط علمى محدد أو مهنة أو بقعة جغرافية ما إلخ. ونحن نرى كيف يميز الناس بين لغة العلم ولغة الأدب، وبين لغة المثقفين ولغة العوام، وهكذا. ويميز الناس أيضًا بين الخطاب الدينى والخطاب التجارى الذى يسمعونه لدى إجراء البيع والشراء، وبينهما وبين الخطاب السياسى الذى يستعمل فى الانتخابات العامة ونحوها. وقد يختلف اللفظ الدال على الشىء الواحد باختلاف المناسبات، مما يبرر القول بأن كل مناسبة منها لها مفرداتها الخاصة register للدلالة على هذا الشىء الواحد. فمفردات التهنئة مثلاً غير مفردات التعزية، ومفردات الاستقبال غير مفردات الوداع، ومفردات كلام الأديب بحسب الاتصال العادى غير مفرداته فى النص الأدبى. من كل ذلك يتضح الفرق بين عرف وعرف.

وإذا أردنا أن نعرف شيئًا عن المعنى الاصطلاحى فسوف نجد من الضرورى أن نلقى نظرة على المقصود بالمعنى فى عمومه وعلى أنواعه وأقسامه. فقد يكون المعنى عرفيًا وقد يكون ذهنيًا وقد يكون انطباعيًا. فأما العرفى فقد ينتمى إلى

العرف العام أو إلى العرف الخاص. وأوضح ما يمثل العرف العام هو المعجم الذى يضم الألفاظ التى تعارف عليها المجتمع ويحدد معانيها ويعددها ويضع بعضها معاقبًا لبعض فى موضعه أو يجعله مجازًا عنه، وكل ذلك فى نطاق الصياغة الأسلوبية. فمثال تعدد المعنى المعجمى ما يلحظه المرء فى الشواهد التالية:

ضرب الأب ابنه	ضرب الله مثلاً	ضرب المسافر فى الأرض
ضرب له قبة	ضرب له موعدًا	ضرب أخماسًا فى أسداس
ضرب النقود	ضرب الهاتف	ضرب ٥ فى ٦

وهلم جرا

أما تعدد المعنى الصرفى والنحوى فمثاله معنى صيغة "فاعل". من المعلوم أن دلالة اسم الفاعل إنما هى الحدوث والتجدد، وأن دلالة الصفة المشبهة هى الدوام والثبوت. فإذا سمعنا عبارة مثل: "كان قائمًا يصلى" فهمنا من لفظ" يصلى "أن لفظ قائمًا اسم فاعل لأن الصلاة ستنقضى بعد قليل؛ أما إذا قرأنا قوله تعالى: "أمن هو قائم على كل نفس بما كسبت" فإن قيامه سبحانه على النفوس دائم مستمر، وبذلك نفهم أن لفظ قائم صفة مشبهة.

والمعاقبة وضع لفظ فى موضع لفظ آخر بحيث ينتقل من معناه الأصلى إلى معنى اللفظ المتروك. مثال ذلك ما نراه فى قوله تعالى: "طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى" حيث نجد "إلا" تدل على معنى "لكن". وقوله تعالى: "وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم" حيث تدل "إذ" على التعليل لا على الظرفية، أى ولأنهم لم يهتدوا به.

أما المجاز فهو ترخص فى المناسبة المعجمية بين مفردات النص. فأصل الإفادة أن يناسب بعض مفردات السياق بعضا فلا يجوز مثلاً أن يقال: ضحك الحجر

الماء، لأن الحجر ليس من شأنه أن يضحك ولأن الضحك لا ينتج الماء، ولأن "ضحك" فعل لازم، أى أن بين المفردات هنا مفارقة معجمية. ولكن المجاز يعتمد عند الترخص فى المناسبة على علاقات بين اللفظ المستعمل واللفظ المقصود تجعل اللفظ المستعمل كأنه تتحقق فيه المناسبة المعجمية. وعندئذ تبدو المسألة وكأنها صورة من صور المعاقبة التى سبق ذكرها منذ قليل. فإذا قرأنا قوله تعالى: "أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى" لاحظنا أن الضلالة لا تصلح سلعة وأن الهدى لا يصلح ثمنًا، وعند تأمل الآية نجد أن المقصود هو مطلق الاستبدال وأن "اشتروا" عاقب "استبدلوا" (أى حل محله) لأن الشراء عمل من قبيل الاستبدال، فبينهما مشابهة خففت من وقع المفارقة المعجمية.

كل ما سبق من تناول المعنى كان يدور حول العرف العام. أما من حيث العرف الخاص فإن ما يلحق اللفظ من تعدد المعنى إنما يعود إلى تعدد الأعراف. فلو نظرنا إلى مصطلح "فاعل" مثلاً لوجدنا معناه يختلف فى عرف النحاة عنه فى عرف علم الجريمة وعنهما فى علم المنطق. فالفاعل فى عرف النحاة اسم مرفوع تقدمه فعل مبنى للمعلوم ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل. وهذا اللفظ فى عرف المناطقة ضد القابل، وفى عرف المرافعات مرتكب الجريمة.

* * *

الفرق بين المعنى العرفى وبين المعنيين الذهنى والانطباعى أن المعنيين الآخرين فرديان لا عرفيان. والمقصود بالمعنى الذهنى ما يستنبطه الفهم من دلالة الأحداث والمواقف والقرائن الحسية إيجابًا أو سلبًا. مثال ذلك ما يستنبطه رجال المباحث الجنائية من تأمل الأوضاع فى موقع الحادث بعد وقوعه، وما يشتمل عليه سياق موقف الاتصال من الإيماءات وحركات الأعضاء والإشارات، وما كشف عنه الأصوليون مما أطلقوا عليه مصطلح: "مفهوم المخالفة"، وما يردده

نقاد النصوص من عبارة "ظلال المعنى". وليس منه مفهوم إشارات المرور ولا إشارات الأعلام بين السفن لأن هذين النوعين من الإشارات يخضعان للعرف الخاص.

والمقصود بالمعنى الانطباعى ما يحسه المرء عند تعرضه لرؤية منظر يثير فى نفسه إحساسًا معينًا من رضى أو سخط أو رقة أو قسوة إلخ. انظر إلى قوله تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَـٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ (البقرة: ٢٧٣). فالله سبحانه وتعالى يدعو إلى توجيه الصدقات إلى هؤلاء الذين لا يسألونها تكريمًا لعفتهم عن السؤال. ويقول جل شأنه: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ۝ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَـٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴾ (الرحمن: ٣٩ ـ ٤١) فمعرفة المجرمين بسيماهم تغنى عن سؤالهم. هذا هو الجانب البصرى من المعنى الانطباعى. أما الجانب السمعى من هذا المعنى فمثاله ما يثيره الإيقاع والتنغيم فى نفوس جمهور المشاهدين لحفلات الغناء والموسيقى، وما نجده من راحة نفسية عند قراءة القرآن الكريم أو الاستماع إلى من يقرأ. ذلك بأن للقرآن إيقاعًا لا تخطئه الأذن، ويبلغ هذا الإيقاع فى بعض المواقع فى النص القرآنى درجة من الوضوح لا يغفل عنها إلاّ من لا إحساس له. من ذلك ما نجده فى قوله تعالى:

وتأكلون التراث　　أكلا لما،

وتحبون المال　　حبا جما،

حتى إذا دكت الأرض　　دكا دكا،

وجاء ربك والملك　　صفا صفا،

هذان المعنيان الأخيران (الذهنى والانطباعى) يختلفان عن المعنى العرفى من وجهة نظر ظروف الاستعمال؛ فمجال المعنى الذهنى مثلاً هو أسلوب التفكير، ومجال المعنى الانطباعى هو الإحساس الفردى. وإذا كان العرف من قبيل الثوابت فالأسلوب من قبيل المتغيرات، وإذا كان العرف مفهومًا اجتماعيًا فإن الأسلوب سلوك فردى، وإذا كان العرف قيدا على حرية المتكلم فإن الأسلوب نزوع إلى التحرر من هذا القيد، وإذا كان الالتزام من مطالب العرف فإن التحرر من مطالب الإبداع الأسلوبى. من هنا اختلفت الأساليب قربًا وبعدًا عن استصحاب الأصل وإيغالا فى الترخص فى القواعد والتراكيب سعيًا إلى التأثير فى الانطباع أكثر من السعى إلى الإفادة. فالأسلوب الشخصى مزيج من الاستصحاب والترخص سواء فى اللفظ أو فى المعنى. فأما فى اللفظ فإن الترخص يكون فى القرائن اللفظية بتجاهل وظيفة الأداة أو البنية الصرفية أو إهمال الافتقار أو الاختصاص أو المناسبة المعجمية بين مفردات النص أو الرتبة أو المطابقة بين لفظ ولفظ أو الربط بواسطة الإحالة. وأما الترخص فى المعنى فبالإيحاء والإيماء والمعانى الهامشية وأنواع المجازات إلخ.

دعنا نستشهد أولاً لأنواع الترخص اللفظى لنرى أن الترخص ليس فى الشعر والنثر الفنى فقط، وإنما هو فى آيات القرآن الكريم وفى الحديث الشريف كذلك. فمن الترخص فى قرينة الإعراب قول امرئ القيس:

كأن ثبيرا فى عرانين وبله كبير أناس فى بجاد مزمل

بجر "مزمل" وحقها الرفع. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (المائدة: ٦٩). برفع "الصابئون" وحقها النصب. وقوله صلى الله عليه وسلم: "إن قعر جهنم سبعين خريفًا" بنصب سبعين وحقها الرفع. هذا عن الإعراب، أما الترخص فى الأداة بحذفها فمثاله قوله

تعالى: ﴿ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾ (البقرة: ١٢٤) أى (أو من ذريتى؟)، واستعمال الأداة فى غير معناها كاستعمال "إذ" حرفًا مصدريًا فى قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ (آل عمران: ٨) أى (بعد أن هديتنا). وكذلك استعمال الأداة فى معان متعددة كاستعمال "إن" إما لإفادة الشرط أو النفى أو التأكيد، كما فى قول الشاعر:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

فالأداة هنا للتوكيد. ويمنعها أن تكون للنفى دفع التناقض، وأن تكون للشرط دفع تحصيل الحاصل. وقد تحملت الأداة صورًا أخرى تستعصى على الحصر لا داعى لذكرها فى هذه العجالة.

أما البنية الصرفية وما يناسبها من صورة الكلمة المفردة فبحسبنا أن نشير إلى قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ (الصافات: ١٣٠) وكذلك: ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ (التين: ٢)، أى إلياس وسيناء. والشاهد على، إهمال الافتقار حذف صلة الموصول فى قول الشاعر:

نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا

أى الأولى يتحدونك، وفى البيت التالى رخصة فى الرتبة تتمثل فى الشطر الثانى منه وذلك بذكر العاطف والمعطوف قبل أن يذكر المعطوف عليه:

ألا يا نخلة فى ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فالأصل (عليك السلام ورحمة الله). ومن الترخص فى الرتبة أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ ﴾ (هود: ٣٨)، أى سخروا منه وهو يصنع الفلك. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ ﴾ (هود: ٤٢) أى نادى وهى تجرى.

والشاهد على الترخص فى الاختصاص قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ (فصلت: ١٧) بتضمين "استحبوا" معنى "فضلوا"، وتعديتها بحرف الجر مع أن من شأنها أن تتعدى بنفسها. ويبدو الترخص فى المناسبة المعجمية فى كل ما تشتمل عليه النصوص العربية من صور المجاز والاستعارة، ويؤيد ذلك تعريف الاستعارة الذى يقول: "نقل اللفظ من معناه الأصلى إلى معنى آخر لعلاقة بين المعنيين مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى". فإذا قلنا: (ألقى الأسد خطابا فى جنوده) فالمعنى الأصلى للفظ الأسد هو الحيوان المفترس المعروف، والمعنى الآخر هو القائد والعلاقة بينهما هى الشجاعة والقرينة الخطابة ونسبة الجنود إلى الأسد، وكل ذلك يشتمل على المقارقة المعجمية لا على المناسبة المعجمية.

أما الترخص فى الرتبة فيتضح فى قوله تعالى: ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ ﴾ (هود: ٣٨) أى سخروا وهو يصنع الفلك. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ ﴾ (هود: ٤٢) أى نادى وهى تجرى. والشاهد على الترخص فى المطابقة قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ (فصلت: ١١)، إذا لم تقولا طائعتين. ومن شواهد الترخص فى الربط بالإحالة الإضمار لغير مذكور سابق كما فى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ (فاطر: ٦١) أى ظهر الأرض. ومثله ما فى قول الشاعر:

يقولون لى فيك انقباض وإنما رأوا رجلاً عن موقف الذل احجما

فالقائلون لم يسبق ذكرهم ولكن هذا القول لا يكون إلا من أصحابه فلا لبس ولا غموض.

* * *

كان ذلك شأن الترخص فى القرائن اللفظية، أما القرائن المعنوية (الذهنية والانطباعية) فمجالها توجيه الدوالّ غير العرفية إلى إحداث مؤثرات أسلوبية موجهة إلى مستقبل النص فى قنوات اتصالية معينة كالحكاية والإيحاء والإيماء ونحو ذلك. من ذلك ارتجال مفردات تدل بجرسها على ظلال المعنى المراد كالذى نجده فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝٤٣ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴾ (الدخان: ٤٣ ـ ٤٤). فهذه الشجرة لا وجود لها فى عالمنا هذا لأنها ﴿ شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ۝٦٤ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ (الصافات: ٦٤ ـ ٦٥)

أى أن اللفظ مرتجل لما فيه من دلالات صوتية. فالكلمة مركبة أولاً من الزاى والقاف للدلالة على ارتباطهما بالفعل "زق" فى قولنا: (زق الطائر فرخه) ودلالته على الإطعام، ثم إن الإطعام هنا تصحبه صعوبة الإساغة للطعام وبلعه، ويعنى ذلك بقاء اللقمة فى الفم قريبا من مخرج القاف مدة أطول مما ينبغى بدليل تشديد القاف وهو أطول من الإفراد، وطول الواو التى بعدها، مما ينسجم مع الدلالة على صعوبة البلع وتأخره. وأخيرًا تأتى الميم وفى نطقها ضم الشفتين وهو وضع لا يكون البلع إلا مصاحبًا له. فالأمر كله من قبيل المعنى الانطباعى.

أما الاستعمالات الأخرى للقيم الصوتية فمن أمثلتها ما فى قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ (التوبة: ٣٨) إذ جاء الفعل "أثاقلتم" بالثاء المشددة بدلاً من توالى التاء والثاء فى "تثاقلتم" بقصد الدلالة على المكث والتباطؤ الذى يومئ إليه ما يمتاز به طول رخاوة الثاء المشددة. ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا ﴾ (الكهف: ٩٧) بحذف التاء من "استطاعوا" فى معرض خرق السور الحديدى لأن، التسلق يتطلب جهدًا أقل من جهد الخرق. ومن ذلك استعمال ظاهرة التفخيم للدلالة على التأكيد كما فى قوله تعالى فى معرض الكلام عن خلق الأرض: ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾ (النازعات: ٣٠) ولكنه عند القسم جاء بالفعل نفسه بتفخيم الدال حتى

تحولت إلى طاء، وذلك إذ يقول: ﴿ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ﴾ (الشمس: ٦). أضف إلى ذلك ما نجده بين كلمات النص ذوات المعانى المختلفة من جناس عند تجاورها فى السياق كما فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ۝ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (العنكبوت: ٢٠)، وكذلك: ﴿ وَلَمْ يَجِدُوا۟ عَنْهَا مَصْرِفًا ۝ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾ (الكهف: ٥٣)، ومثله قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ (التوبة: ١٠٩) إذ يتوالى فى السياق لفظان على صورة (فِنْهار فانهار)، وقوله تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا ﴾ (الرعد: ١٧)، وهلم جرا.

وقد تنصب الخيارات الأسلوبية على المعنى بصور مختلفة للفظ الواحد؛ فلو أخذنا لفظ "أُمّ" مثلاً لهذا التعدد فى المعنى الأسلوبى لوجدنا ما يلى:

١ ـ المعنى الإشارى الأصلى الذى يتحقق بتعريف لفظ "أم".

٢ ـ المعنى الاستدعائى الذى يشتمل على الفروع التالية:

* المعنى اللزومى الذى يشمل الحمل والولادة.

* المعنى الأسلوبى الذى يشمل تعديل لفظ "أم" إلى ماما ومامى ألخ.

* المعنى العاطفى الذى نلمحه فى عبارة: "مصر أمنا".

* المعنى الانعكاسى المنفر كالشتائم المشتملة على لفظ الأم وكوصف الخمر بأم الكبائر.

* المعنى التواردى الذى تظهر به الكلمات التى ترد مع لفظ "أم" مثل: لبن الأم وحنان الأم والأم الرؤوم.

٣ ـ المعنى البؤرى الذى تتحد معه بؤرة الاهتمام بمضمون اللفظ بواسطة أمور

منها التقديم والتأخير والتأكيد والتكرار كما فى حديث: من أحق الناس بحسن صحابتى؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أبوك، إذ صارت الأم بالتكرار فى بؤرة الانتباه.

نفهم من هذا أن غاية النقد هنا هى تحديد القيمة من خلال الحس والانطباع (الحدس)، وأن الحس يركز على المعطيات التى تدركها الحواس فى الاتصال كما يحوم الحدس حول الإيحاء والرمز والإيماء والمعانى الهامشية المختلفة. ذلك بأن الناقد فى نهاية الأمر مخاطب بالنسبة لصاحب النص، ولكنه مخاطب من نوع خاص. ومن شأن المخاطب أن يفك شفرة الرسالة التى صدرت عن المتكلم ليصل إلى مقاصدها المغيبة، ولكنه حين يفعل ذلك يعيد صياغتها بالحس والحدس. أما الحس فمرجعه إلى الملاحظة والتأويل. وأما الحدس فمرجعه إلى الانطباع الفردى. وفى الحالتين كلتيهما لا يأمن الناقد أن يسىء فهم مقاصد المتكلم نظرًا لما يطبع التراكيب اللغوية من إمكان اللبس، وما يطبع التأويل والتأثر من عدم الخضوع للضبط والمعيار. فأما أن تراكيب اللغة عرضة للبس فواضح من أن المصدر المضاف قد تكون إضافته إلى فاعله أو إلى مفعوله، فإذا قلنا مثلاً: زيارة الأصدقاء تسعد النفس فلسنا ندرى من النظر إلى التركيب فقط ما إذا كان الأصدقاء هم الزائرين أم المزورين. وإذا قلت: زرت ابن عمى فى بيته لم يدر السامع من مجرد التركيب ما إذا كان البيت لابن عمى أو لعمى. وقد يختلف معنى المنطوق عن معنى المضمون كما فى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران: ١٠٢)؛ فالمنطوق نهى عن الموت والمضمون أمر بالتمسك بالإسلام حتى الموت. وقد يكون المنطوق إخبارًا والمضمون تكليفًا كما فى قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ (البقرة: ٢٢٨). وأما أن الحدس يستعصى على الضبط فدليله سوء التفاهم فى الاتصال.

* * *

سبقت الإشارة إلى أن المصطلح النقدى ينتمى إلى عرف خاص هو عرف الدائرة التى تستعمله. والعرف الخاص نوع من العهد الذهنى الذى يخصص المدلول. فأنت إذا عزمت على الخروج فسألك أحد أفراد أسرتك: إلى أين أنت ذاهب؟ فقلت: إلى الكلية. فإن السائل سيفهم من إجابتك أنك تشير إلى الكلية التى تنتمى إليها، وليس إلى غيرها من كليات الجامعة. وذلك لما بينك وبينه من فهم مشترك لمعنى اللفظ عند إطلاقه. ذلك الفهم المشترك هو العهد الذهنى الذى تنسب إليه "ال" العهدية فى هذا المثال. والأمر شبيه بذلك إذا قلت: أنا ذاهب إلى الصلاة، فإذا كنت مسلمًا فهم السامع من اللفظ معنى وإن كنت غير ذلك فهم منه معنى آخر يشمل هيئة الصلاة ومكانها وذلك بالعهد الذهنى أيضًا. وكما اختلف العهد الذهنى فى فهم "الصلاة" نراه يختلف فى فهم "الفاعل" فى عرف النحاة عنه فى عرف المناطقة وعنهما فى المرافعات. وهذا هو المقصود بالعرف الخاص الذى لولاه لتطرق اللبس إلى اللفظ الاصطلاحى.

واختلاف نوعى العرف هو السبب فى اهتمام علماء السلف عند التعريف بالمصطلح بذكر الفرق بين معنييه (لغة واصطلاحا)، فأنت ترى فى شرح المعنى الاصطلاحى للصلاة مثلاً قولهم: "الصلاة لغة الدعاء. قال تعال: وصل عليهم (أى ادع لهم) إن صلاتك سكن لهم. واصطلاحًا أقوال وأفعال مخصوصة". ومعنى هذا أن اللفظ قد انتقل من العرف العام وهو الذى تستعمل اللغة بحسبه فى الحيات اليومية إلى عرف يجمع بين طائفة من الناس يشتركون معًا فى اهتمامات خاصة.

غير أن ما التزم به السلف من ذكر المعنى العرفى العام للمصطلح أمر لا لزوم له. لأنه لا يلزم أن يكون المصطلح منقولاً عن الاستعمال العرفى العام، بل يمكن له أن يكون مرتجلاً. وفى المصطلحات المستعملة فى التراث نفسه نجد ما هو

مرتجل. يقول الجاحظ فى البيان والتبيين (١/ ١٥٣): "ولأن كبار المتكلمين ورؤساء الناظرين كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء؛ وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعانى، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، **وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له فى لغة العرب اسم، فصاروا** بذلك سلفًا لكل خلف، وقدوة لكل تابع، ولذا قالوا: العرض والجوهر، وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشى، وذكروا الهذية والهوية والماهية وأشباه ذلك".

وأكثر من ذلك أن ارتجال المصطلحات لا يلزم فيه أن يكون المصطلح من مفردات المعجم. بل إن الرياضيات والمنطق الرياضى ونحوهما من فروع العلم تستعمل الرموز دون مفردات المعجم، وحسبنا أن ننظر إلى دلالة (س) و(ص) على كميات مجهولة، وكذلك ما تدل عليه الرموز المنطقية التالية:

إما وإما	(v)	النفى	ـ	دالة المحمول	F
دالة القضية	F (x)			سور كلى	X
التكافؤ	(=)				
عضو فى	(E)	اتحاد مجموعتين	U		
		مجموعة فرعية	C		
يتنافر مع	/				

وليس واحد من هذه الرموز عرفا عاما أو واحدة من مفردات اللغة تحول بها الاصطلاح إلى الاستعمال العرفى الخاص. ولا مشاحة فى الاصطلاح.

وينبغى أن لا يتعدد مدلول المصطلح فى عرف خاص بعينه كعرف النحاة أو النقاد، وإلا كان هذا التعدد سببًا فى البلبلة والتردد فى الفهم. فمثال تعدد المعنى للمصطلح النحوى الواحد ما يلى:

١ ـ المفرد:

* ما ليس مثنى ولا جمعا.

* ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

* ما ليس جملة ولا شبه جملة.

* ما ليس مشددًا.

٢ ـ الجامد:

* ما لم يشتق من غيره كالأدوات والضمائر إلخ.

* الفعل الذى يأتى على صورة واحدة، كعسى وليس.

٣ ـ الصفة:

* النعت.

* الوصف (وصف فاعل أو مفعول أو الصفة المشبهة والمبالغة والتفضيل).

وهذا التعدد فى معنى المصطلح عيب منهجى يستحق التصويب.

وعكس ذلك ما نراه فى مصطلحات النحو؛ إذ يتحد القصد ويتعدد المصطلح. من ذلك ما يمكن أن يوضع تحت عنوان اصطلاحى واحد هو "الإغناء" أو "المعاقبة"، ولكنه وضع تحت العديد من المصطلحات على النحو التالى:

١ ـ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض	أى يغنى
٢ ـ ينوب المفعول به عن الفاعل	" "
٣ ـ كل وبعض ينوبان عن المفعول المطلق	" "

٤ ـ الفاعل يسد مسد الخبر	" "
٥ ـ الحال تسد مسد الخبر	" "
٦ ـ أنّ وما بعدها سدت مسد مفعولى ظن	" "
٧ ـ "يا" حلت محل "ادعو"	" "
٨ ـ "ما" نافية بمنزلة "ليس"	" "
٩ ـ منصوب التعجب مشبه بالمفعول به	" "
١٠ ـ ضمن معنى الفول دون حروفه	" "
١١ ـ تنوين العوض	الإغناء
١٢ ـ "ترك" أغنى عن "ودع"	" "

وليست البلاغة بعيدة عن فكرة تعدد المصطلح. خذ مثلاً المصطلحات التالية:

المعاظلة ـ المبالغة ـ الحشو ـ الازدواج ـ الإشارة ـ الإضمار ـ التضمين ـ التعريض ـ وغير ذلك من المصطلحات. أما ما يصعب تحديد معناه من مصطلحات البلاغة والنقد الأدبى بصفة أعم فمنه الجهامة والكزازة والرونق والدمائة والطلاوة والحلاوة والفجاجة والتعوص والإيغال، كما يتراوح الاستعمال النقدى بالنسبة لمصطلحات مثل الصناعة واللغة واللهجة مما يجعل القارئ عاجزًا عن الفهم الدقيق لما يقال. حاول مثلاً أن تحدد فهما دقيقًا لقول صاحب الوساطة بين المتنبى وخصومه (ص ٣١٠) وما بعدها: "فيه جهامة سلبته القبول، وكزازة نفرت عنه النفوس. هو خال من بهاء الرونق وعذوبة المسمع، ودمائة النثر، ورشاقة العرض. وقد حمل التعسف على ديباجته، واحتكم التعمل فى طلاوته، وخالف التكلف بين أطرافه، وظهرت فجاجة

التصنع فى أعطافه، واستهلك التعقيد معناه، وقيد التعوص مراده". فكل ذلك يطعن فى عرفية المصطلح وفى ضبط معناه وفائدة الاعتماد عليه فى الإفهام، لأنه بـهذا يصبح من ألفاظ العرف العام الذى يستعمل المفردات فى الاتصال اليومى غير الفنى.

أضف إلى ذلك أن المشتغلين بنشاط لغوى أو نقدى واحد قد لا يتفقون على مصطلح واحد للمفهوم الواحد، وربما شاع ذلك فى غير حقلى اللغة والنقد من الدراسات الإنسانية. وذلك ما لوحظ فيما نراه من عمل المشتغلين من العرب بتعريب اللسانيات الـحديثة من اختلاف الـمصطلح مع وحدة الـمفهوم، واستقلال كل منهم بمصطلحه الذى يصوغه نتيجة للترجـمة أو التعريب أو الارتـجال. وقد لا يكون ذلك مقصورًا على الدارسين من العرب، ذلك أن مصطلحات اللسانيات فى إنجلترا مثلاً أكثر مـحافظة وعرفية من المصطلحات الأمريكية. وكثيرًا ما يصف الدارسون الإنجليز بعض المصطلحات الأمريكية بأنـها ارتـجال neologism. بل إن تعدد الـمذاهب الأمريكية أدى إلى انفراد أتباع كل مذهب بصوغ مصطلحاتهم الخاصة.

والفرنسيون أيضًا ربما عددوا الـمصطلح من أجل الدلالة على الـمفهوم الواحد. ففى مقال للأستاذ عبـد السلام الـمسدى عنوانه: "مساهـمة الألسنية فى تـحديد الأسلوب الأدبى" (جاء فى العدد الثانى من سلسلة الدراسات الأدبية فى معرض تناول "قضايا الأدب العربى". مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ـ الـجامعة التونسية)، عرض فيه لتعدد الـمصطلح لدى عدد من الأساتذة الفرنسيين للدلالة على مفهوم "الواقع الأصل"، فكان ذلك كما يلى:

Lusage ordinaire	الاستعمال الدارج	ـ	فونتانياى
Lusage habtuel	الاستعمال المألوف	ـ	"

Lexpression simple	التعبير البسيط	-	"
Lexpression commune	التعبير الشائع	-	"
Le parl individuel	الكلام الفردى	-	بالى
Letat neuter	الوضع الحيادى	-	ماروزو
Le degree zero	الدرجة الصفر	-	"
Le norme generale	النمط العام	-	سبتزر
L usage normal	الاستعمال العادى	-	"
L usage courant	الاستعمال السائر	-	ويليك/ و فارن
L usage moyen	الاستعمال المتوسط	-	ستاروبنسكى
Les norms du langage	السنن اللغوية	-	تود و روف
Le discours naïf	الخطاب الساذج	-	جماعة (مو)
L aparle innocente	العبارة البريئة	-	"
La norme	النمط	-	ريفاتار
L usage norme	الاستعمال النمط	-	دولاس

فهذه ست عشرة صياغة للدلالة على مفهوم واحد هو مفهوم "الاستعمال السائد" يقابلها اثنتا عشرة صياغة للدلالة على الترخص بالخروج عن الاستعمال السائد على النحو التالى:

L ecart	الانزياح	-	فاليرى
L abus	التجاوز	-	"

La deviation	الانحراف	-	سبتزر
La ditorsion	الاختلال	-	ويليك/ و وارن
La subversion	الإطاحة	-	بايتار
L infraction	المخالفة	-	تيرى
Le scandale	الشناعة	-	بارت
Le viol	الانتهاك	-	كوهن
La violation normes	خرق السنن	-	تود و روف
L incorrection	اللحن	-	"
La transgression	العصيان	-	أراقون
L alternation	التحريف	-	جماعة (مو)

وهذه المجموعة الأخيرة من المصطلحات الدالة على الترخص فى استعمال قرائن المعنى تقابلها مجموعة أخرى صاغها النحاة العرب من الشذوذ والقلة والندرة ولغة قوم بعينهم والضرورة الشعرية وغير ذلك. غير أن الكفاءة الاصطلاحية فى كل الأحوال ينبغى أن تجعل علاقة المصطلح بالمفهوم علاقة واحد لواحد.

الثوابت والتغيرات فى العربية

تقديم:

يعترف العلم بالتفريق بين "الثوابت" و"المتغيرات" من الأفكار ولا يختلف فى هذا الاعتراف فرع من فروع المعرفة عن غيره. ولكن الرياضة والمنطق الصورى الحديث من أكثر الفروع احتفاء بهذا التفريق، واستعمالاً له فى القواعد وعبارات النصوص، فإذا نظرنا إلى معادلة رياضية بسيطة مثل (3 + 3 = 6) أو (3 × 3 = 9) أو (9 ÷ 3 = 3) وجدنا أن الأعداد التى تعبر عنها الأرقام 1، 2، 3، 6، 9، متغيرات يمكن أن يحل غيرها محلها فتتغير تفاصيل المعادلة، ولكن يبقى طابعها العام من حيث كونها جمعًا أو طرحًا أو ضربًا أو قسمة. أما الثوابت التى إذا تغيرت ذهب الطابع العام للمعادلة ذهابًا تامًا فهى الروابط التى تعبر عنها العلامات (+، -، ×، ÷، =). وفى حساب القضايا من المنطق الصورى الحديث نجد الثوابت هى الروابط المنطقية، وهى، السلب ورمزه (-)، والوصل ورمزه (٠)، والفصل ورمزه (V) والتضمن ورمزه (⊃)، وهذه الروابط تربط بين القضايا كما تربط ثوابت الرياضة بين الأعداد أما القضايا نفسها (ويرمز لكل منها بحرف هجائى مفرد) فهى متغيرات تعد من تفاصيل المعادلة وليست من خواص تركيبها، وهناك ثوابت منطقية غير هذه التى سبقت تنتمى إلى أنواع الحساب المنطقى الأخرى كثوابت حساب المحمولات وحساب الأصناف وحساب العلاقات.

وللغة أيضًا ثوابتها ومتغيراتها، فأما متغيرات اللغة فهى مفردات المعجم، فإذا أردنا أن نأتى للتلاميذ فى قاعة الدرس بمثال لجملة مكونة من فعل ماض وفاعل ومفعول به، صح لكل مفرد من مفردات الأفعال أن يقع موقع الفعل، كضرب وقرأ وسأل وزار وأكرم وأهان إلخ، ولكل مفرد من مفردات الأسماء المرفوعة أن يقع موقع الفاعل، كزيد وعمرو وبكر وخالد وعلى إلخ، ولكل مفرد من مفردات الأسماء المنصوبة أن يقع مفعولا به، لهذا لم يبن النحاة قواعدهم على المفردات المتغيرة بل تركوها لفقه اللغة ليتناولها بالملاحظة والتأمل دون نية التقعيد، وذلك على مستويات ثلاثة:

أ ـ علاقة اللفظ باللفظ، فيقارن فقهاء اللغة ألفاظ العربية بألفاظ أخواتها الساميات، أو ألفاظ لهجة عربية بألفاظ لهجة عربية أخرى، مع رصد ما يبدو لهم فى هذا المجال من ظواهر لهجية كالكشكسة والنعنعة والطمطمانية إلخ.

ب ـ علاقة اللفظ بالمعنى، ويتم لهم ذلك بواحدة من الطرق الآتية:

١ ـ التأملات الصوتية كدراسة المحاكاة (دلالة أصوات الكلمة على معناها) والتأليف (تآلف حروف الكلمة وعدم تنافرها)، والمحسنات الصوتية.

٢ ـ كتابة المعاجم الخاصة فى موضوعات مثل:

* رسائل الموضوعات كالخيل والإبل والسلاح والرحل لابن قتيبة والأصمعى.
* رسائل الترادف كأسماء الأسد وأسماء الحية لابن خالوية، والروض المألوف للفيروزبادى.
* رسائل المشترك اللفظى لأبى عبيدة والأصمعى وأبى زيد.
* ما كتب فى التضاد لقطوب وابن السكيت، والانباريين والتوزى وابن درستويه وابن الدهان.
* معاجم المصطلحات العلمية للتهانوى والجرجانى وأبى البقاء والبكرى الأندلسى.

٣ ـ كتابة معاجم المعانى كالألفاظ لابن السكيت والألفاظ الكتابية للهمذانى ومبادئ اللغة للإسكافى وفقه اللغة للثعالبى والمخصص لابن سيده.

٤ ـ كتابة معاجم الألفاظ كالعين والعباب والجمهرة والصحاح والأساس واللسان والقاموس.

جـ ـ علاقة اللفظ بالاستعمال كدراسات غريب اللغة للسدوسى والسجستانى، والنضر بن شميل وأبى عبيدة والأصمعى والحربى والمبرد وثعلب وقطرب وابن الأثير وابن الخراط والهروى والمدينى وابن سلام وابن قتيبة والزمخشرى والراغب. يسخرجون ذلك من اللغة أو القرآن أو الحديث، وكدراسة الدخيل بالتوليد أو التعريب لابن سلام والدمشقى والبدراوى وابن كمال باشا والجواليقى وكدراسة المجاز كالذى كتبه أبو عبيدة والفراء والجرجانى.

أما ثوابت اللغة فهى مناط التبويب والتقسيم والتجريد والتقعيد، أو بعبارة أخرى إذا توسعنا فى مدلول الثوابت قلنا: هى مكونات ما يعرف باسم "نظام اللغة"، وهى أيضًا موضوع "النظم" الذى تكلم عنه عبد القاهر فى دلائل الإعجاز، ولبيان الفرق بين المتغيرات والثوابت فى اللغة يمكن أن نضرب المثل من خلال التحليل الإعرابى للجملة العربية: "ضرب زيد عمرا" على النحو التالى:

المتغيرات:

	ضرب	زيد	عمرا
الثوابت: المعنى	فعل ماض	فاعل	مفعول به
الثوابت: المبنى	مبنى على الفتح	مرفوع	منصوب

فالتحليل اللغوى كله وصول إلى الثوابت من خلال المتغيرات. نحن نسمع الجملة سلسلة من المفردات المعجمية (المتغيرات) المرصوفة على نمط معين من أنماط التركيب اللغوى، وليس يكفى لفهمها (أى فهم الجملة) وتحليلها أن نقنع بهذه المتغيرات وما نعرفه من معانيها المعجمية المفردة، أى ما يشبه المعجم للفظ "ضرب" و"زيد" و"عمر" من معنى، وإنما يتحتم علينا فى التحليل أن نرد هذه

المتغيرات إلى ثوابتها من النظام اللغوى، فنرد كل مفرد منها إلى قبيله من المبنى وإلى وظيفته من حيث المعنى، لأن ترابط السياق لا يتم بواسطة المفردات، بل يتم بواسطة النظر إلى الأبواب التى تعبر عنها هذه المفردات. وبفهم العلاقات بين الأبواب يتضح المعنى النحوى، وهو أول بضعة من المعنى، وأقصد بالمعنى النحوى معنى الفعل الماضى والفاعل والمفعول به والجملة الفعلية الخبرية التى ترابطت أجزاؤها بعلاقتى الإسناد والتعدية، وتحصن معناها بطائفة من القرائن اللفظية كصيغة الفعل واسمية الفاعل والمفعول والرتبة بين هذه الأبواب ورفع الفاعل ونصب المفعول وما يقوم بين الفعل والفاعل من تضام (أى تلازم) وهلم جرا، فكل هذه العناصر الداخلة فى تحديد المعنى النحوى من الثوابت.

وإذا نظرنا إلى الثوابت فى لغتنا العربية وجدناها تقع فى نوعين يسمى كل منهما باسم "الأصول".

أ ـ الأصول المنهجية كما تبدو مثلاً فى كتاب الاقتراح للسيوطى بما يشمل عليه من كلام فى السماع والقياس والتعليل والتأويل، ويمكن أن نطلق على هذا النوع: "أصول النحاة"، وهى ليست موضوع كلامنا هنا.

ب ـ وثانيهما ما عرف عن النحاة باسم "الأصول الثابتة" كما تبدو مثلاً فى كتاب "الأصول" لابن السراج، ونفهم من كلام ابن مالك فى قوله:

والأصل فى الفاعل أن يتصلا والأصل فى المفعول أن ينفصلا

وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجى المفعول قبل الفعل

مشيرًا بذلك إلى تضام الفعل والفاعل وعدم وجود علاقة التضام بين الفعل والمفعول، ثم إمكان الفصل بين المتضامين، وإمكان تشويش الرتبة بين الفعل والمفعول ـ فالكلام هنا عن ثابتين هما التضام والرتبة، ويمكن أن نطلق على هذا النوع من الأصول "أصول النحو" وبهذا التفريق بين أصول النحو وأصول النحاة يمكننا أن نضيف أن أصول النحو أو الأصول الثابتة يشبه ما يعرفه

النحويون الأمريكيون فى منهجهم النحوى تحت اسم idealization أى الاعتماد على أصل مجرد ثابت ترد إليه الأمثلة المختلفة. فالأصل فى الجملة أن يذكر كل أجزائها، فإن غاب جزء منها اعتبر محذوفًا أو مستترًا لترد الجملة إلى أصلها. والأصل فى الصيغة الصحة. فإذا لحقها الاعلال أو الابدال ردت إلى أصلها الصحيح، (أى أن قال أصلها "قول"، وهذا من أصول النحو لا من استعمال العرب)، والأصل فى الحروف المتوالية أن يستقل كل بمخرجه فى الكلام، فإذا تجاور المثلان أو المتقاربان فأدغم أحدهما فى الآخر فهذا الادغام عارض وخارج على الأصل ومن ثم يحسن أن تلتمس له علة، أما ما جاء على أصله فلا يسأل عن علته.

ومما له مغزى أن النحاة سموا هذه التجريدات النحوية: "الأصول الثابتة"، فوصفها بالثبات ليس بعيدًا عما يقصده المحدثون بلفظ "الثوابت" التى هى عكس المتغيرات، وللثوابت النحوية ارتباط بحقائق التحليل اللغوى حتى ليصح أن نجعل كلمة "ثابت" مضافًا واسم الحقيقة التحليلية مضافًا إليه، فنقول مثلاً: "ثابت المخرج" أى الأصل الثابت للمخرج، أو نقول: "أصل المخرج" ونحن نعنى ثابت المخرج، والحقائق التحليلية التى تنسب إليها الأصول الثابتة كثيرة مشهورة تستعمل عناوين أبواب فى علوم الأصوات والصرف والنحو، ويمكن لنا أن نرى طائفة منها فيما يلى:

١ ـ المخرج.

٢ ـ طريقة النطق (الشدة والخاوة إلخ).

٣ ـ الجهر والهمس.

٤ ـ التفخيم والترقيق.

وللحرف بالنسبة لهذه الاعتبارات أصل لا يخرج عنه إلا بالإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب إلخ.

٥ ـ الطول والقصر (والمقصود المد والحركة، أو التشديد والإفراد).

٦ ـ الصحة والعلة (والخروج عن هذا الأصل إنما يكون بالإعلال أو الإبدال).

٧ ـ المقطع (ويرد المقطع الصوتى المنطوق إلى أصل المقطع فى نظام اللغة).

٨ ـ النبر.

٩ ـ النغمة فى الكلام المنطوق.

١٠ ـ أقسام الكلام (الأصل فى الأسماء الإعراب وفى الأفعال البناء، وهلم جرا) فكل قسم أصل بذاته.

١١ ـ الاشتقاق والجمود.

١٢ ـ المادة الاشتقاقية لاحظ عبارة: "أصل الاشتقاق".

١٣ ـ الأصول والزوائد الأصل فى الكلمة المشتقة أن تكون ثلاثية إلخ.

١٤ ـ الصيغة (قد يرد الميزان إلى أصل الصيغة فيقال فى "عِ" من وعى أن أصلها (افعل).

١٥ ـ الذكر.

١٦ ـ الشخص والعدد والنوع والتعيين.

١٧ ـ الإعراب والبناء (الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركة، وفى البناء أن يكون على السكون).

١٨ ـ العلاقة السياقية والباب النحوى (الباب أصل تحدده القراءة كما رأينا فى قول ابن مالك منذ قليل).

١٩ ـ الربط (بالضمير أو إعادة الذكر أو الحرف أو المطابقة، ولكل من هذه أصل: فالأصل فى الضمير أن يعود على متأخر لفظًا ورتبة إلخ).

٢٠ ـ الرتبة (الأصل فيها أن تكون محفوظة).

٢١ ـ التضام (الخروج عن أصله إنما يكون بالحذف أو الزيادة أو الفصل).

٢٢ ـ الزمن والجهة (الأصل هو الزمن الصرفى، أى معنى الصيغة، والخروج عنه إنما يكون بالزمن النحوى الذى سيحدده اقتران الزمن بالجهة فى السياق).

٢٣ ـ النمط التركيبى من الجملة (أى هيكلها الذى حدده النحاة لقواعدهم وربطوه بمعنى خاص والخروج عن هذا الأصل هو إعطاء النمط معنى آخر كالدعاء بالنمط الخبرى: "بارك الله فيك" وقصد الإنكار بالنمط الاستفهامى، وهلم جرا).

٢٤ ـ المعنى المعجمى (والمقصود أن المفردات التى تشتمل عليها الجملة الأصل فيها أن تكون من مفردات اللغة، وليست كلامًا فارغًا، ومع ذلك يمكن للإعراب أن يتم مع الخروج على الأصل إذا تحققت فى الجملة الثوابت (١ ـ ٢٢) كما فى: "حنكف المحنكف بسقاحته فى الكمظ" حيث لا يتحقق المعنى المعجمى).

٢٥ ـ الأسلوب وهو ثابت من ثوابت النص المتصل، فلا يعد فى ثوابت النحو ولم يتناوله النحاة وإنما تناوله البلاغيون، أى أنه من ثوابت البلاغة، والدليل أنه من الأصول الموضوعية لا المهجية أنه يمكن عزله عن المضمون فيكون لنا شعر جميل الأسلوب بلا مضمون، أو نثر فائق التركيب الأسلوبى بلا مضمون أيضًا.

فالشعر كقول المجنون بن جندب:

محكوكة العينين معطاة القفا ... كأنما قدت علم متن الصفا

ترنو إلى متن شراك أعجفا ... كأنما ينشر فيه مصحفًا

فلا مضمون لهذا الشعر، شهد بذلك أبو زيد وقال: لا يفهم كلام المجانين إلا مجنون.

وأما النثر فإننى أسوق له النموذج التالى، وأرجو ألا أتهم بالجنون!

"أن الذى يرى بنص التاريخ المعاصر، وما تنطوى عليه تهاويل المنهجية العميقة، لابد أن تبهره أحلام الواقعية التى تمتد على روافد التاريخ، ولقد كان الإنسان فى كل لون من ألوان الوشائح الغامضة فى التطور الفيزيائى لمورفولوجيا الحياة الأسرية قائمًا بالقسط بين النية والإرادة فى تعامله مع الآخرين، وحيال مفردات الظواهر. ولئن كان المد السكونى المتاح للإنسان منظورًا إليه فى ضوء الجزر الحركى لأنواع الجماد، لم يأت بجديد فى حقل الملاحظة والتجربة، فإن ما نسمع عنه من استقامة المحيط وحلزونية القطر ربما أفضى فى النهاية إلى حدس زمكانى أرجوانى الطابع، تلك هى هيمنات التاريخ المعاصر فى مقابل إيحاءات العلم، وهذا هو الحدس المنهجى الذى دفع المؤرخين والعلماء إلى كلمة سواء وقفت بهؤلاء وأولئك على مفترق الفكر، لا يعقلها إلا ذوو الضمائر المستوقرة وأصحاب المغامرات التطلعية فى مسالك الوعى الثقافى. أفئن صاح العلماء فى نجواهم بالحمد لظواهر الطبيعة أن أفاءت عليهم من شأبيب رفدها، أفينكر منكر بعد هذا أن التأمل من أقرب الطرق إلى القاعدة؟ كلا وألف كلا!.

انتهى النص، فهل فهمت شيئًا؟ بالطبع لا! ولكن النص على رغم ذلك ذو أسلوب طلى "رصين العبارة جزيل اللفظ.. له ماء ورونق". ومعنى هذا أن بيتى المجنون السابق والنص العابث الذى تلاهما قد تحقق فيهما من الثوابت من ١ إلى ٢٤ كما تحققت فيهما الدلالات الطبيعية، ولم يتحقق فيهما ثابت المعنى الدلالى، وهو الذى ينبغى أن يكون تحت رقم (٢٥).

لقد طفنا بك أيها القارىء الكريم فى فجاج أصول النحو حتى وصلنا، وأرجو ألا نكون أنضاء سفر إلى ما نريده من تقديم الموضوع الذى اخترناه فالذى يبدو

لنا من كل ما سبق أن الأصول الثابتة هى مناط القواعد المطردة، ولولاها لأصبح الوصول إلى الأطراد أمرًا عسيرًا. ولقد رأينا أن أقسام الكلم من هذه الأصول الثابتة، ومن ثم لا يمكن لنحو ولا لكتاب فى القواعد أن يستغنى عن تقسيم الكلم، حتى النحو التحويلى (الذى يعتبر بدعة العصر فى أمريكا وأوروبا وفى جامعات العالم الثالث أيضًا) لا يستغنى عن أقسام الكلم ويسميها terminal strings على الرغم من أنه يعتمد فى التبويب النحوى على المكونات المباشرة immediate constituents للجملة وهى ما يسمى فى نحو اللغة الإنجليزية phrases.

والسؤال الذى يلح علينا بطلب الإجابة الآن هو: لماذا نقسم الكلم؟ والجواب على ذلك: لأسباب متعددة نذكرها فيما يلى:

١ ـ الأصول الثابتة ١٠ ـ ١٤ فيما سبق تمثل قرينة من قرائن النحو تسمى قرينة البنية، وللموقع النحوى ومطالب خاصة مما يتصل بهذه القرينة. فمن أبواب النحو ما يتطلب اسما يعبر عنه، كالفاعل والمفعول، ومنه ما يعبر عنه الوصف، كالنعت والحال، ومنه ما يعبر عنه الفعل أو الضمير أو الأداة إلخ. ثم إن من أبواب النحو ما يتطلب الاشتقاق وكالحال، ومنه ما يتطلب الجمود كالتمييز (الأصل ١١).

ومنه ما يرتبط بعلاقة اشتقاقية مع عنصر آخر من عناصر الجملة إيجابًا أو سلبًا، فالمفعول المطلق مصدر من مادة الفعل، والمفعول لأجله مصدر من غير مادة الفعل (الأصل ١٢). ثم منه ما يرتبط بفكره الأصلى والزائد رقم ١٢ كارتباط التعدية بالهمز والتضعيف، وارتباط اللزوم بزيادة التاء فى "تفعلل". ومنه ما يتوقف حكمه ومعناه على الصيغة (١٤) كالفرق بين وصف "فاعل" والصفة المشبهة وصيغة المبالغة والتفضيل إلخ. كل ذلك من قبيل قرينة البنية ومعناه أن جزءًا من المعنى النحوى يتوقف على البنية الصرفية، فهذا مما يدعو إلى تقسيم الكلم.

٢ ـ هناك معان صرفية هامة لا يمكن استخراجها من السياق اللغوى ولا إدراك الفروق بينها إلا مع تقسيم الكلم، كالمسمى، والموصوف بالحدث، واجتماع الزمن والحدث، ومطلق الغائب والحاضر، واقتران الحدثين فى ظرف ما، ومطلق الربط، فلكل قسم من أقسام الكلم التى يراها القارىء فى هذا الكتاب معناه الذى يميزه ويمتاز به بحكم ما بين المبنى والمعنى من رابطة لغوية عرفية واعتباطية.

٣ ـ لولا الفصل بين أقسام الكلم لكانت اللغة فريسة اللبس، من جهة أن الأقسام قد ينقل بعضها إلى استعمال بعض. فقد ينقل الفعل والوصف إلى العلمية، وقد ينقل الاسم إلى الظرفية (وهو الذى يسميه النحاة الظرف المتصرف)، وقد تستعمل المصادر كما تستعمل الأفعال كما فى "ضربًا زيدًا" وهلم جرا، فيصبح من المهم مع هذا النقل أن نضع فى الاعتبار هذه الظاهرة ليتضح لنا المعنى، ولا تختلط طوائف الكلم فى الفهم.

٤ ـ قد نرى أنه فى حدود القسم الواحد من أقسام الكلم تتعدد المبانى، وهذا التعدد واضح فى كثرة صيغ الاسم، وصيغ الوصف، وصيغ الفعل، وتعدد صور الضمير، والظرف، والأداة. وكل مبنى من هذه المبانى المتعددة الكثيرة يتعدد معناه الوظيفى، ويظل احتماليًا ما دام المبنى مفردًا، وهذا ما يعرف تحت عنوان: "تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد". ولكن إذا أخذ هذا المبنى مكانه من بنية الجملة وسياقها المتصل تعيَّن له واحد من معانيه المتعددة المحتملة. فصيغة "فعيل" مثلاً تحتمل عند أفرادها معنى المصدر كصهيل وخرير وفحيح، ومعنى فاعل كقدير وعليم، ومعنى مفعول كجريح وقتيل، ولكن عندما ترد هذه الصيغة فى صورة مثالها فى نطاق الجملة يعلم السامع ما إذا كان معناها هذا أو ذاك من بين هذه المعانى. ولفظ "هنا" باعتباره مبنى عامًا مجردًا هو صالح لمعنى الإشارة ولمعنى الظرفية المكانية ما دام مفردًا، ويتعين له أحد المعنيين فى السياق، ولفظ "إذا" صالح للظرفية الزمانية وللشرطية وللمفاجأة عند الأفراد، ولفظ "ما"

صالح فى الأفراد للموصولية والنفى والتعجب والمصدرية والاستفهام والزيادة إلخ، وهذه الظاهرة تتضح عند تقسيم الكلم لمعرفة المقصود بعبارة "المبنى الواحد".

٥ ـ الإعراب قرينة نحوية هامة تكشف عن قسط من المعنى، ولا يمكن لنا أن نصل إلى الانتفاع بهذه القرينة فى النحو إلا إذا عرفنا الفارق الصرفى بين المعرب والمبنى، ولا يتأتى لنا ذلك إلا عند تقسيم الكلم ونسبة بعضه إلى الإعراب والبعض الآخر إلى البناء.

٦ ـ فى القرائن اللفظية التى لا تعتبر فروعًا مباشرة للتقسيم المذكور، لا يمكن لنا أن نفهم القرينة إلا فى ضوء هذا التقسيم، فهناك عدد من القرائن يتفرع عن الأصل رقم ٢٢ مما سبق أى عن النمط التركيبى للجملة، وتتطلب مبنيين صرفيين لكل منه على الأقل. فمن ذلك قرينة الربط: فقد يكون الربط بعود الضمير فيتطلب مبنيين هما الضمير والمرجع، وقد يكون الربط بالمطابقة فيتطلب مبنيين متطابقين أو أكثر، وقد يكون الربط بالحرف فيربط الحرف بين مبنيين هما الجواب وما تقدمه من شرط أو قسم إلخ، أو بين متعاطفين أو أكثر أو بين المتعلق والمتعلق، أو بين المستثنى والمستثنى منه إلخ. ومن ذلك الرتبة وهى تتطلب متقدمًا ومتأخرًا، ومن ذلك التلازم وهو يطلب متلازمين أو متنافيين. والقرينة فى كل ذلك تقوم على أساس من تعدد البنى ومع ذلك تستلزم الكلم حتى نعرف المبانى التى تعددت فى هذه القرينة المركبة.

ولقد قسم النحاة القدماء الكلم إلى ثلاثة أقسام معتمدين فى تقسيمهم على المعنى حينا وعلى المبنى حينا آخر، ولكنهم لم يستطيعوا بهذا التقسيم أن يفسروا بعض الظواهر اللغوية مهمة. فمثلاً:

١ ـ اعترف النحاة بظاهرة النقل فى باب اسم العلم والتمييز فقط، ولكن طبيعة تقسيمهم للكلم حالت بينهم وبين فهم هذه الظاهرة الكبرى فى نظام اللغة العربية.

٢ ـ وفيما عدا ما قام به المالقى فى رصف المبانى والمرادى فى الجنى الذاتى، وابن هشام فى المغنى (والثلاثة من عصر واحد متأخر) لا نجد لدى النحاة اهتمامًا بظاهرة تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد. وحتى هؤلاء الثلاثة الأعلام نظروا إلى المعنى من الزاوية الدلالية العامة لا الزاوية الوظيفية (من وجهة نظر دراسة القواعد) ولو أنهم قسموا الكلم بالتفصيل فلم يضيعوا أقسامًا متعددة تحت عنوان الاسم، وقسمين على الأقل تحت عنوان الفعل لكان لهم من هذه الظاهرة موقف آخر.

٣ ـ لم يفرق النحاة بين أسلوبى التعامل والإفصاح، ومرد ذلك إلى أنهم لم يستطيعوا أن يلمحوا أوجه الشبه المعنوى والمبنوى بين الخوالف، فوزعوها بين الأفعال وأسماء الأفعال والأصوات.

٤ ـ ولم يفرق النحاة بين معانى الزمن الصرفى والزمن النحوى ومن ثم لم يتضح فى أذهانهم أن الزمن النحوى وظيفة السياق ومن ثم يمكن أن ينسب إلى الأوصاف والمصادر فى السياق وأن بعض ما نسبوه من الكلمات إلى الأفعال كليس وعسى خلو من معنى الزمن، ومن ثم لا يكون فعلاً بحكم التعريف.

مشروع كتابة اللغات الإسلامية بالحرف العربى

أولاً ـ أنواع الكتابة من وجهة النظر الألسنية:

١ ـ يمكن للكتابة أن تمثل الأصوات المنطوقة ساعية إلى إيضاح ما فى النطق من وقائع حركية وآثار سمعية. ومن أمثلة هذا النوع من الكتابة ما يعرف باسم: الأبجدية الصوتية الدولية (International Phonetic Alphabet).

٢ ـ ويمكن للكتابة أن تعبر عن وحدات النظام الصوتى للغة ما مع التغاضى عن الاعتداد بالوقائع النطقية ومع العناية بمطالب المعنى؛ إذ يمكن أن ينضوى عدد من الوقائع النطقية المختلفة تحت وحدة بعينها من وحدات النظام كما نرى فى شأن النونات المختلفة المخارج فى ألفاظ مثل: ينبغى ـ ينفع ـ ينذر ـ من رأى ـ ينشأ ـ ينكر ـ ينقل. فهذه النونات على اختلاف مخارجها تكتب جميعًا فى الإملاء بصورة واحدة هى "ن".

٣ ـ ويمكن أن تخضع الكتابة لعوامل أخرى جغرافية (كاختلاف الإملاء فى أمريكا عنه فى إنجلترا) أو تاريخية (كارتباط كتابة بعض الكلمات الإنجليزية المستعارة من لغات أخرى بهجائها الذى تكتب به فى تلك اللغات، كما يتضح من تصوير صوت "f" فى الهجاء الإنجليزى فى صورة) "ph" أو غير ذلك). ومن أمثلة ذلك ما نعرفه من هجاء كلمات مثل philosophy, phoneties, phonology. ومن هذا القبيل أيضًا الأصوات المتعددة التى ينطق بها ou فى اللغة الإنجليزية؛ لاحظ كلمات مثل:

١ـ Through كواد الفاعل فى "قوا" أو فى "قاموا"

٢ـ enough نون فتحع+ فاء ساكنة

٣ـ though كالنطق العامى لكمة "يوم"

٤ـ plough ألف مد+ واو ساكنة

ثانيًا ـ خصائص الكتابة العربية:

للكتابة العربية خصائص معينة نذكر منها:

١ ـ اللغة العربية لغة اشتقاقية من طبعها أن تحدد لكل طائفة من المفردات المختلفة الصيغ أصلاً اشتقاقيًا مكونًا من ثلاثة حروف تسمى "أصل الاشتقاق" ويقال لها: فاء الكلمة وعينها ولامها.

٢ ـ وفى طبيعة اللغة أن هذه الأصول تقع فى دائرة الأصوات الصامتة (أو كما يسمونها: الحروف الصحيحة)، وليس فى دائرة الأصوات الصائتة (أى الحركات والمدود).

٣ ـ من هنا كانت عناية الكتابة العربية بالصوامت أكثر من عنايتها بالصوائت. ولكنها مع ذلك تعدّ فى مجال استعمال الهجاء والإملاء من أوفى اللغات بمطالب الكتابة بحسب نظام اللغة.

٤ ـ ولم يحل هذا الاهتمام بالحروف الصحيحة دون العناية بحروف العلة، فقد وجهت العناية بهذه الحروف فى اتجاهين:

أ ـ عندما يكون أى أصل من أصول الكلمة ألفا. فلقد حرصت الكتابة العربية على التفريق بين الألف الواوية والألف اليائية فكتبت الواوية ألفا كما فى "دعا" وكتبت اليائية ياء كما فى "رمى"؛ وإقامة الاستدلال على ذلك بظهور الواو فى بعض مفردات المادة كما فى "دعوت" و"أدعو"، أو ظهورها ياء كما فى "رميت" و"أرمى".

ب ـ عندما تكون الألف فى موقع إمالة كما فى "والضحى والليل إذا سجى"، أو فى موقف صراحة الألف، كما فى مثل قاسم وصالح وطالع.

٥ ـ تتشابه صور الحروف فى الكتابة العربية فى بعض الحالات فلا يفرق المرء بين أحدها والآخر الذى يشبهه إلا بواسطة النقط. وهذا بيان لذلك:

ب ـ ت ـ ث ـ ن ـ الياء فى الوسط.

ج - ح - خ.

د ـ ذ.

ر - ز.

س ـ ش.

ص ـ ض.

ط ـ ظ.

ع - غ - إلخ

ولا شك أن هذا التشابه داع إلى اللبس فى كثير من الأحيان.

٦ ـ بناء على الخصائص الأربع الأولى لم يجد الخط العربى ضرورة لإثبات الحركات فى الكتابة، ولكنه أثبت حروف المد، فترتب على ذلك ما يلى:

أ ـ احتمال الخطأ الصرفى فى نطق الحركات الداخلية لبعض الكلمات.

ب ـ احتمالات الخطأ الإعرابى فى نطق الحركات الأخيرة فى هذه الكلمات.

ثالثا ـ دواعى السعى إلى تنفيذ هذا المشروع:

بعد هذا العرض الموضوعى لأنواع الكتابة ولخصائص الكتابة العربية أود أن أبين الأسباب الداعية إلى السعى فى سبيل كتابة اللغات الإسلامية بالحرف العربى، فأقول:

١ ـ إذا تأملنا جهود الدول الأوروبية فى سبيل نشر استعمال الحرف اللاتينى فى الأوساط الإسلامية أدركنا أن هذه الدول تسعى إلى تحقيق أمرين:

أ ـ توسيع مناطق نفوذها الثقافى.

ب ـ توليد الإحساس لدى من استجاب لهم من الأمة الإسلامية بالانتماء الثقافى إلى هذه الدول الأجنبية التى تكتب بالحرف اللاتينى ومن ثم إضعاف الانتماء إلى الأمة الإسلامية.

٢ ـ مع الاعتراف بما سبق من مظاهر القصور فى النظام الإملائى العربى (انظر على الأخص رقمى ٥ و٦ السابقين) نرى أن هذا القصور ينعكس على نظام اللغة العربية دون غيرها. أما بالنسبة للمشروع المقترح فقد يتطلب الأمر اختراع رموز كتابية لأصوات لا توجد فى العربية، وتناسب كل لغة إسلامية على حدة.

٣ ـ انتماؤنا نحن المسلمين إلى القرآن الكريم أولاً. ولا غنى لنا عن حفظه واستظهاره، والانتفاع بما يشتمل عليه من تشريعات ومن أسلوب معجز، وعن قراءاته للتعبد، وكل ذلك يدعو إلى أن يكون الحرف العربى مألوفًا لدى كل مسلم.

٤ ـ قد يسعى المسلم غير العربى إلى تعلم اللغة العربية؛ فلأن يجد الحرف العربى مألوفًا لديه أولى به، ولابد لوجود هذا الحرف أن يجعل تلاوة القرآن أيسر له منها عندما يكون هذا الحرف العربى غير موجود.

رابعًا ـ برنامج العمل المناسب لكل لغة إسلامية على حدة:

أفضل الطرق ـ فى رأيى ـ لتنفيذ هذا المشروع ما يلى:

١ ـ الكشف عن النظام الصوتى للغة المقصودة (انظر: أولاً ـ ٢).

٢ ـ البدء فى اختراع الرمز المعرّب أو تعديله (إن كان موجودًا ولكنه غير ملائم) للتعبير عما يختلف عن النطق العربى من أصوات هذه اللغة غير العربية. أما ما اتفق مع النطق العربى فيبقى معه الحرف على حاله.

٣ ـ حل مشكلة كتابة الحركات بتمثيلها فى الكتابة؛ ويمكن الاسترشاد فى ذلك بعمل معهد التعريب بالرباط.

٤ ـ كتابة نصوص مختارة بالحرف الجديد (الذى أصبح حرفًا عربيًا) لاختبار مدى كفاءة الأداء.

٥ ـ عند الوصول إلى الكفاءة المطلوبة ينبغى أن نتجنب الاتصال المباشر بالحكومات، لأن للحكومات ظروفها بسبب خضوعها لشبكة العلاقات الدولية التى قد تحول دون بلوغ الغاية المطلوبة. وإنما يكون الاتصال بالجمعيات الإسلامية المشتغلة بالتعليم لإقناعها بجدوى المشروع.

٦ ـ بعد إقناع هذه الجمعيات واستقرار الأمور شعبيًا على استعمال الحرف العربى فى التعليم، ومضىّ المدة الكافية يكون وضع جديد قد نشأ يمكن على أساسه الاتصال بالحكومات من أجل عرض المشروع.